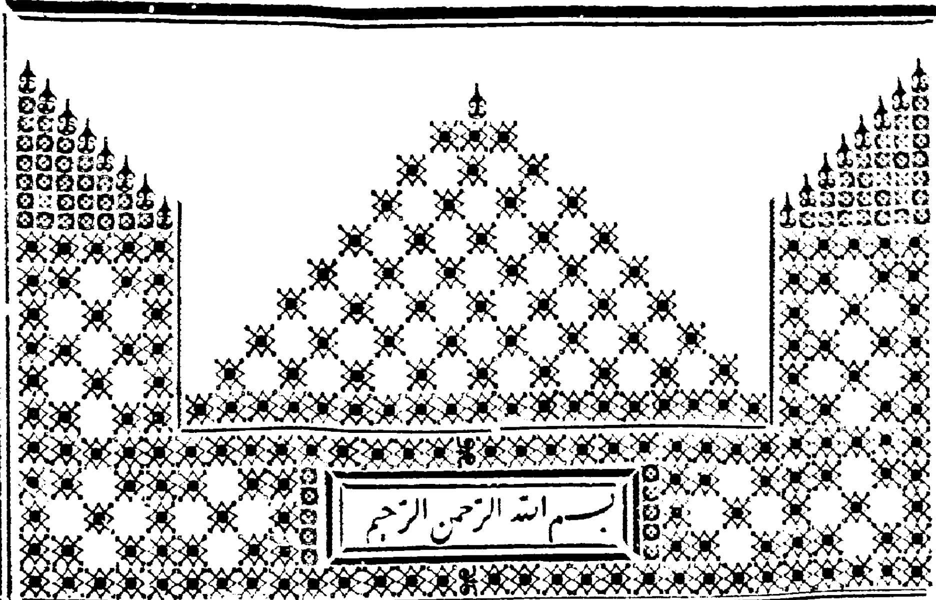
المطلوب بشرح المقصود
فى التصريف نفع
الله بهما
آمين

ولتمام الفائدة جعل على هامشه شرحان على المقصود الاول الكتاب المسمى (بروح الشروح على المقصود) وهو باعلى الهامش فوق الجدول والثانى الكتاب المسمى (بامعان الانظار على المقصود) وهو ماتحت الجدول باسفل الهامش

المطلوب بشرح المقصود
في التصريف نفع
الله بهما
آمين

ولتمام الفائدة جعل على هامشه شرحان على المقصود الاول الكتاب المسمى (بروح الشروح على المقصود) وهو بأعلى الهامش فوق الجدول والثاني الكتاب المسمى (بامعان الانظار على المقصود) وهو ماتحت الجدول باسفل الهامش

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله المتعالى عن الند والمثال * المقدس عن النقص والتغير والانتقال * والصلاة على رسوله محمد خاتم من صرف الشرك والضلال * ودعا الى صحيح الاقوال والافعال * وعلى آله واتباعه بلا اعتلال البال فى الزمان الماضى والاستقبال *(وبعد)* فلما شرع أخ أعز ودود فى دراسة كتاب المقصود * المنسوب الى قدوة أئمة الشرع بعد نعمان المكنى بابى حنيفة طيب الله مضجعه وبرد مهجعه تصديت لان اشرحه بما يليق بتعليم الاخوان وتفهيم الخلان (وسميته بروح الشروح) اسأل الله من فضله الفتوح له ولسائر المحصلين انه نعم المجيب وهو نعم المعين (بسم الله) افتتح كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالاثر المأثور والخبر المشهور * كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وكل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم * والباء فى بسم الله للملابسة على معنى متلبسا متبركا به أقرأ أو باستعانة اسمه افعل والاسم فى الاصل سمو على المذهب المنصور وبكسر السين على القول المشهور حذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم اسكن أوله تخفيفا وعدالة لانه حرك آخره فاجتلبت همزة الوصل لان دأبهم ابتداء الساكن بها ثم لما أدخلت الباء حذفت الهمزة لفظا وخطا لكثرة الاستعمال وعوض عنها مد الباء ثم أضيف الى لفظة الله فسقط التنوين لانه يقتضى الانفصال والاضافة تقتضى الاتصال فجمعهما متعذر ولفظة الجلالة عند أكثر القائلين باشتقاقها فى الاصل اله فحذفت الهمزة حذفا غير قياسى وعوض عنها الالف واللام فاختص معهما بالمعبود بالحق وأجرى مجرى



الحمد لله المتعالى عن الاخبار الراجفة العوجية القادر على احاطة النفوس المنفوخة بانواع البلية المنتقم من روح الثقلين اللجاجة الانكارية فى البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدانية على ما هدانا من الحجاجب العلية هو الصمصام لرقاب منكر المنهج العملية وهو العاضد للقوام لانسية العاجلية بان يهدى الى صحة الجنان الآجلية والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى خير الامم السيد المنعوت بالاوصاف المختارة والشيم وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصابيح الدجى والظلام *(وبعد)* فان الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لاحب الحق والحقيقة لما ألف الكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لاحد أركان العلوم العربية التمس بعض أولاد الكبراء الطالب القابل فى هذا العلم قراءة هذا الكتاب منى بالتحقيق ولم يكن له شرح عندى يشفى جميع عويصاته ويبرز كناياته ويشير الى معضلاته ومعترضاته ويصحح ما تغير من تركيباته التى قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت الى هذا النمط فاردت ان أشرحه بالعقل الكامل راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائد قيوده ويزيل شوارد صيوده ويبرز ما أكن فى حجب عباراته ويظهر ما كمن فى اصداف اشاراته حاويا ما هو المقصود والمطلوب فى هذا الفن من الاصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح بالمشروح معتصما بحبل الرشاد فى تيسير كل العويل اذ هو نعم المولى ونعم الوكيل (بسم الله) الجار مع المجرور متعلق بالفعل المقدر غنى عن تقديره لشهرته وهو فى الاصل سمو ونقلت حركة الواو الى الميم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستثقال الضمة عليها ثم حذفت الواو لسكونها وسكون التنوين فاعطى التنوين لما قبلها فصار سم ثم أدخلت الالف فى أوله لتدل على الالوهية على ما حققناه فى التحقيق وقيل عوضا عن الواو المحذوفة وهذا ليس بسديد لانه لو كان كذلك لزم بدت مقام العوض لما هو القاعدة عند الاكثرين ثم حركت الالف بالكسر لتعذر الابتداء بالساكن وانما حرك الساكن بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فصار اسم ثم زيدت الباء فى أوله لتدل على البقاء فصار باسم ثم حذفت الهمزة طلبا للتخفيف فعوض مد الباء

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الواهب كل موهوب * من المرصود والمقصود والمطلوب * والصلاة على حبيبه محمد الودود * أفضل الرسل وأشرف الموجود * وعلى آله الآمرين بالمعروف * والناهين عن المنكر منها والمصروف * اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية فى الاقوال والافعال * واصلح أعمالنا الآتية فى الحال والاستقبال * وارزقنا صحبات النبات فى أبواب الخيرات * واحفظنا عن الاعتلال فى يوم العرصات قوله

منها لكثرة استعماله وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال عند العرب عند القيام والقعود
والاكل والشرب فصار بسم ثم اضيف الى لفظة الجلالة فسقط التنوين لان بين التنوين
والاضافة تضادا لان التنوين يقتضي الانفصال والاضافة تقتضي الاتصال وجمعهما في حالة
واحدة ممتنع فصار بسم الله وانما أضيف الى لفظة الجلالة لا الى غيرها من أسماء الذات
والصفات والافعال لانها خاصة بالنسبة الى غيرها أما خصوصيتها بالنسبة الى أسماء الصفات
والافعال فظاهرة واما بالنسبة الى غيرها من أسماء الذات فلانه لو حذف أحد حروفها غير
الهاء لم يخل المعنى الاصلي بخلاف غيرها وفيها أبحاث كثيرة لا يليق ذكرها في هذا المختصر
وهي أي لفظة الجلالة في الاصل اله فحذفوا الهمزة قيل تخفيفا وقيل حذرا من التباس
لفظة اله حقيقة بآلهة باطلة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعريف فصار الله وقيل أصله
الاله فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم نقلت حركتها الى اللام فصار الله ثم أدغمت اللام
الاولى في الثانية فصار الله * واعلم أن في نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل
تسامحا لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها فالاولى أن يظهر القول بالنقل تأمل (الرحمن
الرحيم) هما مشتقان من الرحمة التامة وهي عبارة عن افاضة الخير على المحتاجين سواء
كانوا مستحقين أو غير مستحقين وفي معنى الرحمن والرحيم ابحاث كثيرة واعتراضات وفيرة
تركتها بالعمد احترازا عن الاطناب وانما قدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص بالنسبة
الى الرحيم حيث لا يوصف بالرحمن غير الله على ما حققناه في التحقيق بخلاف الرحيم أو لانه
أبلغ من الرحيم لكثرة حروفه اذا الحكيم لا يزيد في الوضع حرفا الا لمعنى (الحمد لله) هو
عبارة عن الوصف الجميل لاظهار التواضع للمنعم في مقابلة النعمة على جهة التبجيل قصدا
مطلقا وقد تركت أبحاث الحمد لشهرتها وهو في الاصل حمدت حمدا لله أو أحمد حمدا لله فعلى
كلا التقديرين لا يكون الحمد لله مطلقا بل يكون مقيدا وذلك لانه لو كان في الاصل حمدت
حمدا لله كان الحمد ثابتا لله تعالى في الزمان الماضي دون الحال والاستقبال وان كان في
الاصل أحمد حمدا لله كان الحمد ثابتا في الزمان الحال والاستقبال دون الزمان الماضي
فاذا كان كذلك حذفت لفظة حمدت أو أحمد وأقيم حمدا مقامها لدلالة المصدر عليه لان
قول حمدت أو أحمد فعل وقول حمدا مصدر فالمصدر أصل والفعل فرع والاصل يدل على
حذف الفرع فصار حمدا لله ومع ذلك لا يكون الحمد لله مطلقا لان حمدا منصوب على أنه
مفعول مطلق وهو مشعر بفعله وهو حمدت أو أحمد والفساد باق معنى فعدل عن النصب الى
الرفع ليدل على الثبوت والدوام وليرفع الفساد فصار حمد لله ثم ادخل الالف واللام لاستغراق
الجنس فاذا ادخل الالف واللام لزم ان يسقط التنوين اذ بينهما تضاد وذلك أن الالف
واللام يدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير ولا يجوز اجتماع التعريف
والتنكير في كلمة واحدة وقيل الالف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على
انفصالها ولا يجوز اجتماع الانفصال والاتصال في كلمة واحدة فحذف التنوين فصار
الحمد لله والالف واللام في الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة
فان الالف واللام عندهم للعهد وفي الحمد من الطرفين ابحاث كثيرة واعتراضات وفيرة
تركتها لئلا يطول كتابي وانما قرن الحمد بالله دون غيره لانه اسم ذات مستجمع لجميع
الصفات وذكرنا هذه العلة في بسم الله وانما قدم الحمد عليه رعاية المقام كما في اقرأ باسم ربك
(الوهاب) بفتح الواو وتشديد الهاء مبالغة الواهب صفة للفظ الجلالة والهبة عبارة عن تمليك
الشيء لآخر بلا عوض وفي هذه المبالغة اشارة الى أنه واهب في الدارين لا في دار واحدة

العلم لذات الواجب الوجود وعند البعض
الاصل لاه من لاه يليه أي احتجب وارتفع
ثم ادخل عليه اللام وادغمت وحذفت ألف
لاه لئلا يكون على صورة النفي (الرحمن
الرحيم) صفتان مشبهتان بنيتا لافادة
المبالغة فمن رحم من باب علم بعد نقله الى
باب حسن اذ الصفة المشبهة مختصة باللازم
الغريزي نص عليه الادباء والرحمة في اللغة
رقة القلب وانفعال النفس غير متصور في
شانه تعالى فاذا أطلق في حقه ما يدل عليه
يراد به الغاية التي هي الافعال والمراد برحمة
الله تفضله واحسانه باختيار ثم ان الرحمن
أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على
زيادة المعنى فمن هذا يقال يا رحمن الدنيا
ويا رحيم الآخرة لان الرحمة في الدنيا
تعم الكافر والمؤمن وفي الآخرة تختص
بالمؤمن وانما قدم الرحمن والقياس يقتضي
الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة
الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه
لا يوصف به غير الله تعالى لان معناه المنعم
الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق
على غيره تعالى فناسب أن يقارن العلم
تأمل (الحمد لله الوهاب) الحمد لغة هو الثناء
بقصد التبجيل على الجميل الاختياري مطلقا
أي قابل النعمة أولا وعرفا كالشكر
اللغوي وهو تعظيم المنعم لانعامه مطلقا أي
فعلا أو قولا أو اعتقادا وأصله حمدت أو
أحمد حمدا حذف الفعل لدلالة المنصوب
عليه وبدلالته تقييد الحمد باحد الازمنة فعدل
من النصب الى الرفع ليفيد كون الحمد على
الدوام ثم ادخل عليه اللام وهو لتعريف
الجنس عند المعتزلة وللاستغراق على رأي
أهل السنة فسقط التنوين لانه يدل على
التنكير المنافي للتعريف ثم لما كان المقام
مقام الحمد قدم الحمد على اسم الله رعاية
للمقام واللام فيه للتخصيص وبدخولها
سقطت همزة الوصل ولام التعريف لئلا
يجتمع ثلاث لامات والوهاب مبالغة الواهب

والوهب اعطاء ما ينتفع به الى أهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة اشارة الى حث الطالب على الجد في التحصيل (للمؤمنين سبيل الصواب) أراد بالمؤمن من اتصف بالايمان ذكرا كان أو أنثى بالتغليب جانب المذكر جمع جمع المذكر والايمان لغة من الامن فان المعتقد امن نفسه من أن يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره وأما الاسلام فشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب فالايمان انقياد باطني والاسلام انقياد ظاهري تابع له سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الموصول وهو الالف واللام والصواب ضد الخطا واضافة السبيل الى الصواب تفيد مبالغة السداد في السبيل لاشعارها اصالة الوصف المضاف اليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الالهية فانها سبيل المؤمن يوصله الى دار النعيم والرضوان وفي ذكر السبيل ايماء الى ما يأتي من أن الفن المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتبرك ناسب (٤) أن يستشفع في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام اصالة وعلى آله وأصحابه تبعا فقال

والى أنه لا يقدر أحد أن يهب لآخر مثل هبته والى أنه تكون هبته لا لغرض وقيل انما ذكره بلفظ المبالغة ليرغب سالك هذا الفن (للمؤمنين) الجار مع المجرور متعلق بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذي أقر بوحدانية الله تعالى وحقه وصدق رسوله وكتابه والمسلم هو الذي سلم المسلمون من يده ولسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه وقيل المؤمن أخص من المسلم مطلقا وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فان كل مؤمن مسلم وكذا بالعكس لاتحاد ماصدقهما في الاصطلاح (سبيل الصواب)

للمؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى لغوي هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بازاء فعل اختياري وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم المنعم المراد بسبب كونه منعما وكذا للشكر معنى لغوي هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم المراد بسبب كون انعامه الى الشاكر وعرفي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى عليه الى ما خلق لاجله والمدح هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم والثناء فعل يشعر بالتعظيم المراد وهو أعم مطلقا من الكل والحمد اللغوي أخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل وأعم منه مطلقا بحسب الوجود والحمد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح والشكر العرفي ومباين للمدح بحسب الحمل وأخص منه مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى اذ جميع أوصاف العباد وأفعالهم مخلوقة لله تعالى فالحمد عليها راجع الى خالقها في الحقيقة واللام الجارة في لله للاختصاص والله علم للذات واجب الوجود وأصله لاه من لاه يليه أي تستر ثم أدخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة النفي فلما دخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا في كل ما في أوله لام ثم أدخل عليه الالف واللام نحو اللحم والوهاب مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولامه موصول فيعمل النصب والهبة اعطاء ما ينتفع به الى من ينتفع بلا عوض ولام التعريف في المؤمنين للاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجي ولا يمنع العموم أوجبت العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع فمعناه كل من اتصف بالايمان مذكرا كان أو مؤنثا على سبيل التغليب واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع ان حقه التأخير للاهتمام لان المقصود الاصلي بيان كون المؤمنين مكرمين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أو لرعاية الفواصل والسبيل الطريق واضافته بيانية والصواب المطابق للواقع اعلم بعلل واوه لئلا يظن ان وزنه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الاجوف والمراد بسبيل الصواب الايمان وسائر الاعتقادات الحقية الدينية والاقوال الصادقة وكذلك الاعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى اتصافه بها موافقته للواقع بحيث ان ثبوتيا فثبوتيا وان سلبيا فسلبيا والآخريان توصفان بها باعتبار دلالتهما على الاعتقاد ولكن دلالة الاولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والمشابهة المصححة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلا الى المقصود وأما اجراء ما يلائم المستعار له أعني الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب للمؤمنين خلقه وايجاده في قلبه أو لسانه أو سائر أعضائه فان قلت ما تقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب الا الايمان فانه لا يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت ان اللام للاستغراق لا يقال ان الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لان ذلك اذا لم يذكر الموهوب له أو ذكر بكلمة تفيد الاجتماع ووهب لكل هبة مستقلة وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفردا عن غيره ولا يقال ان الايمان مشتمل على اعتقاد الواجب ونبيه وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لان كلا منها لا يسمى سبيل الصواب لعدم ايصال القاصد الى مقصوده بل السبيل مجموعها المسمى بالايمان فان قلت لو آمن رجل ثم مات مرتدا والعياذ بالله تعالى خلده الله تعالى في النار فلم يكن الايمان موصلا فلا يسمى سبيل الصواب قلت ليس المراد به انه موصل بالفعل كيف ما وجد بل انه سبب لمفض الى المقصود في الجملة فبالارتداد زال الايمان عنه قبل الافضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضيا في الجملة [illegible]

بعده مثلا ثم خرج عنها قبل الوصول اليه فانه الا تخرج عن كونها موصلة اليه فى الجملة اذ معناه انها موصلة لسالكها اذا لم يخرج عنها وكذا الايمان موصل لمحله اذا لم يرتد بخلاف ما ذكر فان مجرد اعتقاد الواجب مثلا لا يوصل الى المقصود وان دام فان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب لا يوصل الى المقصود بدون الايمان وان دام فلا يكون سبيل الصواب وان ادعيتم انا جعلناه سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فيجعل أيضا اعتقاد الواجب مثلا سبيل الصواب بشرط مجامعته الايمان قلت ان ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصل بشرط كونه بعد الايمان الى مقاصد يطالب به كما ورد فى الخبر وهى غير المقصود من الايمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أو نبيه أو كتبه وحده بشرط الجامعة فلم يثبت كونه موصلا الى مقاصد غير المقصود من الايمان أو كونه مودعا عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاهما فعليه البيان فالجواب ان اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بامرين بكثرة صدوره عنه وبكونه أقوى وأكمل من سائر الافراد ولا شك ان الايمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز ان يقال لواهبه وهاب سبيل الصواب اما بالنسبة الى هبة سائر السبيل وهو الظاهر واما بالنسبة الى هبة سائر الموهوبات بان يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وجىء بصيغة المبالغة تنبيها عليه ويمكن أن يقال ان الايمان من الاعراض وهى لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الامثال وخلق الله تعالى فى كل آن فتكثر الموهوبات وهبته اذ الموجود فى كل آن يصدق عليه انه ايمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الاعراض وهم الاشاعرة دون من يقول ببقائها (فان قلت) ما تقول فى رجل آمن بالله تعالى فى آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه انه مؤمن فى الجملة مع انه لم يصدق عليه ان الله تعالى وهاب له سبيل الصواب على هذا الجواب (قلت) المؤمن منصرف عند الاطلاق على من مات مؤمنا اذ الايمان كل كامل منج بخلاف ايمان المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون فى الجنة والكافرون فى النار نعم يرد على هذا النقض بمن آمن قبيل الغرغرة لا يقال زمان الغرغرة قد تجدد الايمان بل بعد الموت أيضا لان ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب (٥) (فان قلت) لا يجوز ان يراد الايمان بسبيل الصواب لانه

سبيل منصوب على أنه مفعول لوهاب والمراد من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الايمان (والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والالف واللام فيها لاستغراق الجنس وهى فى اللغة عبارة عن الدعاء وفى الشرع عبارة عن اسم ما يفرض ويقدر على المكلف فى اليوم خمس مرات لا يجوز الزيادة والنقصان عنها وفى الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند أهل المعرفة على أربعة معان فاذا أردت ان تعرف هذه المعانى فاطلبها فى التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه

لا يوهب المؤمن لاستحالة ايجاد الموجود والا كان الشئ موجودا مرتين أو حاصلا قبل حصوله (قلت) الايمان لا يوهب للكافر حين هو كافر اذ معنى هبته ايجاده فى قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لانه ضد الايمان فلا يكون كافرا حين كونه موهوباله بالايمان بل مؤمنا بذلك الايمان والعالم يلزم الاستحالة المذكورة ان لو وهب الايمان المؤمن قبل كونه موهوباله وليس كذلك وحاصله ان صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كما هو المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه اذا قيل زيد مصل أو يصلى يتبادر منه الحال لا بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة الى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أمس أو يسلم غدا كافر فبمعنى الماضى بالنسبة الى زمان الاسلام فان قيل ايجاد الايمان مقدم على وجوده فى نفسه لانه علة وهو مقدم على وجوده فى محله لان ثبوت الشئ لغيره فرع ثبوته فى نفسه وما قيل ان وجود الاعراض فى نفسها عين وجودها فى محلها فزيف وهو مقدم على صحة اطلاق المؤمن عليه لان سببها الحال بل بعدها بدرجتين لا يسمى مؤمنا فيلزم المحذور قلنا تقدم الايجاد على الموجود ذاتى لا زمانى والا يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه وهو باطل لانها لا تقوم الا بالمنتسبين وكذا تقدم وجود العرض فى نفسه على وجوده فى محله والا يلزم قيام العرض بنفسه وهو ممنوع بالاتفاق وبقاؤه زمانين وهو ممتنع عند البعض وكذا تقدمه على صحة الاطلاق فزمان الايجاد والوجود وصحة الاطلاق واحد فيصدق انه مؤمن زمان الهبة على انه لو فرض كون التقدم بين الاولين زمانيا الا يضرنا أيضا لان اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهى حال وجود الايمان فى قلوبهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا أيضا وارتكب انفكاك وجود الايمان فى محله عن اطلاق صحة المؤمن عليه مع لزوم أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر فى تلك الحالة وامتناع صدق المشتق على شئ بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بان يقال يسمى مؤمنا فى تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما لا يمكن ان يجاب به أولا لانه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم الا ان يخص سبيل الصواب بالايمان وقيل ببقاء الاعراض أو ادعى عموم المجاز وكله بعيد ولا يمكن أيضا ان يجاب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الاعراض بان يرتكب ان الايمان الحادث أولا ليس بموهوب للمؤمن ثم ما يتجدد موهوب للمؤمن بذلك الايمان السابق لانه منقوض بمن آمن قبيل الغرغرة فانه مؤمن وليس بموهوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن ان يقال ان المراد بالمؤمن من مات على الايمان وان نسبة شئ الى مشتق لا يلزم ان يكون وقت اتصافه بمأخذ الاشتقاق وان كان يتبادر الذهن الى ذلك بل يجوز ان يكون قبل اتصافه به أو بعده قوله (والصلاة

والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتتنوع باعتبار فاعله الى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والاكرام له ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى اياه باعلاء دينه وابقاء شريعته والسلام بمعنى السلامة وتجرد النفس عن كل المكروهات جسمانيا أو روحانيا فالصلاة الدعاء باكرام الله تعالى له وتفضيله على الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة والرسول انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وفي بعض النسخ نبيه النبي أعم من الرسول اذ لا يشترط فيه الشريعة الجديدة كما يشترط في الرسول وهو من النبأ بمعنى الخبر فاصله نبيئ قلبت الهمزة ياء وادغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحي (محمد الزاجر عن الاذناب) محمد عطف بيان وهو في الاصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليه السلام لتحقق ذلك المعنى في شأنه ثم لافراد الامة تفاؤلا والجملة الصلاتية اخبارية صورة (٦) انشائية معنى معطوفة على الجملة الحمدية الانشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذناب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل أي صار ذا ذنب أو بفتح الهمزة جمع ذنب كفرخ وافراخ (الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه اشارة الى أن العمل ينبغي أن يكون خالصا ومقترنا برجاء الثواب ومنه تأليف الكتاب

رسلم في الدارين وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لانها منه بمعنى الرحمة حملا على معناها الغائي وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولذا جعل السلام عطفا تفسيريا حيث قال (والسلام) فاختر أيها الطالب أيا شئت فان لكل واحد وجها لكن في اثباته ابحاثا كثيرة تركتها لئلا يطول كتابي وهو معطوف على قوله والصلاة فالالف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو في اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفي الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل محنة ومشقة وبلاء في الدارين والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفا تفسيريا انها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحي وانما ذكرهما لانه متصف بهما لقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ولقوله عليه السلام المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار الفناء الى دار البقاء (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع الى الله تعالى وانما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعاء له لتضمن الدعاء معنى النزول أي نزول الرحمة ونحوها وانما اختار لفظ الرسول على لفظ النبي لان الرسول من له الهام الهي وكتاب رباني والنبي أعم من أن يكون له كتاب رباني أم لا وأيده ما ذكر في الكشاف من أن الرسول من معه كتاب كموسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبي من ينبئ عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذي أوحي اليه بجبرائيل والنبي هو الذي أوحي اليه بملك آخر فاختار لفظ الرسول ليعلم أن للرسول كتابا ربانيا والهاما الهيا وأوحي اليه بجبرائيل والرسول على وزن الفعول وهو يجيء بمعنى الفاعل والمفعول والمراد منه ههنا المفعول أي المرسل لانه أرسل الى بني آدم وغيره لتبليغ الاحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم الثاني موضحا للاسم الاول ومبينا عند أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وانما سمي نبينا بمحمد لثبوت المحمودية في ذاته كذا قال بعض المحققين (الزاجر) بالجر صفة لمحمد أي المانع (عن الاذناب) الجار مع المجرور متعلق بالزاجر والاذناب جمع ذنب وهو الفعل الذي يبعد الانسان من رحمة الله ويقربه الى عذابه وهو ما نهي عن ايجاده واقترافه من الله ورسوله (الحاث) بالجر صفة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة والسلام أي الحرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع المجرور متعلق بالحاث والثواب ما يستحق العبد به الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله

والسلام على نبيه محمد) لامهما للجنس باعتبار وجوده في بعض الافراد والصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أحدها بالاضافة الى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتبت ألفها على صورة الواو ايذانا بانها مقلوبة منها أو بالتفخيم والسلام بمعنى السلامة والنبي في الاصل نبيء على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسما لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الالهام ومحمد في الاصل الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل عليهم الصلاة والسلام لكثرة خصاله المحمودة وأخلاقه الودودة قال الله تعالى في حقه وانك لعلى خلق عظيم * وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قوله (الزاجر عن الاذناب الحاث على طلب الثواب) اعلم أولا ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد لا ينفك اللام منه لكنه يتعدد باعتبارات أربعة اعتباره من حيث هو هو مع قطع النظر عن وجوده في افراده نحو الانسان نوع ويسمى لام الجنس والحقيقة تمييزا عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس أيضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ولذا قد يعامل معامله امن وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لان النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين والمعرف باللام الذهني يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وارادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الاكل والشرب وغيرهما ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضا ابقاء للجهتين حظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فانه ينظر فان وجد عهد وقرينة خارجية على

لكن

(وعلى آله وأصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا أتباعه ومنه قولهم الآل كل مؤمن تقي وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول بني على تصغيره أويل قلبت الواو ألفا والأصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الأصحاب واحده صحابي وهو عند جمهور أهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد التعميم لأجل التعظيم كما في *تنزل الملائكة والروح* وضمير آله وأصحابه راجع إلى محمد (خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير نقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة وكذا شر أصله أشرر وإعلالهما من بين إخوانهما لكثرة استعمالهما وإعراب خير بالرفع على المدح أي هم خير الآل إلى آخره أو بالجر على الوصف للمدح أي الفاضلين على (٧) أمم سائر الأنبياء وفيه تلميح إلى قوله تعالى كنتم خير أمة الآية وتتميم السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فمما لا حاجة إليه

لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة وإثبات الجنة من العارفين لا يليق بهذا الفن وهو الإطاعة لأمر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع المجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز المجرور فيه راجع إلى محمد وهو في الأصل أأل بهمزتين عند البعض قلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لأن تصغيره أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في قال وصان فصار آل وعند البعض أصله أهل لأن تصغيره أهيل قلبت الهاء ألفا لتقارب مخرجهما كما قلبت الهمزة هاء كذلك في قولهم هراق أصله أراق فصار آل قيل هو الأصح اعتمادا على ما وجد في أكثر الحواشي من تصغيره على أهيل وقيل الأصح أنه في الأصل أول اعتمادا على ما روي عن الكسائي أنه قال سمعت أعرابيا فصيحا يقول آل وأويل وأهل وأهيل فكان أهيل تصغير الأهل لا الآل وإنما قلبوا الهاء ألفا عند من قال أصله أهل ليعلم أشرفية من أطاع أمر محمد عليه الصلاة والسلام لأن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف والأهل يستعمل في الأشراف والأراذل وأما قوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب فباعتبار الدنيا لا باعتبار الآخرة أو تصور فرعون نفسه من أولي الخطار (وصحبه) بالجر وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه راجع إلى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والأصحاب أن الآل كل مؤمن تقي نقي كذا أجاب رسول الله حين سئل عن الآل سواء رآه في الدنيا وصاحبه أولا والأصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا والأعم هو الآل والفرق بينهما وبين الأهل أن الأهل أعم منهما لأن الأهل يطلق على أهل البيت والعشيرة سواء كانوا متحدين في الدين أولا بخلاف الآل والأصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير الآل وخير الأصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب ويجوز في لفظ الخير النصب والرفع والجر أما النصب فبتقدير أعني وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما الرفع فبتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احترز عن المؤمن العاصي وعلى تقدير الجر والرفع احترز عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم لأن آل محمد خير الآل وخير الأصحاب وفي الحديث إشارة إلى ذلك

إرادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي وإلا فللاستغراق إلا أن يمنع مانع فللجنس والحقيقة إلا أن يمنع مانع فللعهد الذهني وإذا عرفت هذا فلام الزاجر والحاث للعهد الخارجي والإشارة إلى محمد عليه الصلاة والسلام ولام الأذناب للاستغراق والثواب للعهد الذهني فتأمل والزجر المنع والنهي والأذناب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل أي صار ذا ذنب والحث التحريض والإغراء والثواب جزاء العبادة قوله (وعلى آله وأصحابه) أصل آل أول بدليل أويل قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله في الأشراف ومن له خطر عظيم دنيويا كان أو أخرويا والأصحاب جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء كفرخ وأفراخ وهو جمع صاحب كركب وراكب قوله (خير الأصحاب) خير اسم تفضيل أصله أخير أعل بالنقل والاستغناء وإن لم يعل إخوانه لكثرة استعماله وكذا نقيضه وهو شر أصله أشرر فصرفا للجر وجمعا عن وزن الفعل ولام الآل والأصحاب للاستغراق فتحصل المدح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل احترازا عن بعض أقر بأنه عليه الصلاة والسلام الذين لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وإن يؤذنه إعادة المعرفة لأن خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين موصوفه وما أضيف إليه في أصله وهم لا يوصفون به لأنه لا يمكن دفعه بأن ما ذكرتم فيما إذا قصد به التفضيل على المضاف إليه وأما إذا قصد به الزيادة المطلقة فممنوع وبأن خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم الاشتراك المذكور بل لأن بعض أقر بأنه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين في قوله وآله حتى احتيج إلى قيد احتراز عنه قال الجوهري في الصحاح آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا أتباعه وهم ليسوا من أتباعه وعياله وهو ظاهر ولا من أهله بدليل قوله تعالى إنه ليس من أهلك حيث لم يتبعه وكذا معنى الأصحاب لا يتناول المنافقين لأنه وإن اختلف في معناها قال جمهور أهل الحديث الأصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه أو رآه الرسول عليه الصلاة والسلام لكنهم اتفقوا على اشتراط الإسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجي لزم إما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل

(أمابعد) مبنى على الضم لكون المضاف اليه منويا أى بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعانى ونحوها تسمى بعلم الادب لتوقف أدب النفس فى المحاورة والدرس عليها (وسيلة) وهى مايتقرب به الى المطلوب (الى العلوم الشرعية) التى بها انتاط سعادة الدارين وهى التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الاركان جمع ركن وهو مايقوم به الشئ أى أحد أقسام العلوم العربية (التصريف) أى علم الصرف وفى صيغة التكثير اشارة الى أن فى هذا الفن تصرفات كثيرة ولام التعريف فى علم الفن كالصرف والنحو للرمز الى أنه وصف فى الاصل والتصريف فى اللغة التغيير وفى الاصطلاح يطلق على فنين أحدهما يبحث فيه عن الموزونات أعنى الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر و يسمى علم الاشتقاق ويعرف بانه علم بتحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة وثانيهما مايبحث (٨) فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية و يسمى علم الاوزان و يعرف بانه علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التى ليست باعراب وفى هذا الفن لايبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصالة لعدم كليته بل بالتبع والمختصر المشروح من الفن الاول والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعانى المقصودة معانى المشتقات من الافعال والاسماء والاصل الواحد فى الاشتقاق المصدر لان مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحته أنواع وهى معانى المختلفات وتحتها افراد وهى معانى المطردات أعنى الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس أحق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ماوضع له الوزن أولا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبروا نحو العدم اطراده فحينئذ لانزاع بين الفريقين فى الحقيقة ولما كان حاصل كلامه أن التصريف وسيلة على حدة لايستغنى عن معرفتها بينه بقوله (لانه) الضمير للشان (به) أى بسبب التصريف لابغيره (يصير

وقيل احترز بقوله خير الآل عن الذين قد اطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتدين بقوله خير الاصحاب احترز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالمنافقين ونحوهم وقيل احترز بقوله خير الآل عن أهل القبلة الذين لايكون معتقدهم كمعتقد أهل السنة والجماعة كالمعتزلة مثلا وبقوله خير الاصحاب احترز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به كأبى جهل ونحوه *(أمابعد)* أى بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه على سبيل التبع (فان العربية) أى علوم العربية على تقدير حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه يعنى الالف واللام أقيم مقام المضاف وانما أدخل الفاء فى فان لكونه جوابا لاما والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعانى والبيان والبديع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هى عبارة عما يتوصل به الى المطلوب والمقصود وهى السبب الموصل الى المقصد الاقصى والمراد منها ههنا القوة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وانفهام المعانى الدقائق عن الالفاظ الموجزة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (الى العلوم) أى الى انفهام معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلم حصول صورة الشئ عند العقل وقيل وصول النفس الى معنى الشئ (الشرعية) بالجر صفة العلوم أى العلوم المنسوبة الى الشرع وهى التفسير والحديث والكلام والفقه والاخلاق (وأحد أركانها) أى أحد أركان العلوم العربية والاركان جمع ركن والركن فى اللغة عبارة عن جانب الشئ وفى الشرع عبارة عن كون الشئ جزأ داخليا للشئ آخر لايتم هذا الشئ الا بذلك الشئ (التصريف) وهو فى اللغة عبارة عن التغيير وفى اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الاصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كما عرفه الزنجانى رحمه الله تعالى والمراد من الاصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ومن الامثلة المختلفة الامثلة المتنوعة نحو نصر ينصر نصرا أنصر لاتنصر ناصر منصور وغيرها ومن المعانى المقصودة الماضى والمضارع والامر والنهى وغيرها كما سمثالها آنفا وقيل فى تعريفه هو علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب وقيل هو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل وفساده (لانه) أى الشأن (به) أى بسبب التصريف (يصير

والاعجاب ان كانت الاضافة لامية أو عدم معنى يحصل ان كانت بيانية وأما قولهم اذا أعيدت المعرفة كانت عين الاول فعند عدم المانع والقرينة على خلافه قوله (وسيلة) هى مايتقرب به الى الغير قوله (واحد أركانها التصريف) الركن القابل) مايقوم به الشئ فيتناول نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزءها ان كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمح معنى الوصفية وبيانه ان العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها أو الغالب بها أو المؤول بواحد من الجنس أو المثنى أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان فى الاصل مصدرا أو صفة وقسم يمتنع وهو ماعداهما والتصريف من الثانى قوله (لانه يصير) أى انما سمى هذا العلم تصريفا لانه فى اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الاصل الواحد الى الفروع الكثيرة ويمكن ان يقال تقديره انما كان من العربية لانه به يصير اللفظ القليل العربى ألفاظا كثيرة فيكون باحثا عن أحوال الالفاظ العربية ومايكون كذلك فهو من العلوم العربية قوله (به) أى بسبب التصريف قدم على متعلقه لافادة الحصر فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأنى يكون المتأخر سببا للمتقدم قلت المراد من هذه الصيرورة هى

القابل من الافعال أي كائنا ما كان من أنواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتحصل كلمات كثيرة متأدية الى معرفة أحكام الشرع فلابد من تحصيل الفن (والله الموفق) أي المهيئ لاسباب المقصود (والمرشد) الى سواء الطريق لمن توجه اليه في طلب المقصود ثم لما كان الفعل الماضي مبدأ سلسلة المشتقات ومأخذ الابواب الصرفية بدأ بتقسيم الافعال لبيان الابواب التي هي أشرف مباحث الفن فقال (الافعال) أي جنسها اذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أي على نوعين أحدهما (أصلي) وهو ما تجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب من الخروج من الكسرة الى الضمة التي في الآخر كما في ضرب لان الضمة لكونها في حيز الزوال في حكم العدم (و) ثانيهما (ذو زيادة) وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد (فالاصلي) على ضربين أيضا (ثلاثي ورباعي) لم يبين من الاصل غيرهما اذ الاصلي في كل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين في موضعه ولكن جوز الرباعي على قلته (٩) لنوع توسع في التصرف ولم يجوز الخماسي المجرد في الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جحمرش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالمعدوم

(القابل) وهو ضد الكثير والمراد منه المصدر (من الافعال) المشتقة منه والافعال جمع فعل والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وقيل الفعل كون الشئ مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام قاطعا والانفعال على عكس هذا (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الافعال المشتقة من المصدر كما وصفناه وهي الماضي والمضارع والامر والنهي وغير ذلك (والله الموفق) أي الميسر مقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تدبير العبد الى تقدير الحق وقيل تقريب العبد الى السعادة الابدية (والمرشد) أي الدال الى الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة الى المقصود المهم والفرق بين الموفق والمرشد ان المرشد أعم من الموفق لان الله تعالى أرشد الكفار بالقرآن والرسول لكن لم يوفقهم له *(الافعال على ضربين) أي على نوعين وانما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم يذكر الاسماء أيضا مع أن لها تصريفا من التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة لانه أراد بيان حصر الافعال لا حصر الاسماء (أصلي) أي مجرد خال عن الزيادة وهو بالجر بدل من قوله على ضربين بدل البعض من الكل وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أحدهما أصلي ومراد المصنف الرفع لا الجر ويدل على هذا قوله عاطفا (وذو زيادة) بالواو لا بالياء اعلاما بذلك لكن ارادة الجر أولى من ارادة الرفع لانه يلزم من ارادة ذلك الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة فيه فليست بحاجز حصين لما قبلها عما بعدها (فالاصلي) أي الافعال الاصلية (على ضربين) أيضا (ثلاثي ورباعي)

الصادرة من كل مصرف بصرف الكلام بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وان كان المصرف في الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعيرا لصيرورة المذكورة لمعنى العلم بها اطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق ثم اشتق منها افعل فمعنى يصير القليل به يعلم صيرورته اياه فمعنى السببية حينئذ ظاهر قوله (من الافعال) بيان لقوله القليل فيكون المراد منها ههنا الافعال الحقيقية وهي المصادر أو لقوله كثيرا فيكون المراد منها الافعال الاصطلاحية وهي الماضي والمضارع والامر والنهي ولكن يرد عليه ما ان القليل الصائر كثيرا عام لكل فرد فيتناول الجامد الصائر مثنى ومجموعا ومصغرا ونحو ذلك

(٢ - المطلوب) وكذا الكثير لان بحث الصرف عام فلا وجه للتخصيص بالذكر اللهم الا أن يقال اكتفى بذكر أعظم الاقسام كما اكتفى ببيان أحدهما بناء على ان أكثر الابحاث في هذه الرسالة عنه قوله (الموفق) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه قوله (المرشد) الارشاد هو الدلالة الى الصراط المستقيم قوله (الافعال على ضربين) لما دخل لام التعريف على أفعال وامتنع الاستغراق اذ يكون معناه حينئذ كل فرد من افراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد واضمحل معنى الجمعية وأريد به طبيعة العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتمال الكلي الواحد على جزئياته الكثيرة ومعنى حمله عليها وجوده فيها بمعنى انه يمكن ان يؤخذ من كل جزئي معنى كلي حاصل في العقل بتجريده على المشخصات اذ المطلق أعني الكلي الطبيعي غير موجود في الخارج عند المحققين اذ يلزم أن يكون الشئ الواحد في حالة واحدة موجودا في أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال أكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها فالشامل هو الكلي والمشمول كل واحد من جزئياته ويجوز أن يكون مجموع جزئياته وأما المشمول في اشتمال الكل على أجزائه فكل جزء منها لا المجموع اذ هو شامل ولا بد من الفرق وانما خص الافعال بالذكر مع ان الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقلة البحث عنه في هذا المختصر وأما الحرف فلا يبحث عنه في الصرف لعدم تصرفه قوله (أصلي وذو زيادة) أي أحدهما فعل أصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما فعل ذو زيادة وهو ما اشتمل ماضيه على الزائد وانما قدرنا الفعل تنبيها على ان القسم يجب أن يكون أخص من المقسم في التحقيق وان جاز أن يكون أعم منه في الظاهر قوله (فالاصلي ثلاثي ورباعي) أي كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الاصلي يصدق عليه مفهوم الثلاثي أو مفهوم الرباعي على ان الواو الجامعة بمعنى أو القاسمة فيكون بمعنى المنفصلة حقيقة ولا يخفى انه لا يمكن ان يراد من الاصلي طبيعة العامة كما أريد مما سبق فتأمل قوله

(فالثلاثي ما) أي فعل أصلي (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لا يقال هذا التفسير لا يصدق على الماضي اذ ليس للماضي ماض لان المراد أن الثلاثي نوع كان ماضيه كذا ووصف افراده كنصر بالثلاثي مجاز تأمل (وهو ستة أبواب) لان عين ماضي الثلاثي اما مفتوح أو مكسور أو مضموم فعلى الاول عين المضارع اما مفتوح وهو الباب الثالث أو مكسور وهو الباب الثاني أو مضموم وهو الباب الاول وعلى الثاني فعين المضارع اما مفتوح وهو الباب الرابع أو مكسور وهو السادس أو مضموم وهذا لم يجئ لئلا يلزم اجتماع الثقيلين في باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع اما مضموم وهو الباب الخامس أو مكسور أو مفتوح وهذان لم يجيئا لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبائع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يوقعوا اختلافه عين مضارعه ايماء الى ذلك فبقي من التسعة المتصورة عقلا ستة وأبواب الثلاثي قد تطلق على الاوزان الماضية فقط فتعد الابواب ثلاثة وقد تطلق على الموزونات فتعد الابواب ستة وأصل الباب بوب بدليل جمعه على أبواب

يجوز الجر والرفع فيهما على ما ذكرناه آنفا قيل ضم الثاء الاولى في قوله ثلاثي وضم الراء في قوله رباعي شاذ اذ الاول منسوب الى ثلاثة والثاني منسوب الى أربعة فالقياس ثلاثي بفتح الثاء وأربعي بسكون الراء و بلا مد الباء وانما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لانه لا يوجد كلمة في الفعل أقل من ثلاثة أحرف لانه لا بد انا من حرف يبتدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضا لا توجد كلمة في الفعل أكثر احرفا من أربعة وكلها أصلي وانما قيدنا عدم وجودهما في الفعل لانهما قد يوجدان في الاسم نحو زبرج و جحمرش ثم الزائد رباعي وخماسي وسداسي كما سيجيء ثم كل واحد من الاصلي والزائد سالم وغير سالم والسالم ما سلمت حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب المراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والاخص هو الصحيح لان الصحيح عند ذلك البعض ما خلا فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في أحدها والسالم ما سلمت منهما أيضا ومنهم الزنجاني والشيخ (فالثلاثي) أي الثلاثي المجرد عن الزيادة (ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أصول نحو نصر وكرم وانما قدم الثلاثي على الرباعي في الوضع ليوافق الوضع الطبع لانه مقدم عليه طبعا وقيل انما قدم عليه اذ الثلاثي أصل بالنسبة الى الرباعي وانما قدم الثلاثي المجرد على المزيد فيه لان المجرد أصل بالنسبة الى الزائد والاصل أولى بالتقديم (وهو) أي الثلاثي المجرد (ستة أبواب) من ثلاثة أبنية وانما انحصر الثلاثي المجرد في ستة أبواب لانه لا يخلو اما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وان كان الاول فقد يأتي في مضارعه يفعل بضم العين و يفعل بكسرها و يفعل بفتحها وان كان الثاني فقد يأتي في مضارعه يفعل بفتحها و يفعل بكسرها ولا يأتي يفعل بضمها وسيأتي علته ان شاء الله تعالى وان كان الثالث فضارعه يفعل بضم العين ولا يأتي منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وسيأتي علتهما ان شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب * فان قيل * ان مقتضى العقل أن يكون الثلاثي المجرد اثني عشر بابا لان لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتحة والضمة والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالا فيتضمن كل حال بابا قلنا لان ما سوى الفتحة لا يجيء من الفاء اما السكون فلتعذر الابتداء بالساكن واما الضم والكسر فلان فيهما كلفة واستثقالا والطبائع لا تميل اليهما أما الضمة لبناء المفعول فللفرق بين بنائه و بناء الفاعل ولم يعكس الامر لان بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فانه ليس باصل لانه فرع شهد بفتح الشين وكسر الهاء فتعينت له حالة واحدة وهي الفتح لان الفتحة أخف الحركات والطبائع تميل اليها و واحدة من تلك الاحوال لا تجيء من العين وهي السكون لانه اذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فاذا سكن العين التقى الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدي ذلك الى ابطال البناء لانه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين للعين ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة واثنتان من تلك الاحوال لا يجيئان من اللام وهما الضمة والكسرة

(فالثلاثي ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أي مفهوم الثلاثي وحقيقة أصله ما كان ماضيه مشتملا على ثلاثة أحرف فقط فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضي كما لا يخفى والجمع لا بد منه في التعريفات قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدي بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثي الجامع وهو ما كان حروفه الاصول ثلاثة فقط غير ان المبتدي لا يميز الاصول عن الزوائد فيتسامحون ويذكرون بدله ما هو قريب الى فهم المبتدي ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه أو منعه لانه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتملة على لفظ كل فانها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهمها للمبتدي مع انها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فانهم لا يشترطون الجمع والمنع في التعريف و يجوزونه بالاعم والاخص بل بكل متصادق في الجملة قوله (وهو ستة أبواب

(الاول) اسم المرد سابق غير مسبوق أصله وول بالواوين أدغمت الواو الاولى بعد سلب حركتها في الثانية وزيدت في أوله همزة للابتداء وقيل أصله أأل قلبت الهمزة واوا فادغمت واللام فيه عوض عن المضاف اليه أي أول الابواب الستة (فعل يفعل) أي ما يتصرف منه مطلقا اسما كان أو فعلا وانما اختار فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أي الشفة والحلق والوسط ولكونه أعم الافعال معنى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل النصر وفعل الضرب وغيرهما (بفتح العين (١١) في الماضي وضمها في الغابر) الغبور من الاضداد يطلق على الماضي والمستقبل فافهم اعلم أن منهم من نظر في ترتيب الابواب الى شدة اختلاف حركة العين لانها أدل على اختلاف معاني الابواب فقدم باب ضرب لان الاختلاف بين الفتح والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الابواب ومنهم من اعتبر الاولية على المعنى والاكثرية اشتقاقا فقدم باب نصر لكثرة لغاته ومعانيه ولذا يرد اليه أكثر الابواب عند بناء المغالبة وهي أن يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه في الفعل المقصود فيسند الفعل الى الغالب نحو ضاربني فضربته أي غلبته بالضرب وضاربني أضربه بضم الراء أي أغلبه بالضرب (والثاني) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي وكسرها في الغابر

والكسرة لعدم وجودهما فيه في كلام العرب واثنتان منها قد يجيئان منه الفتح والسكون اما الفتح فلأن الماضي بني على الفتح وأما السكون فلأن الاصل في البناء السكون فلهذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيجيء من كل حال باب كما قال ثم فان قيل انه لم يتصور المقتضى المذكور بالعقل يتصور المقتضى بالقياس تسعة أبواب وذلك ان من فعل بفتح العين يجيء ثلاثة أبواب كما يجيء مثاله في المتن وكذا القياس في فعل بكسر العين وفعل بضمها لاستوائهما مع الفتحة في كونهما حركة قلنا لا يجيء عين مضارع فعل بكسر العين مضموما لئلا يتحرك حرف واحد بالاثقل لانتقال اللازم بعد الثقل الملازم لئلا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وأما جيؤهما في يضرب فليس بمعتبر لان ضم الباء فيه في معرض الزوال فانه ذا سقط في الجزم ويبدل فتحة في النصب وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر فمن الشواذ ومن اللغات المتداخلة على ما رواه ابن الحاجب ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فلئلا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلعدم وجوده في اللغة الجيدة أما كود يكود بضم الواو في الماضي وفتحها في الغابر فعلى لغة رديئة على ما رواه الزمخشري أو من الشواذ على ما رواه سيبويه وقيل انما لا يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا ولا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك انه لما كان مخالفا جميع الابنية في المعنى وهو عدم مجيئه متعديا جعل لفظه مخالفا جميع الابنية ليكون اللفظ مطابقا بالمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الابواب التسعة التي تتصور من مقتضى القياس (الاول) من الابواب الستة أصله وول بالواوين أدغمت الواو الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن فصار أول ثم أدخل الالف واللام فيه بدل الاضافة اذ تقديره أول الابواب الستة (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر) أي بضم العين في المضارع أو لو قال موضع الغابر المضارع لكان أنفى للاحتمال لان الغابر من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع الا هم الا ان يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح العين في الماضي تأمل وهذا الباب يجيء متعديا ولازما اما المتعدي منه كنصر ينصر وقتل يقتل ونحوهما وأما اللازم منه كعثر يعثر وقعد يقعد ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يجيء عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب اذ الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدم الاقوى على الاضعف أو لان الضم علوي والكسر سفلي والعلوي مقدم على السفلي في الحرمة فقدمه عليه في الوضع والمرتبة أو لان مجيء يفعل بضم العين من فعل بفتح العين سماعي ومجيء يفعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسي والسماعي مقدم على القياسي وأما كون الوضع على العكس في بعض النسخ فلا وجه له (والثاني) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي وكسرها في الغابر) أي بكسر

الاول فعل يفعل) أي الباب الاول مجموع موزونهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وانما اكتفى بالاول لكون الامتياز بين الابواب به والمراد من موزونهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الاصول والاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع وكذا الباقي فلا يحتاج الى تكلف وتعسف والتعريف الواضح للباب الاول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماض معلوم مضموم العين أو مكسورها أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشاركا للآخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضمومها من غير تداخل اللغتين وقس على هذا باقي الابواب ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الاول ففي جعل ستة أبواب للثلاثي نظر يظهر بالتأمل وعلى تحقيقنا هذا لا يرد الاعتراض بالفعل المبني للمفعول حيث انه لا يدخل في هذه الابواب الستة بالنظر الى ظاهر ما ذكره المصنف لانه داخل في باب فعل المبني للفاعل ولا بالافعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس من حيث انها أفعال ثلاثية

والثالث فعل يفعل بفتحها في الماضي والغابر) فهذا الباب معدول في الحقيقة عن مكسور العين أو مضمومه لاجل حرف الحلق فهذا يشهد بقلة اغصانه واستعماله (والرابع فعل يفعل بكسرها) أي بكسر العين (في الماضي وفتحها في الغابر والخامس فعل يفعل بضمها في الماضي والغابر) أخر الخامس لقلته بالنسبة الى الرابع (١٢) واختصاصه باللازم وأما قولهم رحبتك الدار فمن قبيل الحذف والايصال تقديره رحبت بك الدار أي وسعت لك فحذف الجار لكثرة الاستعمال (والسادس فعل يفعل بكسرها في الماضي والغابر) أخره عن الخامس مع أنه من فعل مكسور العين لقلته بشهادة أنهم قالوا انه من الصحيح وارد على الشذوذ ولما كان للباب الثالث شرط لابد من ذكره أورده بعد تمام الابواب لطول ذيله فقال (وما) أي فعل (كان مختصا بالباب الثالث) أي امتاز من بين الابواب بالفتحتين (لا يكون) أي لا يوجد ذلك المختص على حال (الا عينه أو لامه أحد من حروف الحلق) عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أي الا حال كون عينه أو لامه أحدا منها والسر في ذلك أن الباب بالفتح فيهما يكون في كمال الخفة ولا يكون معادلا لاخواته فاشترط حرف ثقيل في عينه أو لامه ليحصل التعادل ولم يشترط أن يكون الحرف في فاء الفعل لانه يسكن في مضارعه فلا يتم الغرض فكل باب مختص بالفتحتين لا يأتي بدون حرف الحلق (الا أبى يأبى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو لم تدخل في هذه السنة لان بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فخروجه عن الاقسام لا يضر بل يجب قوله (وما كان مختصا بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاتيان منه مطلقا فالاسم الملزوم على لازمه اذ يشترط في كل ما جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر قوله (لا يكون الا عينه أو لامه أحد من حروف الحلق) يجوز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المفرغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختص شيأ من الاشياء الا عينه الخ ويجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة تقديره فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائنا على حال من الاحوال الا عينه أو لامه أحد من حروف الحلق أي الا حال كون عينه أو لامه أحدا منها وعلى الاول يكون الحصر اضافيا قوله (الا أبى يأبى) استثناء من فاعل لا يكون بملاحظة

العين في المضارع وهذا الباب يجيء متعديا ولازما أيضا اما المتعدي منه كضرب يضرب ورمى يرمي ونحوهما وأما اللازم منه كجلس يجلس ونعم ينعم على ان الكسر لغة فيه ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يجيء عين مضارعه مفتوحا من بناء هذا الباب لان صيغة الماضي والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من تلك الابواب (فعل يفعل بفتحها) أي بفتح العين (في الماضي والغابر) وهذا الباب يجيء متعديا ولازما أيضا أما المتعدي منه فمنع يمنع وفتح يفتح وأما اللازم منه كبدأ يبدأ وأبى يأبى ونحوهما وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يجيء عين مضارعه مفتوحا وعين ماضيه مكسورا لان الفتح أصل والكسر فرع والاصل مقدم على الفرع أو لان الفتح علوي والكسر سفلي كما مر فقدمه عليه أو لان الفتح غير محتاج الى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات والطبائع تميل اليه فيكون أحق بالتقديم وانما قدم الابنية التي تجيء من فعل بفتح العين على الابنية التي تجيء من فعل بكسر العين ومن فعل بضم العين لان فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تجيء الابنية منه أكثر منهما (والرابع) من تلك الابواب (فعل يفعل بكسرها) أي بكسر العين (في الماضي وفتحها في الغابر) أي بفتح العين في المضارع وهذا الباب يجيء متعديا ولازما أيضا أما المتعدي منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوهما وأما اللازم منه كفرح يفرح ويئس ييأس على ان الكسر في المضارع لغة وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يكون عين ماضيه ومضارعه مضموما لان في هذا الباب يحتاج الى تحريك عضو واحد لاجل الكسر وهو الفك الاسفل وفي ذلك الباب يحتاج الى تحريك العضوين لاجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب أخف بالنسبة الى ذلك الباب والاخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الابواب (فعل يفعل بضمها) أي بضم العين (في الماضي والغابر) وهذا الباب يجيء لازما لا متعديا نحو حسن يحسن وعظم يعظم ونحوهما وانما لم يتعد هذا الباب لانه للافعال الغريزية والافعال الطبيعية والنعوت فلا يتجاوز تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبتك الدار فهو شاذ وقيل انه لازم وتعديته بسبب الباء لان أصله رحبت بك الدار فحذفوا الباء لكثرة استعماله وانما قدم هذا الباب على الباب الذي يكون عين ماضيه ومضارعه مكسورا لان الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها كما مر أو لان مجيء الكسر فيهما على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظرا الى كثرة مجيء الابواب منه بالنسبة اليه تأمل (والسادس) من تلك الابواب (فعل يفعل بكسرها) أي بكسر العين (في الماضي والغابر) هذا الباب يجيء متعديا ولازما اما المتعدي منه كحسب يحسب لو أريد به الحساب على ان الفتح لغة فيه وورث يرث ونحوهما وأما اللازم منه كنعم ينعم على أن الفتح لغة فيه ووثق يثق ونحوهما (وما كان مختصا) أي الباب الذي يكون مختصا (بالباب الثالث) وهو ما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا (لا يكون عينه أو لامه الا حرفا من حروف الحلق الا أبى يأبى) هذا جواب عن سؤال مقدر

تقديره انكم فنهم ان عين الماضي والمضارع لا يكون مفتوحا الا اذا كان عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق وعين أبي يأبى في الماضي والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق فاجاب عنه بقوله الا أبي يأبى (شاذ) أي مخالف للقياس ولا يعتد به ولا يقاس عليه غيره سواء كان وجوده قليلا أو كثيرا فلهذا قال الزنجاني وشارح المراح في شرحيهما المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته فان قيل كيف يكون أبي يأبى شاذا وهو يجيء في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره قلنا كونه شاذا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم يخالف القياس دون الاستعمال كقود وصيد وعور واعور واستحوذ والقاعدة في هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى استحوذ عليهم الشيطان بلا قلب الواو ألفا مع ان القياس يقتضي ذلك وقسم يخالف الاستعمال دون القياس كقوله

* وأم أوعال كها أو أقربا * والاستعمال بخلافه كهي وقسم يخالفهما معا كقوله

ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فادخل الالف واللام في الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالاولان مقبولان دون الثالث قيل أبي يأبى من القسم الاول وقيل المصرفي وقوع أبي يأبى من هذا الباب مع خلو عينه أو لامه من حروف الحلق أن أبي بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولام منع حرف حلق فحمل أبي يأبى عليه فكان لامه حرفا من حروف الحلق في المعنى وقيل ان الياء في أبي منقلبة عن الالف والالف واحد من حروف الحلق وان لم يعتد بها أو انها في أصل وضعها كالهمزة وهي من حروف الحلق فيكون أبي يأبى على القياس وأما ركن يركن فمن اللغات المتداخلة على ما رواه أبو عمرو وأما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع فلغة طيء فدفروا من الكسرة الى الفتحة وأما نكع ينكع وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ولو دخل يدخل فضم ما بين مضارعه فلا يقاس فتحه يعني لا يقال ان كل ما هو عينه أو لامه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين في الماضي والمضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل ما يقال كل جوز مدور وبعض مدور وليس بجوز * واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف للقياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يصل حكمه الى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) ويجوز في الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فبتقدير المبتدا المحذوف أحدها الحاء وثانيها الخاء الخ وأما النصب فبتقدير أعني والاول أظهر وانما انحصرت حروف الحلق في هذه الحروف الستة لانه لا يخلو اما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أو من وسطه أو من أدنى وسطه فان كان الاول فهو مخرج الهاء والهمزة وان كان الثاني فهو مخرج العين والحاء المهملتين المائلتين الى الداخل وان كان الثالث فهو مخرج الخاء والغين المعجمتين المائلتين الى الخارج ولهذا أنشد بعض الصرفيين مشيرا الى ذلك بقوله

حرف حلق شش بود اى نور عين * هاء همزة حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ما ذكر وواحدة أخرى الالف لكن لم يعدها لعدم اصالتها في غير الحروف والاسم الغير المتمكن وذكر الزنجاني في شرحه أن الهمزة من أول

(شاذ) أي مخالف للقياس ومستثنى عن القاعدة السابقة قيل الصرفي مجيئه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفا لو فتح العين والالف من حروف الحلق فجيء بالفتحتين لوجود الشرط تقديرا وأما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة غير فصيحة ولا كلام فيها والفصيح يقلى بالكسر وركن يركن من المتداخلة اعلم أن الواقع على خلاف القياس ان صدر من الواضع كأبى يأبى واستحوذ بلا قلب الواو ألفا فهو مقبول مستعمل على ألسنة الفصحاء وان صدر من غيره فان وجد نظيره فيما صدر عن الواضع فهو جائز غير فصيح كقوله الحمد لله العلي الاجلل بترك الادغام فانه نثار بقطعة شعر والافقبيح كدخول حرف التعريف على الفعل في قوله * ومن جحره بالشيحة اليتقصع * وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وان كثر وقوعه وأما النادر فما قل وقوعه وان كان على القياس والضعيف ما لم يثبت على ألسنة الفصحاء (وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة) لم يذكر الالف لان وقوعه في الكلمات المتمكنة ليس على سبيل الاصالة بل على سبيل القلب عن واو وياء والمفرغ من الثلاثي قال

الاستثناء الاول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أو لامه أحدها الا أبي يأبى قوله (وحروف الحلق ستة) انما لم يعد الالف مع كونها من حروف الحلق لعدم اصالته في غير الحرف والاسم الغير المتمكن قوله

(والرباعى) أى المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أى أصول بقرينة أنه قسم من الأصلى اذ الرباعى المزيد على الثلاثى ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أى الرباعى المجرد (باب فعلل) لم يذكر مضارعه كما ذكرنا فى الثلاثى اذ لا التباس ههنا اختير اسكان العين لدفع توالى أربع حركات لان آخر الماضى مبنى على الفتح واذا اسكنت اللام الاولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لانه حينئذ يسكن الآخر (وهو) أى باب فعلل أصلا (باب واحد) لان الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة الا بالتزام كون الحركة فتحة للخفة فلم يبق للتعدد مجال لانه انما يكون باختلاف الحركات وبناؤه للتعدية غالبا بشهادة بنائه للمفعول نحو زخرف وبعثر مثاله دحرج زيد الحجر أى رده من العلو الى السفل وقد يكون لازما نحو حصحص الحق أى بان وظهر ودربخ الرجل بالخاء المعجمة أى الق رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مركب نحو بسمل أى قال بسم الله وحوقل أى قال لا حول ولا قوة الى آخره ونحوهما (وقد يكون) أى باب فعلل (ستة أبواب) زائدة على الثلاثى (يقال لها الملحق بالرباعى) الالحاق أن تزيد فى بناء لتلحقه بناء آخر أكثر منه حرفا وتصرفه تصريف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة اللفظين أصلا وزيادة والمراد من المصدر المصدر الاول دون الثانى لعدم اطراده فان مصدر مربد وقعطب يجىء فعالا لا فعلالا لاخرج باب الافعال عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الملحق بالرباعى (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف وهرم فى الاقناع حوقل الشيخ كبر وفتر عن الجماع ومصدره الثانى حيقالا بقلب الواو ياء ولا يبطل به الالحاق لبقاء الوزن

(والرباعى المجرد ما كان ماضيه على أربعة أحرف) لا بد فيه من قيد اصول حتى يخرج نحو أكرم أو من جعل قوله وهو باب فعلل من التعريف بان يجعل الواو للحال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجىء بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثى قوله (وقد يكون ستة أبواب) أى وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعلل وزن وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها ههنا للاستطراد والتبعية للرباعى المجرد لكونها ملحقة به قوله (هو باب فوعل) انما لم يعل الواو والياء فى الاربعة المتقدمة ولم يدغم فى الاخيرة لئلا يبطل الالحاق وانما أعل الخامس لانه لا يبطل الالحاق بتغير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره

مخارج الحلق مما يلى الصدر ثم يليها الهاء ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين أبعدهما والهاء أقربهما الى الفم ثم الغين ثم الخاء المعجمتان أدناهما الى الفم وهذا التفصيل لم يذكر فى كثير من الشروح لكن اذا أردت أن تقف على تحقيقه وتعلم جميع مخارج الحروف حلقيا كان أو غير حلقى فانظر فى هذه الصورة فتدخل فى أول كل حرف همزة فتلفظ بها * واعلم أن مثال الحاء فى عين فعله أو لامه بفتحها فى الماضى والمضارع نحو نحل ينحل وفتح يفتح ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء فى عينه أو لامه * ومثال الخاء نحو نخر ينخر وسلخ يسلخ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الخاء فى عينه أو لامه * ومثال العين نحو دعا يدعو ومنع يمنع ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين فى عينه أو لامه ومثال الغين نحو شغل يشغل وصبغ يصبغ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين فى عينه أو لامه ومثال الهاء نحو ذهب يذهب وجبه يجبه ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء فى عينه أو لامه ومثال الهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوهما مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهمزة فى عينه أو لامه (والرباعى المجرد) أى الرباعى المجرد عن الزوائد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرباعى الذى ليس كل حروفه أصليا كالرباعى الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد (وهو) أى الرباعى المجرد (باب فعلل) وهذا الباب يجىء متعديا ولازما * اما المتعدى منه كدحرج يدحرج وبرهن يبرهن ونحوهما * وأما اللازم منه كدربد يدربد وبرهم يبرهم ونحوهما وانما لم يتحرك كل حروف الرباعى المجرد كما كان كذلك فى الثلاثى المجرد لئلا يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع ان ذلك لم يوجد فى كلامهم بالاستقراء أما هدبد فانه فى الاصل هدابد ثم قصروه وانما لم تسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الاولى أيضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اذا اتصل به الضمير البارز المرفوع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملا على الثلاثى ولم تسكن اللام الثانية أيضا لان الماضى مبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير مرفوع متصل بارز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو العين (وهو) أى الرباعى المجرد (باب واحد) لانه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط أو لانه ثقيل لكثرة حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعى فصار بابا واحدا (وقد يكون) أى يكون الرباعى قليلا انما قيدنا بالقليل لان قد اذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلا (ستة أبواب) بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد (ويقال لها) أى تلك الابواب الستة (الملحق بالرباعى) المجرد والالحاق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الاول لاطراده دون الثانى فخرج باب أفعل عن كونه ملحقا بدحرج (وهو) أى الرباعى المزيد على الثلاثى الملحق بالرباعى المجرد (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على

(و) باب (فعول نحو جهور) أصله جهر يقال جهر بالقول رفع به صوته وبابه قطع وجهور أيضا وفي الافناع جهور الحديث أي أظهره (و) باب (فيعل نحو بيطر) أصله بطر البطر شدة المرح وبيطر أي شق (و) باب (فعيل نحو عثير) يقال عثر عليه عثورا أي اطلع ويقال عثير عثيارا أي زل ولم تستقر رجله موضع وضعه (و) باب (فعلى نحو سلقى) أصله سلق يقال سلقه بالكلام أي آذاه بشدة القول وسلقيت رجلا أي أوقعته على قفاه ومصدره الثاني سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة كما في رداء وكتب ألف سلقى على صورة الياء دلالة على أنه مقلوب منها وانما أعل سلقى دون الافعال السابقة لما تقرر من أن الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعل ولا يدغم لئلا يبطل الالحاق ولا يبطل بقلب الآخر ألفا لانه كالوقف (و) باب (١٥) (فعلل نحو جلبب) أصله جلب والجلب أخذ الشيء اليه وجلبب أي لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرباعي المزيد كتاب الافعال نظرا الى أن الملحق من تتمة الملحق به فذكرت مع الرباعي المجرد اخراجا من البين وتقديم ما زيادته واو على ما زيادته ياء لان الواو أقوى حروف العلة وتقديم ما زائده مقدم على ما زائده مؤخر لوجه غير خفي وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح لان حرف العلة أصل في الزيادة وأكثر وانما لم يزد الواو في جلبب لان الواو الرابعة المتطرفة تقلب ياء فيلتبس البناء والالف لا يكون للالحاق عندهم فاتى بتكرار اللام ولم يدغم لان الادغام مبطل للالحاق كالاعلال في الوسط ولما فرغ من ذكر الاصلي بقسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أي حاصل بالزيادة (على الثلاثي و) ثانيهما (مزيد على الرباعي فمزيد الثلاثي أربعة عشر بابا وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي) ترتيب هذه الانواع بحسب قلة الزيادة والقرب الى الاصلي (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) بفتح الهمزة لكن كسرت في المصدر لئلا يلتبس بالجمع على افعال موزونه أكرم أصله كرم بالضم وبناء هذا الباب ومعانيه يأتي في فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعل بتشديد العين) نحو فرح بزيادة حرف

المصنف وهو باب فعنل نحو قلنس وأما نحو زلزل فرباعي مجرد عند البصريين خلافا للكوفيين قوله (مزيد على الثلاثي) أي النوع الاول فعل مزيد فيه على الثلاثي شيء وانما قدرنا هذه المذكورات لان المراد من المزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثي قوله (فمزيد الثلاثي أربعة عشر بابا) اعلم ان مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا سبعة منها ملحقة بدحرج وقد ذكر وسبعة ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطن وتقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ملحقان باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى واثنا عشر غير ملحقة بشيء وأما مزيد الرباعي فثلاثة فمجموع

وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفهما نحو حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا لان أصله حوقالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفعول نحو جهور) أصله جهر أي ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فعول وهو متعد ملحق بدحرج نحو جهور يجهور جهورة وجهوارا مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا (وفيعل نحو بيطر) أصله بطر أي شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار بيطر على وزن فيعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا مثل دحرج الخ (وفعيل نحو عثير) أصله عثر أي زل ولم تستقر رجله موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين الثاء والراء فصار عثير على وزن فعيل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثير يعثير عثيرة وعثيارا مثل دحرج الخ (وفعلى نحو سلقى) أصله سلق أي عمل عمل الجلوس فزيدت الياء في الآخر فصار سلقى على وزن فعلى وهو متعد ملحق بدحرج نحو سلقى يسلقى سلقية وسلقايا على الاصل مثل دحرج الخ وسيجيء بيان اعلالها في فصل التصريف ان شاء الله تعالى (وفعلل نحو جلبب) أصله جلب أي أخذ شيئا وذهب الى البيع وقيل معناه أخذ صحبته فزيدت احدى الباءين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما وجوز سيبويه الامرين فصار جلبب على وزن فعلل وهو متعد ملحق بدحرج نحو جلبب يجلبب جلببة وجلبابا مثل دحرج الخ (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي) وفي مرفوعية مزيد وجهان اما بالبدلية من قوله فنوعان بدل البعض من الكل واما بالخبرية عن المبتدا المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثي وثانيهما مزيد على الرباعي (فمزيد الثلاثي على أربعة عشر بابا وهي) أي الابواب المزيدة على الثلاثي (على ثلاثة أنواع) أحدها (رباعي و) ثانيها (خماسي و) ثالثها (سداسي) يجوز الجر فيها على البدلية من قوله على ثلاثة أنواع بدل البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدا المحذوف على ما قدرناه فيما قبل خماسي وسداسي بضم الخاء والسين الاولى شاذ أيضا لان الاول منسوب الى خمسة والثاني الى ستة فالقياس ان يقال خماسي وسداسي بفتح الخاء وكسر السين الاولى (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم اكراما أصله كرم والهمزة فيه زائدة مكسورة في مصدره فرقا بين جمعه ومطرده ولم يعكس الامر لان الجمع أثقل والفتح أخف وهذا البناء يجيء متعديا ولازما لكن تعديته غالبة اما المتعدي كأكرم يكرم اكراما وأخرج يخرج اخراجا وأسقط يسقط اسقاطا ونحوها واما اللازم منه كادبر يدبر ادبارا وأخبر يخبر اخبارا ونحوهما ومعاني هذا الباب كثيرة سنذكرها بتمامها في فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (فعل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد واعلم انهم اختلفوا في الزائد

فيه وقال الاكثرون ان المزيد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الاولى وجوز سيبويه
الامرين وهذا البناء للتكثير غالبا ويجيء للتعدية واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو
لا يخلو اما في الفعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي نحو جول لتكثير الجولان
وهو لازم وطوف لتكثير الطواف وهو متعد واما في الفاعل فعند ذلك يكون للازم
فقط نحو موت الابل أي كثر موته واما في المفعول فعند ذلك يكون للتعدية فقط نحو قطعت
الثياب وغلقت الابواب واما التعدية منه بلا تكثير كفرح يفرح تفريحا وكرم يكرم
تكريما ونحوهما واما اللازم بلا تكثير كجرب الابل يجرب تجريبا وعظم الرجل يعظم
تعظيما وهذا اذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة أو شيبت أي صارت عجوزا أو شيباء
وأما اذا كان بمعنى الازالة نحو فزعته أي أزلت الفزع عنه وقذيت الابل أي أزلت
عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو قردت البعير أي نزعت قراده أو بمعنى النسبة نحو فسقته
أي نسبته الى الفسق أو بمعنى فعل نحو قلص وقصر وزيل فهذه المعاني الاربعة للتعدية أيضا
(و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) يقاتل مقاتلة وقتالا أصله قتل والالف فيه زائدة انما
زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك انه لو زيدت في الاول يلتبس بالمتكلم وحده في
المضارع وأيضا يلتبس بماضي باب الافعال ولو زيدت في الآخر يلتبس بالتثنية ولو زيدت
بين العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل
الذي ليس للمبالغة الا ان القياس أولى من الالتباس بمبالغته وترك بيانه حذرا عن
الاطناب وهذا البناء للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لانه موضوع لما يكون بين
الاثنين وهو ان يفعل كل واحد منهما ما يفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا
وضارب يضارب مضاربة وضرابا ونحوهما وقد زاد البعض في هذا الباب مصدرا ثالثا
وهو قولهم قيتالا وضيرابا وقد يجيء هذا الباب بلا مشاركة بينهما نحو عاقبت اللص
وطارقت النعل وعاقبت العاصي ونحوها ويجيء بمعنى أفعل نحو عافاك الله أي أعفاك
وراغن سمعه أي أرغن ونحوهما ويجيء بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاعر خده أي صعره
ونحوه ويجيء بمعنى تفاعل نحو سارع أي تسارع وجاوز أي تجاوز ونحوهما بمعنى
واحد ويجيء بمعنى فعل نحو دافع أي دفع ونحوه وهذه المعاني الخمسة للتعدية أيضا وهذه
الابنية الثلاثة موازنة بفعلل وليست بملحقة به لفقد تعريف الالحاق بينها وبينه تامل
(والخماسي خمسة أبواب) أحدها (انفعل) نحو انقطع ينقطع انقطاعا أصله قطع الهمزة
والنون فيه زائدتان وهذا البناء لا يتعدى البتة لان الاصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة
حصول أثر شيء عن تعلق الفعل المعدى بشيء آخر كذا عرفها الزنجاني وعرفها شارح المراح
بقوله معنى المطاوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال ان مصدر
انقطع الذي هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذي هو القطع وعرفها شارح الهارونية
بقوله المطاوعة هي أثر حصل عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا
كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد للذي قام به ذلك الفعل المطاوع (نحو)
كسرته فانكسر فقوله (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باب كسر
للذي قام به الكسر وهو مطاوع في ثلاثة أبواب أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف
نحو قطعته فانقطع وصرفته فانصرف وثانيها افعل بتشديد العين نحو عدلته فانعدل وثالثها
أفعل نحو أفجرته فانفجر كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر في الهارونية انه مطاوع فعل
نحو كسرته فانكسر ويجيء مطاوع افعل وهو شاذ ويشترط في هذا الباب ان يكون من

الافعال

من جنس العين بين الفاء والعين لان أول
المتجانسين ساكن والحكم بزيادة الساكن
أولى لانه قليل وقيل بين العين واللام لان
الزيادة بالآخر انسب وسيبويه أجاز
الوجهين لتعارض الدليلين وبناؤه للتكثير
غالبا وأما قصد تكثيره اما الفعل كما في قطعت
الثوب واما الفاعل كما في موتت الابل
واما المفعول كما في غلقت الابواب فاذا لم
يوجد مرجح التكثير كان استعماله فعل
هنا للتكثير خطا نحو موت الشاة الواحدة
ويجيء هذا الباب للازالة نحو فزعته أي
أزلت الفزع عنه وللنسبة نحو خطاته أي
نسبت الخطا اليه وحكمت به عليه وبمعنى
الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته أي
اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص
وبمعنى القبول نحو شفعته في كذا أي
قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور في شيء
نحو جمع وعسم أي حضر الجمعة والموسم
وقد يؤخذ من مركب نحو هلل أي قال لا اله
الا الله ومنه التكبير والتحميد والتسليم
والتلبية وبمعنى تجرده نحو عصبته وعوضته
(و) ثالثها (فاعل نحو قاتل) ومصدره
قسمان قياسي وهو المفاعلة وسماعي وهو
الفعال ويجيء فيه الا على لغة من قال
في كلام كلاما وبناؤه للمشاركة غالبا ومعناها
نسبة الحدث صريحا الى المرفوع بالقيام
به والى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا
بالعكس نحو ضارب زيد عمرا فان المفعول
صريحا فاعل ضمنا ويجيء بلا مشاركة وهذا
مطرد في أفعال نسبت الى الله تعالى نحو
قاتله الله واصبر وزه الشيء اذا وصف
نحو عافاك الله أي صيرك ذا عافية وللتكثير
نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو دافع قيل فائدة
النقل المبالغة تامل ثم تقديم الافعال لتقدم
زيادته وتقديم التفعيل على المفاعلة لان
زائده من جنس الاصل ولما فرغ من
ذكر الرباعي قال (والخماسي) وهو
(خمسة أبواب) أحدها (انفعل) وبناؤه

الانفعال ثمانية وثلاثون بابا وقوله

الافعال العلاجية الواضحة للحس لان وضعه لحصول أثر الفاعل لحصوله بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذي وضع له ومن ثم لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقصد وأما قولهم عدمته فانعدم مع انه لا علاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل الحكاية منهم (و) ثانيها (افتعل) نحو اجتمع يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي اما كونه متعديا اذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبز واطبخ أي اتخذ خبزا أو طبخا ونحوهما واما كونه لازما اذا كان بمعنى انفعل في المطاوعة نحو جمعته فاجتمع ومزجته فامتزج وغممته فاغتم ونحوها ويجيء بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدي اما اللازم منه كاحتق بمعنى حق ونحوه واما المتعدي كاحتقر بمعنى حقر وانتزع بمعنى نزع ونحوهما ويجيء بمعنى تفاعل فعند ذلك للتعدية معنى فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح الخصماء معناه تخاصما وتصالحا ويجيء لمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك يختص للتعدية نحو اكتسب المال واجتمعه وارتجل الخطبة (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام نحو احمر) يحمر احمرارا أصله حمر الالف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لا يتعدى لانه يختص بما فيه الالوان والعيوب نحو احمر واصفر واعور ونحوها وهي من الافعال الطبيعية التي لا تتعدى الى الغير (و) رابعها (تفعل بتشديد العين نحو تكسر) يتكسر تكسرا أصله كسر التاء والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي أما كونه لازما اذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعته فتقطع وكسرته فتكسر ونحوهما ومعنى المطاوعة قدمر وأما كونه متعديا اذا كان بمعنى أخذ نحو تمزر أي أخذ مزرا ويجيء للتكلف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرع الشراب ومعنى التكلف عبارة عن اظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصلا له الا أنه يريد حصوله نحو تصبر وتحلم وتشجع أي أظهر الصبر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه ويجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجيء بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضا ويجيء بمعنى في نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك يختص باللازم نحو تكلم وتبسم ونحوهما ويجيء للبعد نحو تجنب أي بعد من الاثم وتهجد أي بعد من النوم بالليل وتخرج أي بعد من الخروج وهذا لازم أيضا في الاظهر (و) خامسها (تفاعل نحو تباعد) يتباعد تباعدا أصله بعد التاء والالف فيه زائدتان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد وعمرو أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي أما كونه لازما اذا كان من فاعل المتعدي الى مفعول واحد نحو تضار بنا من ضارب ولا يقال تضار بته لانه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وأما كونه متعديا اذا كان من فاعل المتعدي الى المفعول نحو تنازعنا الحديث من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر

للمطاوعة البتة اعني للدلالة على قبول أثر الفعل وأكثر مجيئه لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر ويجيء لمطاوع افعل وفعل قليلا نحو أزعجته فانزعج وعدلته فانعدل ولا يبنى في غير الافعال العلاجية أعني الآثار الظاهرة للحس لان وضعه لما كان لمعنى التأثير خصوه بفعل يظهر أثره تقوية للمعنى الموضوع له فلا يقال انعلم ومن ثمة قيل انعدم خطأ (و) ثانيها (افتعل) وهو للمطاوعة غالبا لاجا أو غيره نحو غممته فاغتم ويجيء لاتخاذ الشيء نحو اذبح الرجل أي اتخذ ذبيحا وللتصرف أي الجهد في تحصيل الفعل نحو اكتسب المال أي اجتهد في كسبه وبمعنى تفاعل نحو اختصما واجتورا أي تخاصما وتجاورا وبمعنى مجرده نحو حقره واحتقره وللازالة نحو انتصر منه أي أزال النصرة عنه وانتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أي أظهر عذره (و) ثالثها (افعل بتشديد اللام) وبناؤه للمبالغة في النعوت فان احمر أبلغ من حمر ولا يبنى الا من ثلاثي لازم دال على اللون نحو اشهب أو على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل بتشديد العين) وبناؤه غالبا للتكلف اما مطاوعا لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلمه أو غير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكلف أن يعاني الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه أن يحصلها وللاتخاذ نحو توسدت الحجر أي اتخذته وسادة وللتجنب أي التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم وتهجد أي جانب الاثم والهجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء أي شربه جرعة جرعة ومنه تفهم كأن الفهم حصل له شيئا بعد شيء وبمعنى استفعل للطلب أو للاعتقاد نحو تكبر فلان وتعظم أي طلب أن يكون كبيرا أو اعتقد أنه عظيم ويكون لافادة كمال في حقه تعالى نحو تقدس وتوحد ولحصول الشيء بلا عمل نحو تولد وتكون (و) خامسها (تفاعل) وبناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا في أصل الفعل نحو تباعد زيد وعمرو أي تفرق كل عن الآخر وتصالح القوم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فاذا كان فاعل يتعدى الى مفعولين نحو جاذبته الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل

نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا الحديث واذا كان فاعل يتعدى الى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو ويقال في فرقهما أن البادي بالفعل معلوم في فاعل دون تفاعل ويجيء لاظهار ما ليس له في الواقع نحو تجاهل وتغافل أي أظهر الجهل والغفلة وليس له في الواقع ولمطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد ثم انه قدم من الخماسي ما في أوله همزة على ما في أوله تاء رعاية للترتيب السابق في الرباعي فانه أصل الخماسي ومن القسم الاول قدم ما زائده الثاني قبل الفاء ثم ما زائده الثاني قبل العين نظرا الى حال

أنه منتقض عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أي كون تفاعل لازما في حال ومتعديا في حال من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادي في الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الانكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب زيد عمرا ويجيء للتكلف فيما لا يراد ومعناه ومن نحو تجاهل وتمارض أي أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه في الحقيقة والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتكلف أن تفعل في هذا المعنى كتكرم وتحمل وتجلد وهو أن يريد به صاحبه اظهار ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون بتلك الصفة وهي الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لانه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لان المتجاهل والمتمارض لا يريد أن يكون جاهلا أو مريضا وان أظهر ذلك من نفسه ويجيء بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد وترابب بمعنى تربب ويجيء بمعنى أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويجيء على معنى غير هذه المعاني نحو تناضلته وتلاقيته وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعدية أيضا وهذه الابنية الخمسة تكون موازنة لازمة لاملحقة بتدحرج من مزيد الرباعي سوى افعل فانه لا موازن له بعد الادغام (والسداسي على ستة أبواب) احدها (استفعل نحو استخرج) يستخرج استخراجا أصله خرج الهمزة والسين والتاء فيه زوائد وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أي اطلب منه المغفرة وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدي أما كونه لازما اذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قر وبمعنى التحويل نحو استنسر البغاث واستنوق الجمل وبمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعديا اذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقذ بمعنى انقذ أو بمعنى الاصابة نحو استطعمته واستملحته أو بمعنى الطلب نحو استعلمته الخبر واستغفر الله وسنذكر باقي معاني هذا الباب في فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل نحو اعشوشب) يعشوشب اعشيشابا أصله عشب الهمزة والواو واحدى الشينين فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا البناء لازم يفيد المبالغة واذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أي صارت الارض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (افعول بتشديد الواو نحو اجلوذ) يجلوذ اجلواذا أصله جلذ الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم لان معناه دام مع السرعة في السير وهذا من افعال الطبائع (و) رابعها (افعنلل نحو اقعنسس) يقعنسس اقعنساسا أصله قعس الهمزة والنون واحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لانك اذا قلت اقعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعس أي دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعي لصدق تعريف الالحاق بينهما (و) خامسها (افعنلى نحو اسلنقى) يسلنقي اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفا في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها في الطرف وقلبت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد الالف زائدة في الطرف وهي ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك الالحاق باحرنجم نظرا الى الاصل لصدق تعريفه بينهما فيه لانه في الاصل اسلنقايا على وزن احرنجاما وهذا البناء لازم سوى كلمتين منه كما سيجيء ذكرهما في المتن لان معنى اسلنقى نام على قفاه (و) سادسها (افعال بتشديد اللام نحو احمار) يحمار احميرارا بالتخفيف في المصدر ومنه اشهاب يشهاب

موضعه ولما فرغ من ذكر الخماسي قال (والسداسي (١٨) ستة أبواب) أحدها (استفعل) وبناؤه للتعدية غالبا وله معان تأتي في فصل الفوائد ان شاء الله تعالى (و) ثانيها (افعوعل) مصدره افعيعالا بقلب الواو ياء وزائده الثالث ثاني المتجانسين اتفاقا لما نبهت أن الاختلاف فيما اذا كانت الاولى ساكنة وبناؤه غالبا للمبالغة اللازم نحو اخشوشن أي بالغ في الخشونة ويجيء متعديا نادرا نحو احلوليته أي جعلته حلوا على وجه أبلغ واعروريته أي ركبته عريانا جدا (و) ثالثها (افعول بتشديد الواو) وبناؤه للمبالغة كافعوعل نحو اجلوذت الابل أي دامت في السير السريع وقد جاء منه اعلوط متعديا في الصحاح اعلوطني أي لزمني وفي الجار بردي يقال اعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه (و) رابعها (افعنلل) بالهمزة والنون وثاني المتجانسين زائد وبناؤه للمبالغة ثلاثيه أيضا فان اقعنسس أبلغ من قعس ومعناه دخل ظهره وخرج صدره لما سئل الاصمعي عن معنى القعس فقدم بطنه وأخر ظهره تشبيها بهيئة الاقعس وتفهيما للسائل أن الاقعس ضد الاحدب ومعنى اقعنسس تأخر ورجع الى خلفه (و) خامسها (افعنلى) مصدره افعنلاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد الالف في الطرف وبناؤه لمطاوع فعلى نحو سلقيته فاسلنقى أي أوقعته على قفاه فوقع عليه وكلمتان منه متعديتان يأتي ذكرهما في فصل الفوائد وقد عد أكثرهم هذين البابين أعني باب اقعنسس واسلنقى ملحقين باحرنجم لاتحاد مصدريهما مع مصدره وزنا ومقابلة اللفظين فاء وعينا ولاما ومشاركتهما زيادة والمصنف نظرا الى أنهما ليسا من مزيد الرباعي وراعيهما ملحق منه بدحرج فالحاقهما باحرنجم غير أصلي بل تبعي فادرجهما في سائر مزيدات الثلاثي (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلالا بقلب الالف ياء بعد كسر ما قبلها كيلا يلزم توالي الفتحات لفظا وتقديرا وزائده الثالث ثاني المتجانسين اتفاقا لان سكون الاول ههنا عارض للادغام وفي فعل ابتدائي كيلا يلزم اشهيبابا توالي الحركات كذا في شرح المراح وبناؤه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصا بالالوان والعيوب نحو احمار زيد أي صار ذا حمرة شديدة فهو

أبلغ من احمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصدا لزيادة الحرف الى زيادة المعنى ثم تقديم باب الاستفعال لكون زائده جميعا في أوله وتقديم الافعيلال لان أحد زوائده من جنس الاصول وتقديم الافعوال لكون زائديه أعني الواوين قبل اللام وثالث زوائد الافعلال بعد اللام وتقديمه على الافعلاء مع استوائهما في مواضع الزيادة لان أحد زوائده من جنس الاصول وتقديمه على الافعيلال نظرا الى مناسبة الافعلال في الزائد الثاني لكن الاحسن تقديم الافعيلال عليهما تأمل ولما فرغ من مزيد الثلاثي بانواعه قال (ومزيد الرباعي) المجرد (على ثلاثة أبواب) أحدها (افعنلال) كاحرنجم أصله حرجم وبناؤه لمطاوعة فعلل تقول حرجت الابل فاحرنجمت أي جمعت الابل وردت بعضها الى بعض فاجتمعت (و) ثانيها (افعلال بتشديد اللام الاخيرة) نحو اقشعر أصله قشعر وزائده الثاني آخر المتجانسين وبناؤه لمبالغة اللازم يقال اقشعر جلد الرجل اذا أخذته قشعريرة على وجه أبلغ أخر (١٩) باب الافعلال عما قبله لتأخر موضع الزائد الثاني فيه

(و) ثالثها (تفعلل) نحو تدحرج بناؤه لمطاوعة فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج أخر باب التفعلل عن الاولين مع أن زيادته على الرباعي واحدة وهو تاء المطاوعة اما رعاية لترتيب الخماسي من تأخير ذي التاء عن ذي الهمزة أو لقلته حتى لم يذكره في المفصل عند ذكر مزيد الرباعي ولعل الحق أن نظر الامام في ترتيب الابواب كلها الى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها لاستيناس المتعلمين بالوجوه والتعليلات ثم انه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها أولان أكثرها من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبار وهي على المشهور خمسة تجورب أي لبس الجورب وتشيطن أي فعل فعلا مكروها وترهوك أي مشى بتفاخر وتحرك الى طرفيه وتمسكن أي أظهر الذل والمسكنة وتجلبب أي لبس الجلباب وأوزانها تفوعل وتفيعل وتفعول وتمفعل وتفعلل ويزاد عليها تفيعل وتفعنل نحو تقلسى وتقلنس بمعنى لبس القلنسوة كما زاد على ملحقات دحرج قلنس بزيادة النون وزنه فعنل وزلزل من ملحقات دحرج على رأي الكوفيين فوزنه فعفل ومن المجرد عند البصريين ومضاعف الرباعي فوزنه فعلل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه اما تفعفل أو تفعلل والحق بعضهم افعلل نحو اطمأن باقشعر ذهابا الى أن همزة اطمأن مزيدة فابواب الصرف اذا لم يعد زلزل وتزلزل تكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول وما عداها مزيدة وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي وكل منها اما ملحق أو غير ملحق والثاني من الرباعي ثلاثة ومن الخماسي ستة وسادسها تفعلل من مزيدات الرباعي ومن السداسي ثمانية اثنان منها مزيد الرباعي نحو احرنجم واقشعر والاول اما ملحق بدحرج وهو مع قلنس سبعة واما ملحق بتدحرج وهو سبعة أيضا كما عرفت الا أن الالحاق في تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسكن كالواو وقعت في الوسط غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا أن زائد الالحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفا زائدة ولا يكون في أول الكلمة ولا يكون على الغرض اللفظي وهو الضبط بالحاق لعدم امكان حمله على الغرض المعنوي بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا افعل وأخويه ملحقا بدحرج بل هو ازاله ولا تفعل وتفاعل ملحقا بتدحرج وان ذهب الى الحاقهما الزمخشري وابن الحاجب فقيل ان ذلك منهما تجوز لانشاء كل ولقسهيل

اشهيبابا وأصلهما احمر وشهب الهمزة والالف والتشديد فيهما زوائد وانما خفف مصدر البناء لوقوع ألفه فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فادغما فيهما وانما قلبت الالف في الماضي والمضارع في هذا البناء ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدر افعوعل نحو اعشيشابا أصله اعشوشابا لسكون الواو بعد الكسرة وانما حمل قلبهما على قلب الواو ياء حمل النظير على النظير لانهما حرفا علة في أصل الوضع وانما قلبت تلك الالف ياء في مصدره لان عين فعل ماضيه لما كسر فيه احترازا عن توالي الفتحات الى سبعة قلبت همزة ساكنة لانقلاب حالها الاصلي وهو كونها حرف لين ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت اليه الالف لا يكون الا همزة تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لانها في غير الاول وغير جنب الساكن يكون كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولتدل على أنها في الاصل حرف مد ولين أبدا في أصل الوضع لئلا يبطل ما وضعت الالف لها في الجملة وهي المدية وهذا البناء وبناء الافعيلال قيل قلبت الهمزة المقلوبة من الالف ياء في هذا وقيل قلبت الواو ياء في ذلك ملحقا باقشعر من مزيد الرباعي اصدق تصريف الالحاق بينهما وبينه تأمل وبعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المد عليه وقيل بعد القلب كذلك ابقاء الساكن على حاله وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لان احمار واشهاب للالوان لكنه أبلغ من حمر وشهب (ومزيد الرباعي على ثلاثة أبواب وهي على نوعين خماسي وسداسي) فالخماسي ما زيد فيه حرف واحد والسداسي ما زيد فيه حرفان وانما لم يأت في مزيده ما زيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتي ذلك في مزيد الثلاثي لعدم مزيد كلمة مبنية على سبعة أحرف أما ما زيد فيه حرفان فهو بابان أحدهما (افعنلال نحو احرنجم) يحرنجم احرنجاما أصله حرجم الهمزة والنون فيه زائدتان ومعنى الاحرنجام الاجتماع يقال احرنجموا أي اجتمعوا والمحرنجم العدد الكثير وهذا البناء لازم لانه مطاوع فعلل نحو حرجمت الابل فاحرنجم ذلك الابل (و) ثانيهما (افعلال بتشديد اللام) الاخيرة (نحو اقشعر) يقشعر اقشعرارا أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لازم لانه كاحمر واصطرف كونه للالوان ولذلك لا يتعدى وأما ما زيد فيه حرف واحد فهو باب واحد فقط (و) هو باب (تفعلل) نحو

الضبط ولم يجعلوا استفعل واخواته ملحقا باحرنجم وان جوز بعضهم الحاق اجلوذ لعدم التضعيف في الحرف الاصلي وقد ذكرنا الملحق الرباعي والخماسي وملحق السداسي اطمأن واقعنسس واسلنقى ملحق باحرنجم على المشهور فاقسام المزيدات باعتبار الالحاق وعدمه ستة ان قلت من أين يحكم على أحد المعادلين بالاصالة وعلى الآخر بالالحاق قلت معرفة الاصل وتجرده عن الزيادة كدحرج أو قلة زيادته كتدحرج واحرنجم أو كثرة استعماله في كلامهم وعلامة الالحاق اتحاد المصدرين وتوافق الزائد فيهما اذا تأملت فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف * (فصل) * هذا فصل وهو في اللغة مصدر (٢٠) بمعنى الفاصل وفي عرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام اذ ما قبله تعديد

الابواب وما بعده بيان المشتقات منها (في الوجوه) يعني الكلمات مأخوذ من وجه الشيء أي طريقه والكلمات طرق المعاني فسميت بالوجوه (التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) لضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على اصالة المصدر في الاشتقاق لكن ينبغي ان يعلم ان ذلك في مصدر الثلاثي اذ مصدر غيره مشتق من الماضي باتفاق الفريقين (وهي) أي تلك الوجوه (ستة الماضي والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول) اعلم ان المشتق من المصدر نوعان فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق الاسم بالحروف الثلاثة أحدها الميم مصدرية كانت أو زمانية أو آلية والثاني التاء فردية كانت أو نوعية والثالث الياء تصغيرية كانت أو نسبية ثم المضارع مأخوذ من الماضي وسائر المختلفات أعني نفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهي مأخوذ من المضارع بزيادة ما ولا ولما ولام الامر ولا الناهية عليه وكذا الصفات الخمس من اسم الفاعل والصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل مشتقات من المضارع على رأي الجمهور بشهادة احتمال الازمنة الثلاثة في زيد ضارب الآن أو غدا أو أمس واستتار ضمير الغائب والمخاطب والمتكلم في نحو زيد ضارب

تدحرج يتدحرج تدحرجا أصله دحرج التاء فيه زائدة وهذا البناء لازم لانه مطاوع فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لانه لا يدل على المفعول لا لفظا ولا معنى وانما دل على فعل الفاعل فقط وهذا الباب أي باب تفعلل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب الاول نحو تدحرج وهو لازم كما مر والثاني نحو تجورب وهو متعد لان معناه لبس الجورب والثالث نحو تشيطن أي فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا والرابع نحو ترهوك أي تبختر وهو لازم والخامس نحو تمسكن أي أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلبب أي لبس الجلباب وهو متعد

(فصل في الوجوه التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر) الفصل في أصل الوضع مصدر بمعنى القطع وفي اللغة يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وفي الاصطلاح بمعنى التفريق بين الحكمين حين بين أحدهما وشرع في بيان الآخر سواء كانا في شيء واحد أو في شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين وسواء كانا اجماليين أو أحدهما اجماليا والآخر تفصيليا وههنا بمعنى اسم الفاعل أي الفاصل وقد وقع بين حكمين الاول اجمالي والثاني تفصيلي ويدل على ذلك سياق الكلام في بيان الوجوه التي اشتدت الحاجة اليها والمصدر عبارة عن لفظ دل على المعنى الحادث من الذات لا غير سمي حدثا وحدثانا وفعلا حقيقيا واسم معنى (وهي) أي الوجوه التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر (ستة) أحدها (الماضي) وهو ما دل على زمان قبل زمان اخبارك كضرب ونحوه أما خروج ان قلت من الحد فالدلالة ودخول لم يضرب فيه في الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة الوضعية حتى لو جردتها لا يخرج الاول منه ولا يدخل الثاني فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو ما دل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه اما ما قيل ان الحد منقوض باسماء الافعال كأف فانه بمعنى أتضجر ولفظ المستقبل ولفظ غد وبعد غد فهذه المذكورة غير مستقبلة فغير واردة لان المراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالته بالصيغة والهيئة (و) ثالثها (الامر) وهو ما دل على طلب الفعل في الزمان الآتي كانصر ولينصر ونحوهما (و) رابعها (النهي) وهو ما انجزم بلا من حيث اللفظ بدل الامر من حيث المعنى وهو عبارة عن طلب الكف عن الفعل أو عن طلب ترك الفعل نحو لا ينصر ولا تنصر ونحوهما والنفي ما لا ينجزم بلا وهو عبارة عن الاخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل في الزمان الآتي نحو لا ينصر ونحوه (و) خامسها (اسم الفاعل) وهو ما دل على منشئ الفعل نحو ناصر واشباهه من الثلاثي وقيل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبه يخرج ما قيل ان الافعال كلها دالة على ذات يصدر منه الفعل فلا يكون الحد مانعا (و) سادسها (اسم المفعول) وهو ما دل على ذات من وقع عليه الفعل كمنصور

(فصل في الوجوه التي * اشتدت الحاجة) أي هذه الالفاظ التي سنذكرها مفصولة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة في بيان الوجوه أي الكلمات اما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعاني معروفة بها كما ان الانسان يعرف بوجهه أو من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسامعها الى معانيها المقصودة منها كما ان الطريق يوصل سالكه الى مقصوده قوله (الى اخراجها من المصدر) اما بالذات أو بالواسطة قوله (وهي ستة) بناء على ان ما عداها من المشتقات لم تشتد الحاجة اليها وان كان أصل الحاجة ثابتا وان سلم فلا حصر قوله

وأنت ضارب وأنا ضارب وأما عامله فهو وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين وأما فعلا التعجب فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضي والامر ومعناهما الى معنى المصدر والمصنف اقتصر على ذكر الاقسام الستة اكتفاء بالاحوج الى البيان ولما توقف معرفة المشتقات على معرفة المصدر وناسب ضبط صيغة القياسي فصله أولا بقوله (فاما المصدر) وهو الاسم الدال على الحدث فقط (فلا يخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمي) والمراد بالميمي ما يكون في أوله ميم زائد فنحو من ومد غير ميمي عرفا (فان كان غير ميمي) قدم الميمي في اللف لكونه موجودا في النشر غير ميمي اخراجا من البين لانه سماعي غير داخل تحت الضبط والمزيدات خارجة عن البحث ولذا أطلق قوله (فهو سماعي) ولم يقيد بقوله ان كان ثلاثيا (ونعني) ولم يقل أعني اشارة الى ان التفسير الآتي متفق عليه عند الصرفيين (بالسماعي) يعني بكون المصدر سماعيا (انه) الضمير للشان (يحفظ كل مصدر) مخصوص بصيغة (على ماجاء) وسمع (من العرب ولا يقاس) أي لا يجري القياس (عليه) وهذا التفسير صادق على غير الميمي الثلاثي (لانه لاقياس لمصدر الثلاثي) ومابني منه للمبالغة والتكثير في الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير والحثيثى بمعنى الحث البليغ كما هو مذهب سيبويه لانه في الثلاثي فقط ومصدره سماعي وقال العلامة الزمخشري ينبغي أن يكون ذلك قياسا لانه كثير الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثي على ماوجدت أحد وأربعون يندرج بعضها في بعض نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين وفعلة كذلك وفعلى كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحتين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل بالفتح وكسر العين (٢١) وفعلة بفتح العين وكسرها وفعال بحركات الفاء وفعالة كذلك وفعالية بالفتح وفعيل وفعول بفتح الفاء وضمها وفعولة بالضم ومفعل بحركات العين ومفعل بفتح العين وكسرها وفاعل وفاعلة ومفعول وبناء المبالغة تفعال بفتح التاء وكسرها والفعيلى بكسر الفاء وفتح اللام (و) اما (مصدر غير الثلاثي) من الرباعي المجرد والمزيدات (فهو قياسي) يجيء على سنن واحد كالفعللة والفعلال من المجرد والافعال والتفعيل والانفعال والاستفعال من المزيدات غير ان الافعال والاستفعال اذا بنيا من الاجوف والتفعيل اذا بني من الناقص يعل حرف العلة منها ويعوض عنه التاء في الآخر نحو اجابة من اجوب واستجازة من استجوز وتسلية من سلى وأما نحو كلاما بكسر الكاف

كمنصور ونحوه واعلم أن في حصر الوجوه التي اشتدت الحاجة الى اخراجها من المصدر في الستة تسامحا لعدم انحصارها فيها لان اسم الزمان والمكان واسم الآلة والنفي والجحد من تلك الوجوه اللهم الا ان يقال في النفي والجحد ان النفي يشبه النهي صورة والجحد يشبه النهي معنى فلهذا تركهما من الحصر فله وجه وأما ترك اسم الزمان والمكان والآلة فلا وجه له (فاما المصدر) هذا شروع في بيان صيغة المصدر لانه لما احتيج في اخراج تلك الوجوه من المصدر أراد أن يبين صيغته أولا فقال فاما المصدر (فلا يخلو من أن يكون ميميا أو غير ميمي فان كان غير ميمي فهو سماعي) أي مقصور على السماع والمراد من الميمي ما يكون أول حروفه ميما زائدة على نفس الكلمة وخرج ماخلا من الميم من كونه مصدرا ميميا وكذا أشباهه ومن غير الميمي مالا يكون كذلك (ونعني) أي مرادنا (بالسماعي انه) أي الشأن (يحفظ كل مصدر على ماجاء) أي سمع (من العرب ولا يقاس عليه) أي والحال ان كل مصدر لم يثبت بالقياس على مصدر سمع من العرب فهو سماعي وهذا انما يتصور في مصدر الثلاثي المجرد (لانه لاقياس لمصدر الثلاثي) المجرد لتعذر ضبطه لكثرته حتى قيل ان مصدر الثلاثي لا يمكن تعداده لانه يرتقي على ماذكره سيبويه الى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها عمدا لئلا يطول كتابي فلما تعذر ضبطه لكثرته أبقي على ماسمع من العرب هذا مذهب سيبويه وأما مذهب الزمخشري فان مصدره قياسي لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر والتلعاب مبالغة للعب والفعليلى نحو الدليلى مبالغة الدليل والحثيثى مبالغة الحث (ومصدر غير الثلاثي قياسي) لعدم

(ميميا أو غير ميمي) والمراد من الميمي ما يكون في أوله ميم زائدة نحو مقتل وبغير الميمي مالا يكون كذلك نحو ضرب وشتم وامن وموت قوله (فان كان المصدر غير ميمي فهو سماعي) أي ان كان ثلاثيا تركه لانفهامه من سياقه قوله (ونعني بالسماعي أنه يحفظ كل مصدر) الظاهر أن يقال ونعني بالمصدر السماعي كل مصدر الخ فلابد من تأويل اما في الاول أي نعني بكون المصدر سماعيا أو في الثاني أي نعني بالمصدر السماعي أنه يحفظ الخ فتامل أو المراد من الحفظ الذكر على وجه اللزوم وحاصل التعريف أن المصدر السماعي هو المصدر الذي يلزم حفظه على ماجاء من العرب قوله (فلا يقاس عليه) ليس من التعريف لانه لو كان منه مع عدم الاحتياج اليه في المنع والجمع لزم المصادرة في قوله (لانه لاقياس) اذ هو تعليل لقوله وهو سماعي بل تفريع على كون المراد من السماعي هذا المذكور لكونه لازما لوجوب الحفظ اذ لو جاز القياس لما وجب حفظه وحاصل كلامه أن المصدر الغير الميمي من الثلاثي سماعي وهذه دعوى لابد من تحريرها قبل اقامة الدليل عليها فمعنى ماسوى السماعي ظاهر وله معنى ولازم أما معناه ما لزم حفظه على ماجاء من العرب وأما لازمه فعدم جواز القياس عليه وانما بين لازمه وان كان بيان المعنى كافيا في التحرير لانه يستدل على هذه الدعوى بوجود لازمه فبينه أولا ليقبل الذهن دليله بلا تردد فالمبين في التحرير لازمية المعنى السماعي من غير تعرض لوجوده في المصدر الغير الميمي من الثلاثي واما الدليل فبيان وجوده فيه ليثبت ملزومه وهو كونه سماعيا لامتناع الانفكاك فلا مصادرة قوله

تعذر ضبطه لان مصدره يصدر على طريق واحد وضع فى الفاظ معلومة مقدرة كالافعال فى باب أفعل والانفعال فى باب انفعل والاستفعال فى باب استفعل ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعللة والفعلال والتفعلل والافعلال والافعنلال فى الرباعى ومزيده وأما كلاما بكسر الكاف وقتالا بكسر القاف وتحمالا بفتح الميم وزلزالا بفتح الزاى الاولى من كلم وقاتل وتحمل وزلزل شاذ فلا اعتداد به (فان كان) المصدر (ميميا فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان عينه مفتوحا أو مضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء) اما فتح الميم فى المصدر فلخفة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر وبمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم وأما فتحه فى الزمان والمكان فلهذين الوجهين وللكون حركة العوض موافقة لحركة المعوض تأمل وأما فتح العين فى كلها فللخفة وأما سكون الفاء فلئلا يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلة واحدة وانما اختير الفاء لذلك لانه لزم التوالى المذكور من الميم ورفعه باسكان ماهو قريب منه أولى من غيره كالمفتح من فتح يفتح بفتح ما يقابل العين فى الماضى والمضارع والمعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها فى المضارع ونحوهما مما فتح عين فعل مضارعه وكالمدخل من دخل يدخل بضم عين فعله فى المضارع والمحسن من حسن يحسن بضم عين فعله فيهما ونحوهما مما كان عين فعل مضارعه مضموما فان هذه الامثلة تصلح للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجىء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدة من حمد يحمد الا انه لم يذكره لشذوذه وهو داخل فى قوله (الا ماشذ) أى لا يجىء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح العين فى بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجىء بكسرها لكن ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطالع) بكسر اللام من طلع يطلع بضم عين الفعل فى المضارع لمكان طلوع الشمس وزمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والمغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه وللمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السجود وزمانه وللمصدر الميمى هذا مذهب غير سيبويه وأما مذهبه فالمسجد بفتح الجيم لا غير لو أريد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه وللمصدر الميمى (والمجزر) بكسر الزاى من جزر يجزر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان جزر الابل وزمانه وللمصدر الميمى (والمسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل فى المضارع لمكان السكون وزمانه وللمصدر الميمى (والمنبت) بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النبات وزمانه وللمصدر الميمى (والمنسك) بكسر السين من نسك ينسك بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان النسك وزمانه وللمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس وزمانه وللمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان السقوط وزمانه وللمصدر الميمى (والمحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الحشر وزمانه وللمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل فى مضارعه لمكان الرفق وزمانه وللمصدر الميمى (والمجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع

وتشديد اللام وتحمالا بكسر التاء فلغة أهل اليمن وأما زلزالا بفتح الزاى فلثقل مضاعف الرباعى والافصح كسر الزاى (وان كان) أى المصدر (ميميا) فالضابطة فيه انه (فينظر فى عين الفعل المضارع فان كان) عينه (مفتوحا أو مضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم) للخفة وكثرة استعماله (والعين) اما مجيئه بالفتح من مفتوح العين فللتوافق وأما من مضموم العين مع ان فى الضم توافقا فلرفضهم مفعلا بالضم فى كلامهم ونحو مكرم ومعون من النوادر واختير الفتح على الكسر لخفته (وسكون الفاء) لدفع توالى أربع حركات وانه قريب بسبب التوالى أعنى الميم مفتح ومشرب من المفتوح ومدخل من المضموم (الا ماشذ) جىء بكسر العين (نحو المطالع والمغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد (والمنسك) بمعنى النسك وهو العبادة (والمجزر) لمكان الجزر وهو نحر الابل (والمسكن والمنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمى به لانه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسى أى موضع ولدت فيه (والمحشر) لحشر الجمع (والمجمع) فان هذه الاسماء مفعل

(نحو المطالع) ليس غرضه حصر ماشذ منه نحو محمدة ومظنة وغيرهما ولذا أورد لفظ نحو قوله

(بكسر العين وان كان القياس) فيهما (الفتح) لانهما من يفعل بضم العين سوى الجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح فى بعضها

ومنه قراءة حتى مطلع الفجر وقوله تعالى
ولكل أمة جعلنا منسكا وحتى أبلغ مجمع
البحرين وقال سيبويه اذا أريد بالمسجد
موضع السجود فهو بالفتح لا غيره ولم يذكر
منخر القلة استعماله بفتح الميم بل بالكسر
اتباعا لكسر الخاء فهو اسم لثقب الانف
ولعل قوله نحو اشارة الى ان ما شذ غير
منحصر فيما ذكر منه نحو المجزرة والمظنة
ووجد فى بعض النسخ والمرفق وهو من
الرفق ضد العنف (وان كان) ذلك المضارع
(مكسور العين فالمصدر الميمى منه مفعل
بفتح الميم والعين) للخفة كالمضرب بالفتح
(الا ما شذ نحو المرجع والمصير) ومنه
المحيض والمجيء ومنه المهلك بضم اللام فانه
مصدر يهلك فصورة الحصر للاشارة الى قلة
ما خالف الضابطة المذكورة (فانهما
مصدران وقد جاآ من يفعل بكسر العين)
مشتركين فى الوزن مع الزمان والمكان
لخفة الكسرة ههنا بشهادة الذوق (والزمان
والمكان منه) أى من مكسور العين على
(مفعل بكسر العين) كالمجلس وذلك
للتوافق فى العين وللاشارة الى انحطاط
رتبة يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان
والمكان منه للمصدر (هذا) أى الحكم
المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان
والمكان فيما عين مضارعه مفتوح أو
مضموم ومفارقته عنهما فيما عين مضارعه
مكسور ليس بمطلق بل (فى الفعل الصحيح)
وقد ذكرت الامثلة منه (و) الفعل
(الاجوف) نحو مقال من يقول ومخاف
من يخاف للثلاثة ومباع من يبيع للمصدر
ومبيع للزمان والمكان (والمضاعف)

(الا المرجع والمصير) رد على الحصر
المهلك والمبيع مصدران وغيرهما قوله
(والاجوف) سواء كان مهموز الفاء
أو اللام أولا وسواء كان واويا أو يائيا
اعلم أن المصدر الميمى من الاجوف اليائى
يجئ على مفعل بالكسر أيضا لكن على طريق الفرعية لا الاصلية كمنخر فلا يسمى شاذا وانما الشاذ ما جاء على الاصالة بالكسر بان لا يجوز
غير الكسر كالمجيء والمحيض قوله (المضاعف) سواء كان معتل الفاء أولا صرح به فى المغرب وسواء كان مهموز الفاء أولا قوله

وزمانه وللمصدر الميمى ومنه المحمدة بكسر الميم الثانية كما أشرنا اليه (بكسر العين) أى بكسر
ما يقابل العين على وزن مفعل بكسر العين (فى الجميع) فى هذه الامثلة كما قلنا وان كان
القياس الفتح الا أنه يجيء بالكسر على خلاف القياس وقد روى الفتح فى بعض هذه الامثلة
وهو المنسك والمطلع والمغرب والمجمع وأجيز فى الكل قياسا عليها وانما لم يفرق بين المصدر
الميمى والزمان والمكان فيما اذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها
على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فلما مر وأما على الشذوذ فلوجودها كذلك
بالاستقراء (وان كان) المضارع (مكسور العين فالمصدر الميمى منه على) وزن (مفعل
بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما مر ولا يجيء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على
كسر العين كما سيجيء فى المتن كالمضرب والمجلس والمنسك والمصرخ ونحوها مما كان عين
مضارعه مكسورا فان هذه الامثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا
يوجد المصدر فى زنهما فى هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد اثبات هذا الحكم
بينهما وبين المصدر بقوله (الا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب (وقد
جاآ بكسر العين) مشتركين فى الوزن مع الزمان والمكان وكذا جاء لفظان آخران من
هذا الباب مشتركان فى الوزن معهما كالمحيض والمجيب بكسر ما يقابل العين فيهما كذا فى
شرح الهارونية (والزمان والمكان منه على وزن مفعل بكسر العين) من هذا الباب
وانما يفرق بين المصدر والزمان والمكان فى هذا الباب لذلك الوجه ليكون حركة عينهما
موافقة لحركة عين مضارعهما لكونهما ماخوذين بخلاف المصدر فانه بقى على الفتحة لخفتها
(هذا) أى الاحكام المذكورة من أن المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل
بفتح الميم والعين وسكون الفاء من الفعل الذى كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما ولو
كان عينه مكسورا على وزن مفعل بفتح العين للمصدر وعلى وزن مفعل بالكسر للمكان
والزمان (فى الفعل الصحيح) أى السالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقد مرت
أمثلتها (والاجوف) أى ذكرت الاحكام المذكورة فى الاجوف وهو الذى خلا
وسطه من حروف الصحيح وهو يأتى من ثلاثة أبنية الاول فعل يفعل بضم العين فى المضارع
نحو قال يقول وصان يصون فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه على وزن مفعل بالفتح نحو
مقال ومصان والثانى نحو فعل يفعل بفتح العين فى مضارعه نحو خاف يخاف وهاب يهاب
فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو مخاف ومهاب والثالث فعل يفعل بكسر العين
فى مضارعه نحو باع يبيع وكال يكيل فالمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والزمان
والمكان على مفعل بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الياء والكاف ولو نقلت حركة
الياء فيهما الى ما قبلهما على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظا أو اعلالا
والفرق بالاصل تامل والمطاول للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم عين فعله
فيهما فهو على الشذوذ ولا يعتد به (والمضاعف) أى وكذا الاحكام المذكورة فى المضاعف
وهو الذى كان عينه ولامه من جنس واحد فى الثلاثى وهو يأتى من ثلاثة أبنية أيضا
الاول فعل يفعل بضم العين فى مضارعه نحو سر يسر ومد يمد فالمصدر والزمان والمكان
منه على وزن مفعل بالفتح نحو مسر وممد والاصل مسرر وممدد والثانى فعل يفعل بفتح
العين فى مضارعه نحو عض يعض ومس يمس فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك
نحو معض ومس والاصل معضض وممسس والثانى فعل يفعل بكسر العين فى مضارعه

نحو قر يقر وقر يقر فالمصدر منه كذلك نحو مقر ومقر وأصله مقرر ومقرر وأما المكان
والزمان منه على وزن مفعل بكسر العين نحو مقر ومقرر وأما المحبب والملبب بالفتح
للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ (والمهموز) أى
وكذا الاحكام المذكورة فى المهموز وهو الذى أحد حروفه همزة وهو يأتى من كل الابواب
كالصحيح أما مهموز الفاء من الصحيح فيأتى من خمسة أبواب فالمصدر والزمان والمكان
على وزن واحد فى أربعة منها وفى واحد منها على أوزان أخر سوى المصدر الاول منها من
باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم يعلم نحو أمن يأمن والثالث من باب فتح
يفتح نحو أهب يأهب والرابع من باب حسن يحسن نحو أدب يأدب فالمصدر والزمان
والمكان من هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأدب وأما الباب
الذى مصدره على هذا الوزن لا لزمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق
فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مأبق والمكان والزمان منه على مفعل بالكسر نحو مأبق
وأما المهموز العين منه فيأتى من أربعة أبواب فالمصدر والزمان والمكان فى ثلاثة منها على
صيغة واحدة وواحد منها على صيغة أخرى سوى مصدره الاول منها من باب فتح يفتح
نحو سأل يسأل والثانى من باب علم نحو سئم يسأم والثالث من باب حسن نحو رؤف
يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف وأما
الباب الذى لا يجىء زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زأر يزئر
فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأر ومكانه وزمانه بالكسر مزئر وأما المهموز اللام منه
فيأتى من أربعة أيضا فى ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها اتفق
وزن مصدره لا لزمانه ولا لمكانه الاول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثانى من باب علم نحو
ظمئ يظمأ والثالث من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على
وزن مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظمأ ومجزأ وأما الباب الذى مصدره على هذا لا لزمانه
ولا لمكانه فهو من باب ضرب نحو هنأ يهنئ فمصدره على وزن مفعل بالفتح نحو مهنأ وزمانه
ومكانه بالكسر نحو مهنئ وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد فى العين واللام وفى الفاء
يأتى من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فى اثنين منها وفى واحد منها
اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه أما الاولان فاحدهما من باب نصر نحو أد يؤد
وثانيهما من باب حسن نحو أز يؤز فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو ماد
وماز والاصل مادد ومازز وأما الثالث فهو من باب ضرب نحو أن يئن فمصدره على مفعل
بالفتح أيضا نحو مأن والاصل مانن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو مئن والاصل
مانن (وأما فى الناقص) وهو الذى يكون لامه حرف علة سواء كان من المضاعف أو
من المهموز أو لا يكون منهما (فالمصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى من الناقص
(على وزن مفعل بفتح الميم والعين) وسكون الفاء (من جميع الابواب) أى سواء كان
عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وانما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر أما
الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين فى كلامهم وأما الكسر فلئلا يقع الاشتراك بين
المتباينين وسنبينه ان شاء الله تعالى فاختير الفتح مع انه أخف الحركات وأما المضاعف
الناقص الذى وجب الادغام أو جاز فى الثانى فهو اللفيف المقرون الذى عينه ولامه حرف
علة من جنس واحد ولا يوجد هذا الا فى باب علم من الواوى واليائى أما من الواوى
فكقوى يقوى فانه فى الاصل قوو يقوو وقلبت الواو الاخيرة ياء فى الماضى لتطرفها

وان كان معتل الفاء نحو ميسر من يسر
بالضم وموده من يود بالفتح للثلاثة ومفر من
يفر بالكسر بفتح الفاء للمصدر وكسرها
للزمان والمكان (والمهموز) غير المثال
والناقص نحو مأخذ ومأل بالفتح للثلاثة
ومأزر من يأزر بالكسر بفتح الزاى
للمصدر وبكسرها للموضع (وأما
فى الناقص) أورد امالانه تفصيل حكم
مابقى مجملا (فالمصدر الميمى والزمان
والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين
وسكون الفاء) اذ الكسر فيما قبل الواو
يفضى الى القلب فيلتبس البناء وفيما قبل
الياء ثقيل (من جميع الابواب) أى
سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما
أو مكسورا نحو مرعى ومرمى ومدعى من
يرعى ويرمى ويدعو للمصدر والزمان
والمكان

(والمهموز) أى غير المعتل الفاء واللام
قوله (واما فى الناقص) سواء كان مهموز
الفاء أو العين أو لا وسواء كان واويا أو يائيا
قوله

وانكسار ما قبلها كما في غزى مجهول غزو وانما لم يدغم اسبق موجب القلب منه ولئلا يلزم حرف علة في مضارعه تامل ثم حمل مضارعه على ماضيه في ذلك الاعلال ثم قلبت الياء لقلوبة ألفا في مضارعه فصار قوى يقوى على وزن رضى يرضى فالمصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعل بالفتح نحو مقوى على الاصل وأما من اليائى فكحيى يحيا بالاظهار على الاصح وحى يحى بالادغام على غيره وانما لم يدغم على الاصح لئلا يلزم ضم حرف علة في مضارعه فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالفتح أيضا نحو محيا وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص مهموز اللام فمهموز الفاء الناقص يأتى من أربعة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان فيها الاول من باب نصر نحو أسو يأسو على الاصل والثانى من باب فتح نحو أبي يأبى والثالث من باب علم نحو أسى يأسى والرابع من باب ضرب نحو أتى يأتى فالمصدر والزمان والمكان في هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو مأسو ومأبى ومأسى ومأتى ومهموز العين الناقص يأتى من باب فتح فقط نحو نأى ينأى فمصدره وزمانه ومكانه على مفعل بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتى من خمسة أبواب اتفق المصدر والزمان والمكان فيها الاول من باب نصر نحو دعو يدعو والثانى من باب ضرب نحو رمى يرمى والثالث من باب فتح نحو رعى يرعى والرابع من باب علم نحو بقى يبقى والخامس من باب حسن نحو سرو يسرو فالمصدر والزمان من هذه الابواب على مفعل بالفتح نحو مدعو ومرعى ومرمى ومبقى ومسرو وهذا على الاصل في الكل اما على الاعلال ففى الواوى نحو مدعا ومسرا وفى اليائى نحو مرمى ومرعى ومبقى (وفى المعتل الفاء) وهو الذى كان فاء فعله حرف علة سواء كان مضاعفا أو مهموزا أو لا يكون منهما فيجىء المصدر والزمان والمكان منه على وزن (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وانما اختير الكسر فيه دون الفتح والضم اما الفتح فلئلا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك ان كل واحد منهما مباين للآخر من حيث ان حرف العلة في الناقص في الآخر وفى المثال في الاول وأما الضم فلعدم وجود مفعل بضم العين في كلامهم كما مر أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتى من باب علم فقط نحو ود يود فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالكسر نحو مود والاصل مودد تامل أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يجىء منه مهموز الفاء فمهموز العين منه يأتى من بابين الاول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يئد والثانى من باب علم وهو من اليائى نحو يئس ييأس على ان الكسر فيه لغة فالمصدر والزمان والمكان على مفعل بالكسر نحو موئد وميئس ومهموز اللام منه يأتى ثلاثة أبواب الاول من باب ضرب نحو جاء يجىء والثانى من باب فتح نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب في الاصل وقيل من باب علم والاول أصح والثالث من باب حسن نحو وضؤ يوضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الابواب على مفعل بالكسر نحو موجئ وموضئ وموطئ وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتى من خمسة أبواب الاول من باب ضرب نحو وعد يعد والثانى من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب في الاصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يوسم فالزمان والمكان والمصدر منها على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع وموجل وموئرث وموسم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية (واللفيف المقرون) وهو الذى

(وفى معتل الفاء) غير المضاعف (مفعل بكسر العين من جميع الابواب) نحو موجل وموجه وموعد وميسر من يوجل ويوجه ويعد وييسر وانما كسر العين في المثال اما في الواوى فلان الكسر مع الواو أخف من الفتح معها اذ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة واما في اليائى فالفتح بعد الياء كالصعود من السفل الى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل مجىء مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واو يا محذوفا فاؤه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب انتهى (واللفيف المقرون

(وفى معتل الفاء) أى غير المضاعف سواء كان مهموز العين أو اللام أو لا بشرط كونه واو يا محذوفا فاؤه في مستقبله وان لم يحذف فالمصدر الميمى بفتح العين والمكان والزمان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح صرح به صاحب المغرب هذا هو القياس وقد جاء شاذا بضم العين نحو ميسر وبفتحه نحو موضع على ما سمعهما الفراء قوله (واللفيف المقرون) سواء كان مهموز الفاء أولا ويدل على هذا حكمهم على مأوى الابل بالكسر أنه شاذ قوله

كالناقص) في مجيء الثلاثة على مفعل بالفتح نحو مطوى من يطوى ومأوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (المفروق كالمعتل الفاء) في
مجيء الثلاثة على مفعل بالكسر نحو موقى من يقي بالكسر وموجى من يوجى بالفتح ولم يجئ اللفيف من يفعل بالضم لثقله مع حرف العلة ولئلا
يلزم قلب الياء واوا الا انه مهموز ادلى ان المفروق يشبه المثال والناقص فمنهم من حمله على المثال كالمصنف اذ النظر أولا فاء الفعل فالحاقه
بما يناسبه في الفاء أولى ومنهم من حمله على الناقص (٢٦) ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكمل وذكر ههنا ضابطة فقال ان مفعل
بالكسر لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه
في مستقبله وللزمان والمكان من المثال
الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل
اللام وان مفعل بالفتح لغير ما ذكر جميعا
ولما فرغ المصنف من المصدر الثلاثي قال
(وان كان الفعل زائدا على الثلاثي) سواء
كان رباعيا مجردا أو من المزيدات (فالمصدر
الميمي والزمان والمكان و) كذا اسم (المفعول
من كل باب) زائد على الثلاثي (يكون على
وزن مضارع مجهول ذلك الباب الا انك)
أي لكن الفرق انك (تبدل حرف المضارعة
بالميم المضمومة) تشترك صيغة الزمان والمكان
والمصدر الميمي مع اسم المفعول فيما فوق
الثلاثي للاختصار في كثير الحروف
ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في أن
لا يكون عمدة وفي ان يتعلق به الفعل والمصدر
يشاركهما في الثلاثي غالبا فكذا فيما فوقه
نحو مدحرج ومكرم ومستخرج لكل من
المفعول والزمان والمكان والمصدر غير ان
المفعول من اللازم يأتي بزيادة حرف الجر في
آخره دون قرائنه نحو مدحرج به وهذا
الفرق لكونه الخارج عن الوزن لم
يتعرض له الامام

(واللفيف المفروق الخ) هذا عند المصنف
وقد نقل التفتازاني عن بعض المتأخرين
التصريح بان حكمه كالناقص وفهم من
كلام الجوهري أيضا وفي كلام صاحب
المفتاح ايماء اليه وان اعتبارهم بلام الفعل
في أمثال هذا الحكم يؤيده ولان كون
حكم طوى مثل رمى يرجحه وأيضا دليل
الناقص يقتضي الحمل عليه وان شئت ضبط
هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير اليك بنان الانام اعلم أن قياس المصدر اللازم
الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد منحصر على وزني مفعل بالكسر وهو المصدر الثلاثي الواوى المحذوف فاؤه في مستقبله
وللزمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام ومفعل بالفتح وهو لغير ما ذكر جميعا فاحفظ هذا الضبط ينفعك في
المرام فانه غير موجود في كتب الانام لانه من مزالق الاقدام وقد ضل عنه أكثر الاقوام قوله

يكون عينه ولامه حرفي علة لا من جنس واحد وان كانا من جنس واحد يسمى اللفيف
المقرون المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أي يكون وزن مصدره
وزمانه ومكانه على وزن مفعل بالفتح سواء كان مهموزا أو لا وان كان مهموزا فهو
يوجد من الفاء لا غير وهو يأتي من باب علم فقط نحو أوى يأوى مصدره وزمانه ومكانه
مأوى والاصل مأوى على وزن مفعل بالفتح وان كان غير المهموز فهو يأتي من بابين فقط
أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحوه وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى
ونحوه فالمصدر والزمان والمكان على وزن مفعل بالفتح نحو مطوى ومقوى والاصل
مطوى ومقووى بتحريك الياء وانما حمل اللفيف المقرون على الناقص في ذلك الحكم
لانه كالناقص في كون آخره حرف علة فحمل عليه (والمفروق) أي فاللفيف المفروق
وهو الذي كان فاؤه ولامه حرفي علة (كالمعتل الفاء) أي يكون مصدره وزمانه ومكانه
على مفعل بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزا أو لا اما كونه مهموزا فيوجد في العين
فقط وهو يأتي من باب علم فقط نحو وئى يوأى فمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعل
بالكسر نحو موئى وأما كونه غير مهموز فيوجد في ثلاثة أبواب فقط أحدها من باب
ضرب نحو وقى يقي والثاني من باب علم نحو وجى يوجى والثالث من باب حسب نحو
ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعل بالكسر نحو موقى وموجى وموليٰ
وانما حمل اللفيف المفروق على المعتل الفاء في ذلك الحكم لانه كالمعتل في كون أوله
حرف علة وكالناقص في كون آخره حرف علة فحمله البعض في ذلك الحكم على المعتل
الفاء نظرا الى ذلك ومنهم الشيخ والبعض الآخر على الناقص نظرا الى ذلك ومنهم
شارح المراح (وان كان الفعل زائدا على الثلاثي) سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا
ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا وسواء كان من الثلاثي أو الرباعي وسواء
كان ذلك الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (فالمصدر الميمي
والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أي سواء كان عين مضارعه مفتوحا
أو مكسورا أو مضموما (يكون على وزن مضارع مجهول ذلك الباب الا أنك) أي الا أن
الفرق بينهما انك (أن تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد
منها على صيغة اسم المفعول لان الفعل يقع في كل واحد منها فصار كل واحد منها محلا
للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما
المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعي المجرد الصحيح غير المضاعف
والمهموز نحو مدحرج بفتح الراء من المتعدى ومدربج بفتح الباء من اللازم للمصدر
والزمان والمكان ومدربج به للمفعول لانه لا يجيء اسم المفعول من اللازم الا بواسطة
حرف الجر سواء كان ثلاثيا أو زائدا وله هذا قال الزنجاني ويعرف الجر في الكل فكان
يلزم الشيخ أن يشير الى هذا وأما المصدر من المضاعف منه نحو مزلزل ومزلزل به من

اللازم ومحب من مضاعفه من المتعدي ولا يجيء المهموز منه أيضا مطلقا وأما من
المعتل نحو موسوس متعديا ولا يجيء لازما وأما من ملحقاته نحو مجلبب من المتعدي
ومحوقل ومحوقل به من اللازم ولا يجيء منها أي من الملحقات مضاعف ولا معتل ولا مهموز
مطلقا بالنسبة الى ثلاثيها فخرج الجواب عن الاعتراض مثل قردد وهرول وكذا فاؤه وكذا
الحكم في كل المزيدات وأما الرباعي المزيد على الثلاثي المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل
من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازما ومموت ومموت به من موت الابل لازما
ولا يجيء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معد والاصل معدد من أعدد ومجبب
من جبب ومحاد من حادد وأما من مثاله نحو موعد من أوعد ومورم من ورم وموثب
من وأب وأما من أجوفه نحو مجاب فالاصل مجوب من أجوب ومقول من قول ومجاوب
من جاوب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سمى ومجابى من جابى وأما
من مهموز الفاء نحو مؤدم من أدم ومأول من أول ومؤاخذ من آخذ وأما من المهموز
العين نحو مسأر من اسأر ومرأس من رأس ومؤأل من وأل وأما من المهموز اللام
نحو مبدأ من ابدأ ومبوء من بوأ ومفاجأ من فاجأ وأما من اللفيف المقرون نحو مرو من
أرو فالاصل مروو بالواوين ومن اليائي محي من أحيا فالاصل محيي وانما لم يعمل عمل
الادغام فيهما لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوو فالاصل مقوو بالواوين قلبت الواو
الاخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجرده ومن اليائي محيى من حيي وانما لم
يعمل عمل الادغام فيهما كما مر لامتناعه هنا لان الواو الاولى والياء الاولى مدغم فيهما
ومساوى من ساوى وأما من اللفيف المفروق نحو مولى من أولى ومولى من ولى وموافى
من وافى قلبت الياء كلها ألفا لوجود موجب القلب وأما من الخماسي المزيد على الثلاثي
أما من الانفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازما ولا يجيء منه المتعدي وأما من
الافتعال نحو مختبر من اختبر متعديا لانه بمعنى اتخذ ومحتقر ومحتقر به من احتقر لازما
وأما من الافعلال نحو محمرر ومحمرر به بلا ادغام من احمر لازما ولا يجيء منه المتعدي
وأما من التفعل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا
وأما من التفاعل نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا
وأما من مضاعفها نحو منصبب ومنصبب فيه بلا ادغام من الانفعال لازما ولا يجيء منه
المتعدي ومعتدد بلا ادغام من الافتعال متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتحبب من التفعل
متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتحابب بلا ادغام من التفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم
ولا يجيء المضاعف من الافعلال وأما من مثالها نحو متصل من الافتعال فالاصل موتصل
قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء في التاء ومتوكل من التفعل ومتواجب من التفاعل وهذه
الامثلة كلها من المتعدي ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الانفعال
والافعلال وأما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الانفعال لازما لا متعديا
ومختير بلا قلب من الانفعال متعديا لا لازما ومعور ومعور به من الواوي ومبيض ومبيض
به من اليائي من الافعلال لازما لا متعديا ومتزود من التفعل متعديا لا لازما ومتجاوب
ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لا متعديا وأما من ناقصها نحو منقضي ومنقضى عنه من
الانفعال لازما لا متعديا ومنجى من الافتعال متعديا لا لازما ومرعو ومرعو عنه من
الافعلال لازما لا متعديا ومتلقى من التفعل متعديا لا لازما ومتفادى من التفاعل متعديا
لا لازما وأما من لفيف مقرونها نحو منزوى ومنزوى به من الانفعال لازما لا متعديا

ومحتوى ومحتوى به من الافتعال لازما لا متعديا ولا يجىء اللفيف من الافعلال مطلقا
واما كون مرعوى اللفيف منه فزيف وكذا لا يجىء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى
من التفعل متعديا لا لازما واما من اللفيف المفروق نحو متولى من التفعل متعديا لا لازما
ولا يجىء ذلك مما سواه واما من الخماسى المزيد على الرباعى نحو متدحرج ومتدحرج به
لازما لا متعديا ولا يجىء منه الوجوه التى ذكرتها فى المزيد الثلاثى سوى المعتل المضاعف
نحو متوسوس متعديا لا لازما أو غيره نحو متزلزل ومتزلزل به لازما لا متعديا واما من ملحقاته
نحو متجورب متعديا لا لازما ومتشيطن متعديا لا لازما ومترهوك ومترهوك به لازما
لا متعديا ومتمسكن متعديا لا لازما ومتجلبب متعديا لا لازما واما من السداسى المزيد على
الثلاثى نحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو
معشوشب ومعشوشب به لازما من الافعيعال ونحو مجلوذ ومجلوذ به لازما من الافعوال
ونحو مقعنسس ومقعنسس به لازما من الافعنلال ونحو مسلنقى ومسلنقى عليه لازما
ومغرندى ومسرندى متعديين من الافعنلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الافعيلال
ولا يجىء من الوجوه التى ذكرناها فى الخماسى المزيد على الثلاثى منها سوى الافعيلاء
والاستفعال واما من الافعيلاء فيجىء منه الناقص لا غيره نحو معرورى متعديا واما
من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقر ومستقر به بلا ادغام لازما ومستحبب
بلا ادغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستلئم والمهموز اللام
نحو مستهزئ والمثال نحو مستوجب والاجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص
نحو مستهدى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق مستولى وكل هذه
الوجوه من المتعدى لا اللازم واما من السداسى المزيد فيه على الرباعى نحو محرنجم
ومحرنجم به لازما ومقشعرر ومقشعرر به بلا ادغام لازما ولا يجىء منهما الوجوه التى
ذكرناها فى الثلاثى لتعذر الوجوه وكل ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الابواب
من قولنا فالمصدر الميمى والزمان والمكان والمفعول الى هنا مذكور فى نزهة الظرفاء
بعضها مصرح به وبعضها مفهوم وانما قيدنا عدم الادغام والقلب فى بعض هذه الوجوه
لانه لو أدغم فى موضع الادغام وقلب فى موضع القلب اشترك الفاعل فى اللفظ مع المفعول
والزمان والمكان والمصدر الميمى (واما الفاعل منه) أى من الفعل الزائد على الثلاثى على
التفصيل المذكور (بكسر العين) أى لو كسر عين الفعل من الامثلة المشتركة بين
هذه الا ربعة خصت للفاعل (واما الماضى) سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما
وسواء كان لازما أو متعديا وسواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا (فلا يخلو
من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع الى الماضى مستدرك فالاولى أن
يتركه أو يذكره بالضمير (معروفا) أى معلوما أو مبنيا للفاعل وهو ما يسمى فاعله
(أو مجهولا) أى غير معلوم أو غير مبنى للفاعل بل هو مبنى للمفعول وهو ما لم يسم فاعله
(فان كان معروفا فالحرف الاخير منه مبنى على الفتح) ما لم يعرضه شئ من الموانع يمنع
عن ذلك كما سيجىء عن قريب وانما بنى الماضى على الفتح لفوات موجب الاعراب فيه
وهو المشابهة التامة أى الفاعلية والمفعولية والاضافة وقد فاتت اما كون بنائه على
الحركة لمشابهته الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للنكرة نحو مررت
برجل ضرب وضارب واما اختيار الفتحة لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن
بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به فى موضعه وذلك هنا محقق بالنسبة الى

(و) أما (الفاعل منه) أى من الزائد على الثلاثة فلا يشترك معها بل هو (بكسر العين) أى بكسر ما قبل الاخير الذى هو عين فى الثلاثى وذلك لان الفاعل مأخوذ من معلوم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثى ولما فرغ من بحث المصدر شرع فى ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضى) ثلاثيا أو زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من ان يكون الفعل) يعنى الحدث الدال عليه جزئيات الماضى (معروفا) بان يسند الى فاعل معلوم (أو مجهولا) بان يسند الى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه معلوما أو مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالحرف الاخير من الماضى) أى من فعل ماض مبنى للمعروف (مبنى على الفتح) لان الاصل فى الافعال البناء ولم يبن على السكون مع انه أصل فى البناء لمشابهته المعرب فى الجملة أعنى انه يقع نعتا للنكرة كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب وبرجل ضرب فعدل به عن أصل البناء الى الحركة واختير الفتح لانه أخ للسكون لكونه جزء الالف ففى الفتح رعاية الاصل فى الجملة

(معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتكلما مجاز لغوى من قبيل اطلاق اسم اللازم وهو الفاعل ههنا على الملزوم وهو الفعل قوله

المضار ع لكونها أخت السكون لانها اجزاء الالف فيتحرك بحركة هي قوية منه لاداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان (في الواحد) أي في الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر ووعد وعثر ومد وأخذ وغير ذلك من الثلاثي ومزيده نحو دحرج ودربع وزلزل ووسوس ونحوهما من الرباعي ومزيده أو مؤنثا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومدت وأخذت ودحرجت ودربحت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجردهما ومزيدهما (والتثنية مذكرا كان أو مؤنثا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودربحا وغير ذلك من مجردهما للمؤنث ومزيدهما للمذكر ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودربحتا ونحو ذلك من مجردهما ومزيدهما للمؤنث (ومضموم) أي الحرف الاخير مضموم (في الجمع المذكر الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو من العوارض التي تمنع كون آخر الماضي مبنيا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودربحوا وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما وذكر لفظ الغائب قيد لكل ماسبق من المفرد والتثنية والجمع لان المفرد والتثنية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة الغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن في البواقي) وذلك (عند اتصاله بالنون والتاء) الضميرين وهما من العوارض المانعة من كون آخر الماضي مبنيا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال في آخره نحو دعى ورمى أو سبب الحذف فيه نحو دعوا ورموا ورعت ورمت (من جميع الابواب) وهذا قيد لكل ماسبق في كون آخره مفتوحا أو مضموما أو ساكنا يعني توجد هذه المذكورات في جميع الابواب سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما أما مثال الفتح والضم فقدمر واما مثال السكون عند اتصاله بالنون فنحو نصرن وعثرن ودحرجن ودربحن وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما واما مثاله عند اتصاله بالتاء فنحو نصرت الى نصرنا ونحو دحرجت الى دحرجنا وغيرهما من مجردهما ومزيدهما وانما اسكنوا آخره عند الاتصال بهما فرارا من توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة أعني الفعل وفاعله (والحرف الاول منه مفتوح من جميع الابواب) أي سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثل النون في نصر والعين في عثر والدال في دحرج ودربع وغيرهما من مجردهما ومزيدهما والهمزة في أكرم والتاء في تكسر وتدحرج وغيرهما من مزيدهما (الا) هو استثناء من قوله والحرف الاول الخ لا من قوله فالحرف الاخير الخ أي لا يكون الحرف الاول مفتوحا من الماضي (من الابواب الخماسية والسداسية التي في أولها همزة فانها همزة وصل) والاصل في همزة الوصل الكسر لا الفتح والضم فيكون ذلك الحرف مكسورا وهي تسعة أبواب من المزيد الثلاثي نحو الانفعال والافتعال والافعلال من الخماسية والاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال والافعنلاء والافعنلال من السداسية وبابان من مزيد الرباعي الافعنلال أيضا والافعلال (وهمزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج وهمزة الوصل) مثل (همزة ابن وابنة وابنم وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وأيمن وهمزة الماضي) أي وهمزة الماضي

(في الواحد والتثنية) قوله (مذكرا كان أو مؤنثا) قيد لكل منهما ولم يوجد هذا القيد في بعض النسخ فحينئذ يقول الواحد بذي الوحدة فيعم المؤنث ولابد من قيد الغائبين فكأنه اكتفى بانفهامه مما ذكر في الجمع (و) الحرف الاخير (مضموم في جمع المذكر الغائب) لعارض وهو اتصال واو الضمير فانه يقتضي ضم ماقبله لاجل المجانسة (وساكن) آخره (في البواقي) وهي جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكلمين وذلك لاتصال نون الجمع وتاء الخطاب والمتكلم ونونه فان النون والتاء فيهما ضمير الفاعل فلو لم يسكن ماقبله وهو آخر الفعل يلزم توالي أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة وانه مهجور واختير ماقبل الضمير للاسكان لان الآخر محل التغيير ولانه مجاور لما يلزم منه التوالي فاسكانه أولى (من جميع الابواب) أي الحكم المذكور من فتح الآخر ومن ضمه ومن سكونه مطرد في الثلاثي والرباعي والمزيد عليهما (والحرف الاول) أي من الماضي أخر ذكره مع انه أنسب بالتقديم لطول ذيله باتصاله بحث الهمزة (مفتوح من جميع الابواب) لان الابتداء محل الخفة خصوصا في الفعل الثقيل معنى (الا) الابواب (السداسية) مطلقا (و) الابواب (الخماسية التي في أولها همزة) فانها همزة (وصل) والاصل فيها الكسر لما ستعرفه فيكون أول الماضي مكسورا لذلك ثم أراد بيان مواضع همزة الوصل ليعرف ان ماعداها همزة قطع فقال (وهمزة الوصل) أي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج سميت بها لانها تجيء للتوصل بها الى النطق بالساكن لان مابعدها ساكن وان كان حرفا زائدا للبناء (همزة ابن وابنم) أصله ابن والميم مزيدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق (و) همزة (ابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست) أصله سته حذفت الهاء لمشابهتها حرف العلة في الخفاء ثم أدخلت همزة الوصل في أوله ومعناه العجز وقد يراد به حلقة الدبر (و) همزة (أيمن) وهو مطرد كآخر وآنك عند البصريين من اليمن بمعنى البركة ومعنى قولهم أيمن الله لافعلن أي بركة الله قسمي لافعلن كذا وقد يحذف نونه وقد يكسر همزته والتصرف في الكلمة دليل افرادها أو جمع يمين عند الكوفيين وهمزته همزة قطع وسقوطها حال الدرج لكثرة الاستعمال (وهمزة الماضي) أشار باعادة ذكر الهمزة

(في الواحد) أي في ذي الوحدة مذكرا كان أو مؤنثا كقوله تعالى بقرة لافارض وكذا قوله في التثنية عام للمذكر والمؤنث ولابد ههنا من قيد الغائبين كما لايخفى اعلم أن المراد من الفتح ههنا أعم من اللفظي والتقديري ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكر

السداسية والخماسية من مزيد الثلاثى والرباعى (والمصدر) أى وهمزة المصدر التى كانت فى أول ماضيه همزة بعدها أربعة أحرف فصاعدا كهمزة اكراما وانقطاعا واستخراجا واقشعرارا وغيرها (والامر) أى وهمزة الامر التى احتيج اليها عند حذف حرف المضارعة لاخذ الامر (من الخماسى) نحو انقطع وغيره (والسداسى) نحو استخرج وغيره (والامر الحاضر من الثلاثى) سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا الا ان كان عين مضارعه مضموما فلا تكون همزته مكسورة وان كانت همزة وصل كما سيجىء عن قريب مع علة ذلك نحو اعلم وانصر واضرب (والهمزة المتصلة بلام التعريف) أى هى همزة وصل أيضا كالرجل والغلام والفرس وغير ذلك وانما قال المتصلة بلام التعريف احترازا عن الهمزة المتصلة بلام الجنس نحو قوله تعالى ان الانسان لفى خسر فانها همزة قطع لا وصل عند البعض واختاره الشيخ (وهمزة الوصل) هذا القول مستدرك بل الاولى أن يقال فان هذه الهمزات ونحوها (محذوفة فى الوصل) أى عند وقوعها بين حرفين أحدهما أول حرف الكلمة (ومكسورة فى الابتداء) لان الاصل فى همزات الوصل الكسر كما مر ذكره وذلك أن همزة الوصل ساكنة والاصل فى تحريك الساكن الكسر ولا يكون أول الحرف الذى هو همزة فى ماضى الخماسى والسداسى مفتوحا كما كان كذلك فى غيرها فلهذا استثنى هذا الحكم فى هذه الابواب من ذلك الحكم فى تلك الابواب بقوله (الا) هو استثناء من قوله وهمزة الوصل مكسورة فى الابتداء أى لا تكون همزة الوصل مكسورة فى بعض المواضع وان وقعت فى الابتداء وهى همزة (ما اتصل بلام التعريف) كالرجل وغيره (وهمزة أيمن فانهما) أى الهمزة التى اتصلت بلام التعريف وهمزة أيمن (مفتوحتان فى الابتداء) أما همزة أيمن فلانها جمع يمين وهمزتها للقطع فى أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا الى الاصل وتحرك باخف الحركات وهو الفتح للثقل وأما همزة التعريف فلكثرة استعمالها أيضا تحرك باخف الحركات وهو الفتح هذا على قول سيبويه حيث جعلها للوصل لهذا بعدما كانت للقطع وأما على قول الخليل فلا يرد هذا الاشكال لانها همزة قطع عنده ولم تجعل للوصل أما سقوطها حالة الدرج عنده فلكثرة الاستعمال دفعا للثقل لا لكونها للوصل (وما تكون) أى الهمزة التى تكون (فى أول الامر من) باب (يفعل بضم العين) فى مضارعه (فانها مضمومة فى الابتداء) وان كانت همزة وصل (تبعا للعين) نحو انصروا كتب وغيرهما وقيل انما لم تكسر همزته مع أنها للوصل لان بتقدير الكسر يلزم الخروج عن الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وهو ثقيل أما الحرف الساكن بعدها لا يكون حاجزا حصينا فكان كانه لم يوجد فيلزم ذلك (وكذلك مضمومة) أى همزة الوصل مضموم من الخماسى كما مر (فى الماضى المجهول من الخماسى) نحو انفعل وافتعل وغيرهما من الخماسى (والسداسى) نحو استفعل وافعوعل وغيرهما من السداسى المزيد على الثلاثى واحرنجم ونحوه من السداسى المزيد على الرباعى وانما فعل ذلك لان همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وانما قلنا تتبع فيما بعدها ولم نقل للفرق بين المجهول والمعلوم لان الفارق بينهما ليس همزة بل ضم ما بعدها كما سيجىء وهو يتبعها فى الضم (وان كان الفعل) من الماضى (مجهولا فالحرف الاخير منه) أى من ذلك المجهول (يكون مثل

الى شروعه نوعا آخر فان همزة ما ذكر من الاسماء (٠م) العشرة سماعية وهمزة ما عداها اسما أو فعلا أو حرفا قياسية (و) همزة (المصدر والامر) قوله (من الخماسى والسداسى) قيد للثلاثة (و) همزة (أمر الحاضر من الثلاثى والهمزة المتصلة بلام التعريف) مثل الغلام والفرس وفى كلامه اشارة الى المختار ان أداة التعريف اللام وحدها ثم شرع فى بيان حكم همزة الوصل ليثبت فى ضمنه مدعاه وهو كسر أول الماضى من السداسى وبعض الخماسى فقال (وهمزة الوصل محذوفة) أى تحذف من اللفظ (فى) حال (الوصل) لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن الذى بعدها (ومكسورة فى الابتداء) لانها ساكنة فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن الكسر لانه لما لم يدخل القبيلتين من المعرب وهما المضارع وغير المنصرف صار أقرب الى البناء من الفتح والضم وأنسب فى الابدال من السكون فلما كسرت همزة الوصل لم يفتح أول الماضى معها ثم لما لم يوجد الحكم الاخير فى بعض همزة الوصل استثنى بقوله (الا ما اتصل) أى الا همزة اتصلت (بلام التعريف و) همزة (أيمن فانهما) أى الهمزتين (مفتوحتان فى الابتداء) لكثرة الاستعمال وعند الخليل الهمزة فى لام التعريف للقطع وسقوطها فى الوصل لكثرة الاستعمال (وما يكون) عطف على ما اتصل أى والا همزة تكون (فى أول الامر الحاضر من يفعل بضم العين فانها) أى تلك الهمزة (مضمومة فى الابتداء تبعا للعين) نحو أنصر يعنى لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والساكن ليس بخارج (وكذلك) همزة الوصل (مضمومة فى الماضى المجهول من الخماسى) نحو افتعل (والسداسى) نحو استفعل واحرنجم بهاهر بامن الخروج المذكور ولما فرغ من بيان معلوم الماضى شرع فى مجهوله بقوله (وان كان الفعل مجهولا فالحرف الاخير منه) يعنى من الماضى (يكون مثل

ما يكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتثنيتهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى السكون فيما عداها (والحروف التى قبل الاخير) أى قبل لام الفعل (مكسورة) أبدا (والساكن) فى معلومه (ساكن) فى مجهوله (على حاله وما بقى) مما ذكرا عنى الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى أو الحرف الاول مع (٣١) أول المتحرك منه فى الخماسى والسداسى (مضموم)

ما يكون فى المعروف) أى يكون مبنيا على الفتح مالم يمنع مانع أيضا لانه لا فرق بينهما فى هذا الحكم نحو نصر ودحرج وغيرهما من مجردهما ومزيدهما (والحروف التى قبل الآخر) أى قبل لام الفعل (مكسورة) كالصاد فى نصر والراء فى دحرج وغير ذلك من مجردهما ومزيدهما (والساكن ساكن على حاله) وهكذا انما يوجد فى الثلاثى المجرد اذا اتصل بالنون والتاء الضميرين وهو الحرف الاخير كما فى المعروف نحو نصرن وغيره ونصرت الى نصرنا وأشباهه وأما فى الرباعى المجرد والمزيدات فيوجد ذلك قبل الاتصال بهما نحو الحاء فى دحرج والكاف فى أكرم والسين والخاء فى استخرج وغيرها كما فى المعروف وبعد الاتصال بهما يسكن فى الرباعى والمزيدات ما يسكن فى الثلاثى باتصالهما والساكن الذى يوجد قبل اتصالهما باق على حاله نحو الحاء والجيم فى دحرجن الى دحرجت دحرجنا والكاف والميم فى أكرمت الى أكرمنا والسين والخاء والجيم فى استخرجن الى استخرجنا وغيرها كما فى المعروف (وما بقى) وهو الحرف الاول فى الثلاثى والرباعى المجردين نحو النون فى نصر والدال فى دحرج وغيرهما او الهمزة وما بعد الساكن بعدها فى المزيدات كالفاء مع الهمزة فى انفعل والتاء مع الهمزة فى افتعل والتاء مع الهمزة فى استخرج وغيرها (مضموم) وانما فعل ذلك فرقا بين المعروف والمجهول (وأما المضارع فهو الذى يكون فى أوله حرف من حروف أتين) أو أنيت أو نأتى نحو ينصر وتنصر وأنصر وننصر وكذا فى الرباعى والمزيدات وانما زيد فى الاول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضى نحو نصرا ونصرن ونصرت وفى الياء لا التباس الا أنه لم تزد فيه تبعا لاخوانه وانما جعل مستقبلا بالزيادة لان بتقدير النقصان يبقى على أقل من القدر الصالح للكلمة وانما زيد فى المستقبل دون الماضى لان الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضى فاعطى السابق للسابق واللاحق للاحق وانما لم يحرك كل حروفه لئلا يلزم توالى الحركات الاربع فى كلمة واحدة وانما سكن ما بعد حرف المضارعة دون غيره لان توالى الحركات الاربع يلزم منه فاسكان ما هو أقرب منه يكون أولى فلذا سكن الراء فى نصرن ونصرت ونحوهما (بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على الماضى) وهذا احتراز عن الكلمة التى يكون فى أول ماضيها ياء نحو يسر أو تاء نحو تكسر أو همزة نحو أكرم أو نون نحو نصر فان هذه الحروف وان كانت من حروف أتين لكن لا تكون هذه الكلمات مضارعا بهن لانهن لم يصرن زوائد فيهن على الماضى (وحروف المضارعة مفتوحة فى المعروف) سواء كانت فى الغائب أو الغائبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو فى المخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو فى نفس المتكلم وحده أو مع غيره وانما فتح حرف المضارعة لخفتها ولان بتقدير الكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم وأعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن الامر بالعكس لكثرة استعمال المعروف بالنسبة اليه فلم يعط له ما هو أثقل الحركات وهو الضم (من جميع الابواب) أى سواء كان من المجرد الثلاثى أو الخماسى أو السداسى مطلقا الا الرباعى مطلقا فلهذا قال مستثنيا (الا من الرباعى أى رباعى كان) أى سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا على الثلاثى بزيادة حرف

انما اختير ضم الاول وكسر ما قبل الآخر فى المجهول لان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ غريب عن أوزان الكلام لتنبئ غرابة اللفظ عن غرابة المعنى (وأما المضارع) شروع فى ثانى الوجوه الستة وهو اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمى به لمشابهته اسم الفاعل لفظا أى من حيث الحركات والسكنات ومعنى أى من حيث ان المتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلى واستعمالا أى من حيث الوقوع صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب أو يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيد القائم أو ليقوم (فهو) أى الفعل (الذى يكون فى أوله حرف من حروف اتين بشرط أن يكون ذلك الحرف) تذكير اسم الاشارة بتاويل الحرف بالزائد (زائدا على الماضى) أى على ماضى نوعه فمثل أكرم وتكسر لا يكون مضارعا ثم الغرض من هذا التفسير تمييز المضارع من ماض مثله لا قصد تعريفه حتى يتوجه سؤال تخصيص المضارع بالتعريف (وحروف المضارعة) وهى حروف أتين كما أشار اليها (مفتوحة فى) المضارع (المعروف) اختيارا للاول بالاخف (من جميع الابواب) من الاصلى وذى الزيادة (الا من الرباعى أى رباعى كان) أى سواء كان مجردا أو مزيدا على الثلاثى

الغائب ليشمل نحو غزوا قوله (فهو الذى فى أوله) أى المضارع هو الفعل الذى فى محل أوله وضمير أوله راجع الى الموصول وهذا التعريف غير مانع لدخول نحو أكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا فى تعريف الثلاثى ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضى غير جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الافعال وان كان زائدا على الماضى الثلاثى قوله (مكسورة) عام للفظى والتقديرى فنحو يحمر تقديره يحمرر بالكسر قوله

(فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) أي في الرباعي اذ من جملته باب الافعال وهو بطلع حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي فحمل غيره عليه
اطرادا للباب ولم تكسر بدل الضم لان ثقالته هناك أكثر من الضم بشهادة الذوق ولا اشكال بضم يهريق لانه رباعي والهاء مزيدة على خلاف
القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسورة) لتغاير الفرع الاصل أعني الماضي (في الرباعي والخماسي والسداسي الا من ينفعل
ويتفاعل) من مزيد الثلاثي (ويتفعلل) من مزيد الرباعي ويقاس عليه ملحقاته (فانها) أي ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه
الابواب تعويضا بما في السكون أعني الفتح عن سكون الثاني وجبرا للخفة الفائتة من الطرف الاول (وفي المجهول حروف المضارعة مضمومة)
لان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا (٣٢) مع ان في غير الضم مزية الفرع على الاصل وهو مجهول الماضي فان أوله يضم

واحد (فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج ويكرم ويفرح
ويقاتل وانما فعل ذلك في هذه الابواب لان الرباعي فرع الثلاثي والضم أيضا فرع
الفتح فاعطي الفرع للفرع وقيل انما ضم فيهن لقلة استعمالهن وأما الفتح في الخماسي
والسداسي مع أنهما فرع الثلاثي ويقل الاستعمال فيهما لكثرة حروفهما ولو ضم
لادى الى الجمع بين الثقيلين وأما الضم في يهريق لانه من الرباعي لا من الخماسي فان أصله
يريق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وماقبل لام الفعل المضارع مكسور) في
المعروف (في الرباعي) نحو يدحرج ويكرم بكسر الراء فيهما وكذا غيرهما
(والخماسي) نحو ينقطع بكسر الطاء وغير ذلك (والسداسي) نحو يستخرج بكسر
الراء وغير ذلك (الا من يتفعل ويتفاعل) من الخماسي المزيد على الثلاثي (ويتفعلل)
من الخماسي المزيد على الرباعي (فانه) أي ماقبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في
هذه الابواب الثلاثة فيكون الفارق في هذه الابواب بين المعروف والمجهول فتح حرف
المضارعة وفي الرباعي كسر ماقبل لام الفعل وفي غيرهما فتح حرف المضارعة وكسر ماقبل
الآخر (وفي المجهول) من المضارع (حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على
حاله) أي الساكن الذي في المعروف يكون ساكنا في المجهول أيضا اذ لا فرق بينهما في
ذلك (ومابقي) أي ماعدا حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أي من جميع
الابواب نحو ينصر بضم الياء وسكون النون الذي هو ساكن في المعروف وفتح الصاد
وغير ذلك من الثلاثي المجرد ونحو يدحرج بضم الياء وسكون الدال الذي هو ساكن في
المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي المجرد ونحو يكرم بضم الياء وسكون الكاف الذي
هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرباعي المزيد على الثلاثي وكذا الخماسي
والسداسي منهما (ماعدا لام الفعل) وهو في معنى الاستثناء من قوله ومابقي مفتوح كله
أي مابقي مفتوح الا لام الفعل (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) اذ لا فرق بينهما في ذلك
(مالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول واعلم أن ناصب المضارع
أربعة أن للمصدرية نحو أن تنصر واشباهه ولن لتاكيد النفي في المستقبل نحو أريد لن
تذهب وغير ذلك وكي للتعليل نحو جئتك كي تكرمني ونحوه واذن جوابا للقول وجزاء
للفعل نحو اذن أكرمك لمن قال انا آتيك وغير ذلك ولهذا أنشد بعض المعلمين قوله * هذي
ناصبات الفعل أربع يا غلامي فاعلمن * ان للمصدر لن لتأكيد كي للتعليل للجواب اذن *
(أو جازم يجزمها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول أيضا واعلم ان جازم المضارع

كما مر (والساكن) في معروفه (ساكن
على حاله) في المجهول لعدم موجب التغيير
(ومابقي) من حروف المضارعة والحرف
الساكن (مفتوح كله) أي كل اثنين أو
أكثر (ماعدا لام الفعل) أي الحرف
الاخير (فانها مرفوعة في المعروف
والمجهول) بالعامل المعنوي وهو هنا وقوع
المضارع موقع اسم الفاعل في كونه صفة
للنكرة وارتفاعه اما بالضمة لفظا أو تقديرا
أو بحروف قائمة مقام الحركة وهو نون
التثنية وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما
نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل
ضمير الجمع وعلامة التانيث فما قبلها
ساكن على البناء خارج بقوله ومابقي فلذا
لم يستثنها اياها عن حكم الرفع وبالجملة اللام
المتحركة مرفوعة (مالم يكن) أي لم يوجد
(حرف ناصب) وهي أربع أن للمصدر
ولن لتاكيد النفي وكي للتعليل واذن
للجواب والجزاء (ينصبها) الهاء عائد الى
اللام وينصب صفة الناصب لافادة الجنسية
والعموم كما في قوله تعالى * ولا طائر
يطير بجناحيه * أو استئناف كأنه قيل
مايكون عند الناصب فاجاب بانه ينصبها
(أو جازم) أطلقه ليعم الاسماء المتضمنة
التي بمعنى ان والحروف الخمسة وهي لم ولما
وهما تقلبان المضارع ماضيا ونفيه الا ان في
لما استغراقا وفيه توقع أي يستعمل
أكثر بما فيه رجاء فان معنى لما يضرب
انه لم يقع الضرب الى الآن ولكن وقوعه متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها ولا يدخل خمسة
عليه أدوات الشرط فلا يقال ان لما يضرب ويقال ان لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله وان للشرط والجزاء ولام الامر
لطلب الفعل ولا للنهي عنه (يجزمها) أي يجزم لام الفعل وهذا أيضا صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التاكيد لان

(يتفعلل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب وانما لم يذكرها هنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة الى ماذكره قوله
(فانها مرفوعة) اما بحركة الضمة سواء كان لفظا أو تقديرا أو بحذف النون واعلم أنه لابد ههنا من استثناء الصورتين المتصلتين نون جمع
المؤنث واللاحق به نون التاكيد لان الاول مبني على السكون والثاني على الحركة قوله

ذلك بعد خروج المضارع الى معنى الانشاء فكأنه لايلحق المضارع (وأما الامر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (والنهى) وهو طلب الترك أو الكف عن الفاعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا يفيدان معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لانه بغير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (الا انهما) أى الامر غير معروف أمر الحاضر والنهى مطلقا (مجزومان) بدخول لام الامر ولا الناهية (وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و) نون (جمع المذكر) (٣٣) غائبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (واحدة المخاطبة)

خمسة لم تقلب معنى المضارع الى الماضى وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستغراق وفيها توقع أى طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب وان فى الشرط والجزاء نحو ان تدخل أدخل ولا فى النهى نحو لا تعلم ولام الامر نحو لينصر ولهذا قال وأنشد بعض المعلمين بعض المشتغلين قوله

جازمات الفعل خمسة يا غلام * لم ولما وان ولا واللام

(وأما الامر) أى أمر الغائب (والنهى) سواء كان للغائب أو للحاضر (فانهما يكونان على لفظ المضارع) أى فى الحركات والسكنات (الا انهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما) أى فى الامر والنهى (سقوط نون التثنية) سواء كان تثنية المذكر أو المؤنث نحو لينصرا ولا ينصرا فى الغائب أصلهما ينصران ولتنصرا ولا تنصرا فى الغائبة أصلهما تنصران وفى المخاطب والمخاطبة تدخل لا نحو لا تنصرا أصله تنصران ولا تدخلها لام الامر فى المعروف مفردا كان أو مثنى أو مجموعا لكثرة استعماله وتدخل فى المجهول نحو لتنصر لقلة استعماله (وجمع المذكر) أى علامة الجزم فى جمع المذكر سواء كان للغائب أو المخاطب سقوط نونه فى أمر الغائب والنهى أيضا نحو ليضربوا ولا يضربوا فى الغائب أصلهما يضربون وفى المخاطب لا تضربوا أصله تضربون ولام الامر لا تدخل فى المعروف كامر (والواحدة المخاطبة) أى علامة الجزم فى الواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تضربى أصله تضربين (وفى البواقى) وهى المفرد المذكر سواء كان غائبا أو حاضرا والمفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام الفعل نحو ليضرب ولتضرب ولا يضرب بالجزم فى الغائب والغائبة ولا تضرب فى الحاضر (وسقوط لام الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أى علامة الجزم فى الناقص سقوط لام الفعل لان حروف العلة ضعيفة لا تتحمل الاعراب بالحركات سوى النصب فحذفت بالجازم علامة له نحو ليغز ولا يغز ولتغز ولا تغز وغيرها من الواوى ومن اليائى نحو ليرم ولا يرم ولترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تغز ولا ترم فى الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فان نونه ثابتة فى حالة الجزم) أى ليضربن ولا يضربن فى الغائبة ولا تضربن فى الحاضرة (وغيره) أى غير الجزم وهو الناصب أى تسقط به كل نون تسقط بالجزم سوى نون جمع المؤنث فانها لا تسقط بالجازم ولا بالناصب لان نونها ليست بنون الاعراب بل نونها ضمير كالواو فى الجمع المذكر تثبت فى كل الاحوال فلم تعرب فلا يظهر عملهما فيها بخلاف نون غيرها حيث كانت للاعراب لا ضميرا فيظهر عملهما فيها وانما حمل الناصب على الجازم فى حذف النون الاعرابية لوجود ذلك فى الكلام المعجز وهو قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول مجزوم والثانى منصوب (وأمر الحاضر المعروف) أى الطريق فى أخذ الامر الحاضر المعروف (أن تحذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء

لانه نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة (وفى البواقى) أى علامة الجزم فى غير الاصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) قوله (الصحيحة) صفة اللام فان أسماء الحروف مؤنث سماعى فيدخل فى حكم السكون غير معتل اللام مثالا أو أجوف أو غيرهما (وسقوط لام الفعل المعتل) يعنى علامة الجزم فى الناقص واللفيف سقوط لامه لانها حرف علة وهى بمنزلة الحركة فى قبول التغيير خصوصا اذا وقع فى الآخر الذى هو محل التغيير فتحذف بالجازم (سوى) استثناء منقطع اذ المستثنى غير داخل فيما قبله أى لكن (نون جمع المؤنث فان نونها ثابت فى الجزم وغيره) من النصب والرفع نحو ان يضربن لانها ليست بنون اعراب بل ضمير فاعل كالواو فى جمع المذكر فتثبت على كل حال (وأمر الحاضر المعروف) ليس على لفظ المضارع بل (تحذف منه) أى من المضارع المخاطب (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا

(اما الامر) أى الغائب والمتكلم المعروفان أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الامر الحاضر المعلوم بقرينة ذكره بعده قوله (والنهى) أى الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف أو المجهول قوله (سكون لام الفعل الصحيحة) هى صفة اللام لا الفعل فيتناول نحو لينصر وليأخذ وليمدد وليعد وليقل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماؤها كلها مؤنث سماعى وما وقع فى بعض النسخ على التذكير فالاولى أن يحمل على تصحيف الناسخ لان الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس بمستقيم لخروج المثال والاجوف من الحكم الاول وهو السكون ودخولهما فى الثانى وهو السقوط والامر على العكس واهمال المهموز والمضاعف لعدم دخولهما فى كل منهما قوله (سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق قوله

و) أما (ان كان متحركا فسكن آخره) يعني يكتفى باسكانه ولا يؤتى في أوله بهمزة الوصل لعدم المقتضى نحو عدمن تعدو حرب من تحرب
ونحوهما (وهو) أي الامر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لا من عامل لان الاصل في الافعال البناء ولا مشابهة بينه و بين
المعرب أعني الاسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضي فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند
الكوفيين معرب مجزوم فالوا حذفت لام الامر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها وهو الهمزة (والمبنى على الوقف

بالاسكان أو لانها عوض عن حرف المضارعة عند البعض فوضعت موضعه نحو أضرب وما أشبهه (وان كان) أي ما بعد حرف المضارعة (متحركا فسكن آخره) أي الطريق في أخذ أمر الحاضر فيما اذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا ان يبتدأ بالحركة ما بعده فيسكن آخره نحو عد ودحرج وغير ذلك (وهو) أي أمر الحاضر (مبنى على الوقف والمبنى على الوقف كالمجزوم في اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين معرب مجزوم لا مبنى ولكل متمسكات تركتها حذرا عن الاطناب (وأما الفاعل فينظر في عين الفعل الماضي فان كان عينه مفتوحا فوزنه ناصر وضارب) ونحوهما غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وانما اعتبر في ذلك عين الماضي دون المضارع لان الماضي أصل والمضارع فرع فاعتبار العين في الاصل أولى من اعتباره في الفرع وانما اعتبر العين في ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما ومن اختلافها اختلف وزن الفاعل بالاستقراء فطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الالف لخفتها بالنسبة الى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين وان كان الحق أن يزاد العوض مقام المعوض وهو الاول لوجود مانع يمنع عن ذلك لانها لو زيدت في الاول يصير مشابها بالمتكلم في المضارع وماضي باب الافعال فزيدت في مكان أقرب اليه اداء لحق ما وجب فعله بقدر الامكان ولهذا لم تزد في الآخر ولا بين العين واللام وقيل انما لم تزد في آخرها لدفع الالتباس أيضا لان في الآخر يلتبس بالتثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمبالغة لان الاعجام يترك كثيرا وكسر عينه فيما اذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لان بتقدير الفتح يصير مشابها بماضي المفاعلة وبتقدير الضم يثقل نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن أبقى مع ذلك للضرورة ولان الالتباس بالامر أولى من الالتباس بالماضي ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك فيه أما وجه الاولوية من الاول فلان هذا الالتباس التباس الشئ بما يشابهه بحيث ان الامر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضي على تقدير الفتح لان المشابهة بينهما ليست كذلك وأما وجه الاولوية من الثاني فلأن هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وانما أخذ من المضارع دون الماضي لكونه مشتقا منه بالاستقراء ولكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضي حيث لا يكون كذلك (وان كان) أي عين الفعل الماضي (مضموما فوزنه) أي وزن اسم الفاعل (عظيم) على وزن فعيل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر لان الفعيل قد يكون للمفعول والمصدر نحو جريح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الخاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الخاء فيهما

كالمجزوم في اللفظ) أي في قطع آخره عن الحركة لا في الحقيقة لان سكون المجزوم بعامل وسكون الموقوف بدونه (وأما) اسم (الفاعل) وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث أخره عن الامر والنهي لانهما أكثر تصرفا منه وكثرة التصرف أصل في الفن (فينظر في عين الفعل الماضي) هذا يشعر بان اسم الفاعل مشتق من الماضي عنده وقوله في المعتلات وكان أي أصل قائل في الماضي قال يقوى ذلك فوجه ذلك سهولة الاشتقاق ومناسبتهما في ان يستعمل فيما وقع ويحتمل ان يوافق الجمهور في أخذه من المضارع والنظر الى عينه لكونه أسهل ضبطا ولذا لم يقل فيه ابعد وكان في الاصل قال ثم انه أراد باسم الفاعل ما يعم الصفة المشبهة ولذا أورد أوزانه نحو احمر ونبه على كثرة أوزانها في بحثه والمشبهة وانها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوي ليس غرض الصرفي (فان كان) عين ماضيه (مفتوحا فوزنه ناصر) أي فاعل غالبا نحو ضارب وفاتح (وان كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل يأتي أيضا للمصدر نحو وجيف والمفعول نحو جريح بمعنى المجروح (و) وزنه (ضخم) أي فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل بسكونها

(واما الفاعل) اعلم أن الفاعل عند المصنف ما يعم الصفة المشبهة بدليل ايراد عظيم وضخم ومريض وزمن فانها صفات مشبهة فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدوث الذي به يمتاز الفاعل عند غيره عن وهذا الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت قوله (فينظر) فيه اشارة الى أن الفاعل مشتق من الماضي وقد صرح به في المعتلات عند بيان فاعل الاجوف واما عند غيره فمشتق من المضارع واعلم أن ما ذكره من أوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعي سوى فاعل ومفعول الا ترى أنه قد يجيء من مفتوح عين الماضي نحو قدير وصبور ومن مضموم العين نحو حسن وقد يجيء المفعول على حلوبة والمبالغة على عجاب قوله

وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الخاء وهذا
الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والمصدر لان الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يجيء
للمصدر نحو قتل (وان كان) أي عين الفعل الماضي (مكسورا فوزنه من) الفعل
(المتعدي عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
(ومن) الفعل (اللازم يأتي على أربعة أوزان) أحدها على وزن فعيل (نحو مريض)
من مرض يمرض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهذا الوزن مشترك بين
الفاعل والمفعول والمصدر كما بيناه في عظيم (و) الثاني فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو
(زمن) من زمن يزمن بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهذا الوزن مشترك بين
الفاعل والمصدر كما ذكرناه في ضخم (بفتح الزاي وكسر الميم و) الثالث على وزن افعل
نحو (احمر للمذكر) مفردا من حمر يحمر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
ومنه احول واحمق واخرق وآدم وارعن واسمر وأعجب وأعجز ومنه أعجم عند الاصمعي
وهذه الاسماء كلها من فعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والضم في عينهما
فيهن لغة (وحمراء بالمد) أي بمد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أي
جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية احمر احمران وتثنية حمراء
حمراوان) فكان تصريفه أحمر احمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن
فعلان نحو (عطشان للمذكر) مفردا من عطش يعطش بكسر العين في الماضي
وفتحها في المضارع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين
وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أي جمع المذكر والمؤنث
(عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) فكان
تصريفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش ومنه ريان ريانان رواء
ريا ريان رواء واعلم أن هذه الاوزان الاربعة للصفة المشبهة ويجيء أوزانها على غير
هذه الاوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصلح
للمصدر أيضا نحو قتل وثانيها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح
للمصدر أيضا نحو شغل وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وهذا الوزن يصلح
للمصدر أيضا نحو فسق ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب وخامسها فعل بفتح
الفاء والعين وكسرها نحو خشن وخشن وهذان الوزنان يصلحان للمصدر أيضا نحو طلب
وسادسها فعال بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو ذهاب وسابعها
فعال بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال والفرق بين اسم
الفاعل والصفة المشبهة ان اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى
الحدوث والصفة المشبهة ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به ان الصفة
المشبهة لا تشتق الا من الفعل اللازم واسم الفاعل أعم منها (واختصرت بذكر ما يمكن
ضبطه من الفاعل وتركت ما عداه) أي اسم الفاعل يأتي على أوزان غير ما ذكره الشيخ
نحو مشمل بضم الميم من شمل على وزن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين وبيوت
من بيت بفتح العين على وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين وملث من ملث بفتح اللام على
وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل
بكسر العين وهو يجيء من فعل بفتح العين وحريص من حرص بفتح الراء على وزن فعيل
وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يجيء من

(وان كان) عين ماضيه (مكسورا فوزنه
من المتعدي عالم) أي فاعل (ومن اللازم
يأتي على أربعة أوزان) فعيل وفعل
وافعل وفعلاء (نحو مريض وزمن بفتح
الزاي وكسر الميم واحمر) وهو
(للمذكر) ولما كان في تصريفه خفاء قال
(وحمراء) بالمد (للمؤنث) مفردة
(وجمعهما) أي جمع المذكر والمؤنث
(حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم الجمع
في بيان صيغته لزيادة غرابته (وتثنية احمر
احمران وتثنية حمراء حمراوان) بقلب
الهمزة واوا على غير القياس وعطشان
للمذكر المفرد (وعطشى) بفتح العين
وسكون الطاء وبالقصر (للمؤنث) المفردة
(وجمعهما) أي جمع عطشان وعطشى
(عطاش بكسر العين) باستواء جمع
المذكر والمؤنث أيضا (وتثنية عطشان
عطشانان وتثنية عطشى عطشيان) وللصفة
المشبهة التي هي اسم مشتق لنسبة الذات
الى صفة غريزية أوزان غير ما ذكر فقيل
لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بسكون
العين وحركات الفاء نحو شكس وملح
وصلب وفعل بفتح الفاء وحركات العين
نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء
والعين وبضمهما نحو صفر وجنب وفعال
بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع
وفيعل بفتح العين وكسرها نحو شيظم
وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو حريص
وفعل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم
وغيور وابلج وغضبان ولعدم انحصار
الاوزان فيما ذكره قال (واختصرت)
بحث اسم الفاعل (بذكر ما يمكن ضبطه)
من أوزان الفاعل (وتركت ما عداه) أي
ما عدا ما يمكن ضبطه حذرا من الاطالة وفي
كلامه اشارة الى ان أكثر أوزانه سماعي
بل القياس هو وزن فاعل

(وأما) اسم (المفعول) وهو اسم لذات من وقع عليه الفعل (من جميع الثلاثي) أي سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا فوزنه (مجبور وكثير) أي وزنه اثنان قياسي وهو مفعول وسماعي وهو فعيل غير أن اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسير بالسين بمعنى المكسور على كثير (٣٦) بالثاء ثم وزن فعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فاذا كان للمفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل أي مقتولة وان لم يذكر الموصوف فلا بد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وكذا اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث سواء كانا جريا على الموصوف أولا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة أي ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي في) بحث (المصدر الميمي) أي بينا هنالك بمناسبة انهما مما فوق الثلاثي بابدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير ما ذكر ولا نتعرض له هنا لكن ينبغي ان يعلم ان الفاعل والمفعول قد يشتركان في الصيغة بسبب الاعلال والادغام والفرق بالاختلاف التقديري نحو مختار أصله مختير بكسر الياء في الفاعل وفتحها في المفعول ونحو متحاب أصله متحابب بكسر الباء الاولى في الفاعل وفتحها في المفعول هذا اذا كان الفعل متعديا وأما اذا كان لازما فالمفعول يعرف باتيان حرف الجر نحو منصب فيه ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة أي بمعنى التكثير والتكثير مخالفة لاوزان ما لم يوضع للمبالغة أتم بحثها بذكرها بقوله

(وكسير) بمعنى مكسور ووقع في بعض النسخ بدله كثير والاصح هو الاول كما لا يخفى قوله (من الزوائد على الثلاثي) الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال ألف أكرم زائد ويقابله الاصلي وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب أي كثيرة منها ويقابله القليل والمراد ههنا المعنى الثاني فيشمل الرباعي المجرد ومزيداته قوله هذا

فعل بفتح العين كما ذكرنا واشيب من شيب بفتح الياء على وزن افعل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لا من فعل بفتحها وهو يجيء منه كما ذكرنا فهذه الاوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين نحو سهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما مما ذكرناه في الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا مما ذكره الشيخ لكن ذكره في فعل بكسر العين وهو يجيء من فعل بضم العين كما ذكرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وتعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما مما ذكرناه في الصفة المشبهة وعر أصله عري على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين اعل كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا والحاصل ان أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة في الاصح من الثلاثي المجرد غير أوزان المبالغة منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت كلها من قولنا واعلم ان هذه الاوزان الاربعة الى ههنا فاجتهد في استخراجها وعشرة أوزان منها مشتركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا الى هذا (وأما المفعول من الثلاثي) سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسير) على وزن مفعول وفعيل وطريق أخذه ان تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين وانما لم يزد من حروف العلة للتعذر أما الالف فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلعدم زيادته في الاول وأما الياء فلئلا يلتبس بالمضارع فصار مفعل ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الافعال فصار مجبر على وزن مفعل ثم ضم الباء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانعدام مفعل بضم العين بغير التاء فتولدت منه واو فصار مجبور وأما وزن الفعيل فمشترك بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق بينهما أن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف وبالموصوف يفرق بينهما لانه لا تدخل الهاء في مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل اذا ذكر بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته والفارق بينهما الموصوف فقط واذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا اذ الهاء دخلته في المؤنث نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء وكذا رحيم ورحيمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي) سواء كان رباعيا مزيدا أو خماسيا أو سداسيا أجوف أو مضاعفا متعديين (في المصدر الميمي) والزمان والمكان وذلك بقلب العين ألفا أو بادغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع في الاجوف ومجاب ومتحاب ومستحب في المضاعف يصلحن للفاعل والمفعول والمصدر الميمي والزمان والمكان لكن الفرق بينهما باختلاف التقدير وهو كسر العين للفاعل وفتحها للمفعول وغيره فلذلك لا يعلم الا بعد نقض قلب العين وفك ادغامه لان

(وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهل وزن فعول اذا كان بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فحينئذ يفرق بينهما نحو ناقة حلوبة وبعير حلوب ويأتي هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصدق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذب (وغفل بضم الغين والفاء) لكثير الغفلة وفعل يجئ للصفة أيضا نحو جنب (ويقظ بفتح الياء وضم القاف) مبالغة يقظان في مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أي متيقظ حذر وأيقظه من نومه فهو يقظان والاسم اليقظة (ومدرار) يقال السماء مدرار تدر بالمطر أي تسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة الكثير أي في الكلام فان أصل الكثرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغة فيهما (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من (٣٧) الوزن الاخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) أي لمبالغة المفعول قال في مختار الصحاح رجل لعنة يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين يلعنه الناس وفي قوله من الوزن الاخير تعميم للحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء أي كثير الضحك وضحكة بسكونها أي يضحك منه كثيرا ومن أوزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أي البالغ في العجب ومجزم لكثير الجزم أي القطع وعلامة لكثير العلم وراوية بكسر الواو لكثير الرواية في القصص وجذامة لكثير القطع للمودة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء وهو الرواء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال في عرائس المحصل الفروقة الخائف الذي اشتد فزعه وخوفه والتاء فيه للمبالغة في الذم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن أوزانه فيعول نحو قيوم أصله قيووم من أقام الامر اذا حفظه ووزن فعال بالفتح أصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والاوزان التي في آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعالة تجمع على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير ويستوي التذكير والتأنيث أيضا في فعول ومفعيل ومفعال الا عدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض في الاول وحمل النظير على النظير في الثاني وما عدا ذلك على القياس المشهور ولا بأس بان نذكر على طريق التتمة نبذا من الوجوه التي تركت ذكرها اعانة للطالب على ضبط المشتقات فنقول أولا قد عرفت ان المصدر الميمي وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة يشترك غالبا في الصيغة مع اسم الزمان الذي هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذي هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل الا ان المصدر الميمي كغير الميمي لا يصرف اذ لا احتياج فيما يدل على مجرد الحدث الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث أو ان كلا من الزمان والمكان يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه في الثلاثي مفاعل نحو مضارب وفي المزيدات بالالف والتاء نحو مستخرجات ويجيء المكان بالتاء على غير القياس نحو المسبعة والمأسدة ثم نشرع في سائر الوجوه * اما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ولذا لا يبنى الا من الثلاثي المتعدي وصيغته مفعل ومفعال ويصرف كتصريف اسم الزمان من الثلاثي وقد يأتي على مفعلة نحو مكسحة ووزن مفعل ومفعلة بضم الميم والعين نحو المنخل

هذا الالتباس يحصل بهما ويزول بنقضهما وقد أشرت الى أمثلة هذا كما في بحث قوله وان كان الفعل زائدا الى قوله والفاعل منه بكسر العين فلا نعيدها قيل هذا القول منه ههنا مستدرك لانه يعلم من ذلك القول وجوابه أنه صرح به للمبتدئين وانما قلنا أجوف أو مضاعفا لان ذلك لا يتصور الا فيهما وانما وصفنا الاجوف والمضاعف بقولنا متعديين لانهما لو كانا لازمين يفرق المفعول من هذه الاربعة بزيادة حرف الجر ولانه لا يأتي الا به كما أشرنا الى ذلك (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهل على وزن فعول وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث اذا ذكر بالموصوف والا فالهاء لا تدخل في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بالموصوف ونحو مررت بشكور وشكور بغيره فالفارق بينهما الموصوف فقط واذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أو لا لان الهاء تدخل في مؤنثه نحو مررت بناقة حلوبة وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة وبغير حلوب بغيره فالفارق بينهما الموصوف والهاء (و) منها (صديق) وفسيق لكثير الصدق والفسق على وزن فعيل بكسر الفاء والعين مع تشديد العين (و) منها (كذاب) وصبار لكثير الكذب والصبر على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (و) منها (غفل) لكثير الغفلة (بضم الغين والفاء) على وزن فعل بضم الفاء والعين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو جنب (و) منها (يقظ) لكثير اليقظة (بفتح الياء وضم القاف) على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين (و) منها (مدرار) ومسقام لكثير الدر وهو مطر ضعيف القطرة ولكثير السقم على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (و) منها (مكثير) ومعطير لكثير الكلام والعطر على وزن مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمد (و) منها (لعنة) وضحكة لكثير اللعنة والضحك (بضم اللام وفتح العين) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين (فان أسكنت العين من الوزن الاخير) وهو قوله لعنة (صار بمعنى المفعول) وفيه نظر لان لعنة بضم اللام وسكون العين على

والمدق والمكحلة والمحرضة ليس بقياسي ولذا قال بعضهم ان نحوها اسم لا آلة لخصوصية لا يلاحظ فيها وصف الآلية فليست باسم آلة اصطلاحي وأما بناء المرة فهو ما وضع ليدل على كمية الحدث وبناء النوع ما وضع ليدل على كيفيته وصيغتهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره فعلة بفتح الفاء للمرة وكسرها للنوع أما من الثلاثي ان كان مصدرهما بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف نحو كراهة واحدة ونجدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة في النوع ومما فوق الثلاثي ان كان مصدره غير تائي فبزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستخراجة وتدحرجة واحرنجامة وان كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضا مع التوصيف نحو اجارة واحدة ودحرجة واحدة واستقامة واحدة في المرة وعشرة عجيبة وتعزية بليغة واجابة سريعة في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرائن ويجمع المرة والنوع بالالف والتاء وجمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع * وأما المصغر فهو ما زيد فيه ياء ثالثة لتدل على تقليل وهو عائد الى وصف المصغر وأوزانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة بعدهما ومن الرباعي فعيعل وفعيعيل بالضم والفتح أيضا وبكسر ما بعد الياء الا أن يكون التاء للتأنيث أو ألفيه أو الالف مع النون المشبهتين بهما أو ألف أفعال جمعا فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصر ونحو مكيرم وأحيمر في تصغير مكرم وأحمر ولا يعتبر في أوزان التصغير الاصول والزوائد تسهيلا للضبط نحو قصيصب في تصغير قصاب وان كانت الثانية مدة تقلب واوا والضم ما قبلها نحو عويلم في تصغير عالم ولا يصغر ما فوق الرباعي على الافصح واذا صغر الخماسي على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيمر في جحمرش وقيل يحذف ما أشبه الزائد فيقال جحيرش والالف والواو والمدة بعد كسر التصغير تنقلب ياء نحو مفيتيح ومضيريب في تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثاني في نحو منطلق لانه أقل فائدة (٣٨) فيقال مطيلق ويجوز التعويض عنه بعد الكسر نحو مغيليم في مغتلم وذوالزيادات غير المدة تبقى الفضلى منها نحو مقيعس في مقعنسس وتحذف زيادات الرباعي المجرد غير المدة ليصلح أوزان التصغير نحو قشيعر في مقشعر وحريجيم في احرنجام والتصغير لا يدخل الافعال والحروف والاسم عاملا عمل الفعل فلا يقال ضويرب زيدا والاسم المتضمن معنى الحرف نحو أين وهذا انموذج * وأما الاسم المنسوب فهو اسم ملحق آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفه الى المجرد عنها نحو رجل بصري وامرأة بصرية في النسبة الى بصرة وقياسه حذف تاء التانيث من المنسوب اليه وحذف زيادة التثنية والجمع نحو ضاربي في ضاربات وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة بشرط كونهما صحيحي العين نحو شنئي وحنفي في نسبة شنوءة وحنيفة لا من مذكرهما للفرق ولا من معتل العين نحو قوولي في قوولة وطويلي في طويلة ولا من مضاعف العين نحو ضروري وشديدي في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير مضاعفة كجهني في جهينة وتحذف من صيغة الفعيل المعتل اللام بفتح الفاء أوضمها وتقلب الياء الاخيرة واوا بفتح ما قبلها نحو غنوي وقصوي في غني وقصي وفي فعول المعتل اللام تثبت الواو وفي المذكر اتفاقا فيقال في عدو عدوي وفي المؤنث كذلك عند المبرد وتحذف احدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوي بفتح ما قبل الواو ويحذف الياء في نحو سيدي للثقل وتقلب الالف المتطرفة واوا اذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصوي في عصا ومرموي في مرمي وتحذف غير المنقلبة وما فوق الرابعة نحو حبلي في حبلى وقبعثري في قبعثرى وقد جاء في رباعي ساكن العين نحو دنيا قلبت ألفه واوا فيقال دنيوي وبزيادة الالف نحو دنياوي كما يقال صحراوي وتحذف الياء الرابعة المتطرفة المكسور ما قبلها على الافصح فيقال قاضي ومنهم من يقول قاضوي وفعلة بسكون العين من معتل اللام لا يغير لامه عند سيبويه نحو ظبيي في ظبية وقروية شاذ عنده وقال يونس ظبوي في ظبية وظبيي في ظبي وما في آخره ياء مشددة ان كانت زائدة حذفت ككرسي وان كانت أصلية نحو مرمي فنسبته مرموي على قول وما في آخره همزة بعد الالف ان كانت للتأنيث قلبت واوا كحمراوي في نسبة حمراء وان كانت أصلية تثبت على الاكثر نحو قرائي في قراء وان كانت منقلبة فوجهان نحو كسائي بالابقاء وكساوي بالقلب والمركب الاضافي ينسب الى صدره كبعلي في بعلبك وخمسي في خمسة عشر علما وفي المركب الاضافي ينسب الى الجزء المقصود نحو زبيري في ابن زبير وعبدي في عبد مناف والجمع المكسر يرد الى الواحد نحو صحفي بالفتح في صحف جمع صحيفة ووزن فعال بالتشديد لملابسة ملحق بالمنسوب نحو خباز لعامل الخبز وبايعه وكذا فاعل بمعنى ذي كذا نحو لابن بمعنى ذي لبن * وأما أفعل التفضيل فاسم مشتق من يفعل ليدل

وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين وهو مبالغة اسم الفاعل والمفعول كذا في شرح المراح واعلم أن في قوله وأوزان المبالغة مجهول الى آخره تسامحا لانه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الاوزان الثمانية وليس كذلك لان أوزانها ترتقي الى خمسة عشر منها طوال لكثير الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع التكسير نحو نصار ومنها كبار لكثير الكبر وعجاب لكثير العجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثير الجزم وهو القطع على وزن مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وبفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثير العلم والنسب على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين ومنها راوية لكثير الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها مخدامة لكثير الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة لكثير الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالاولى أن يقول فمن أوزان المبالغة

مجهول

جهول الخ فالهذا قالنا منها مجهول الى هنا و يسوى بين المذكر والمؤنث فى ثمانية أوزان من بين هذه الاوزان لقلة استعمالهن أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية وثالثها فروقة ونحوها و رابعها ضحكة ونحوها وخامسها ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء ونحوها وسادسها الخدامة ونحوها وسابعها مسقام ونحوها ومنها معطير ونحوه واما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هى عدوة الله وانما لم يدخل الهاء فى المفعول الذى للفاعل حملا على صديقة فانه نقيضه

(فصل فى تصريف الافعال الصحيحة)

وانما قدم تصريف الافعال الصحيحة على المعتلة لان الصحيح أصل والمعتل ليس باصل (يتصرف الماضى) انما قدم تصريفه على غيره لان وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره (والمستقبل) انما قدم تصريفه على تصريف الامر والنهى لان المستقبل أصل منهما بحيث انهما اشتقا من المضارع (والامر) انما قدم تصريفه على النهى لان الامر للطلب والنهى للكف والطلب أصل من الكف أولان مفهوم الامر وجودى ومفهوم النهى عدمى والوجودى مقدم على العدمى من وجه كالحياة والموت (والنهى من المعروف والمجهول) وهذان القيدان يرجعان الى هذه المذكورات

على زيادة موصوفة فى أصل الفعل على الغير وصيغة افعل وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب فيه ومن غيره يجىء التفضيل بالتوصل بان يأخذ افعل مما يدل على كيفية الزيادة و يجعل ما قصد زيادته تمييزا نحو أشد منه بياضا وعمى وأقوى منه دحرجة وأقل منها كراما وأحرس منه مقاتلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يجىء لتفضيل الفاعل لعمومه أولكونه عمدة ويجىء لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو أشهر وبما فيه اللون والعيب يجىء افعل للصفة وشذ احمق من هبنقة وكذا أولاهم وأعطاهم من الزوائد وتصريف مطرد انه أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل فضلى فضليان فضليات وفضل وأفضل يستعمل بمن أو اللام أو الاضافة ويجوز حذف المفضل منه اذا كان معلوما نحو الله أكبر * وأما فعل التعجب فما وضع ليدل على انشاء التعجب لاصل الفعل امابالنسبة الى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة الى نفس الفعل أو الى كل منها الجواز حصول التعجب بانشاء فالمتعجب بسماع اعطاء أمير لزيد مالا عظيما اذا قال ما أنعم زيدا يحتمل ان يتعجب من لطف المعطى مع دناءة المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الاعطاء والسخاء أو من الكل وله صيغتان ما أفعله وأفعل به ولا يتصرف فيهما بالتثنية والجمع وغيرهما لان فعل التعجب جار مجرى ضروب الامثال فلا يتغير ولا يبنيان الا من ثلاثى دال على الثبوت قابل للزيادة والنقصان غير ذى لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما أعرجه و يستعملان كاسم التفضيل أصلا وتوصلا لانهما ماخوذان منه زيد فى الاول ما الموصوفة المفيدة نكارتها تعظيم المكنى عنه بمعنى شىء عظيم ولما ركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث ينشأ منها التعجب وبنى آخره على الفتح كالماضى كما بنى آخر الثانى على السكون كالامر تشبيها لالفهما بالف (٣٩) أفعل للتكثير ماضيا وأمر الطيد المبالغة الى حد العجيبة فجعلا لانشاء التعجب وزيد الباء فى آخر الثانى لطيد تاكيد النسبة فى انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر ولذا صار آكد من الاول فلما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سميا فعلا التعجب ولا يعتبر معناهما التركيبى بعد الوضع وانما الباقى منهما المعنى المصدرى المتعجب به ولذا لا يتغير من صيغتهما غير ضميرهما فى جميع الحالات ثم طريق التوصل فيهما ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع من أسباب التعجب و يجعل مصدر فعل قصد تعجبه مفعولا له أو مجرورا بالباء نحو ما أشد بياضه وما أشد عماه ونحو ما أقل اكرامه وما أكثر تفرجه ما أظهر انكساره وما أحسن استخراجه ونحو ذلك والمعنى عجيب بياضه وعماه عجيبا كرامه قلة وتفرجه كثرة وعجيب ظهور انكساره وحسن استخراجه وهذا التفسير بثلاثة أنواع تامل ونحو اشدد ببياضه واشدد بعماه أى عجيب بياضه وعماه وان كان المجرور فاعلا فالباء زائدة أو عجيب تبييضه وتعميته أى نسبته الى العمى الشديد ان كان المجرور مفعولا والباء للتعدية ونحو أقوى بدحرجته أى عجيب دحرجته زيدا أو الجر على اختلاف القولين فى المجرور وأكثر بمقاتلته أى عجيب اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل أو الى المفعول واسرع بانطلاقه أى عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل وأظهر بافشراره أى عجيب اظهاره أو ظهوره على اختلاف مرجع التعجب من الفاعل والفعل وظهر مما مر ان الضمير فى ما أفعله فاعل وفى أفعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام *(فصل فى تصريف الافعال الصحيحة)* من المجردات والمزيدات المراد بتصريف الافعال ذكرها متحولة الى فروعها كالتثنية والجمع والخطاب والتكلم ولما كان اشتقاق الصيغ المطردة من المختلفة بالحاق الضمائر كان حق المطرد تاخر ذكرها عن ذكر المختلفة ولهذا أخر ما فى هذا الفصل عما قبله وأراد بالصحيح ما كان صحيحا فى أصله فيندرج نحو اسلنقى واختار تصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فيليق بكونه معيارا (يتصرف الماضى) بسبب الحاق الضمائر (والمستقبل) بفتح الباء على المشهور والقياس يقتضى كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضى وكان فتح الباء لان زمان الحال يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر كذا ذكره التفتازانى (و) يتصرف (الامر والنهى) يندرج فيهما الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول) أى من معروف هذه الاربعة ومجهولها

(فى تصريف الافعال) لما كان معظم الابحاث فى هذا الباب والمقصود الاصلى تصريف الافعال كما أشار اليه فى صدر الكتاب اقتصر عليه ههنا وان بين فى هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره قوله

(على أربعة عشر وجها) أى صيغة وهى الكلام باعتبار هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف * فان قلت ان تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فتكون الصيغ ثلاث عشرة * قلت انهما مختلفان تقديرا فان هيئة المطرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد ولولا الاعتبارى لما ارتقت صيغ الافعال الى كذا فانهم ما تجعل الضمائر اللاحقة بها اجزاء منها اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما اتصل به فى الوجود كاحتياج الكل الى الجزء و يجعل المجموع صيغة أصلية فى كلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزون توالى أربع حركات فيها (ثلاثة للغائب وثلاثة للغائبة وثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة) اسقط التاء فى العدد الذى معدوده مؤنث بحكم مسئلة عكس التانيث (و وجهان للمتكلم) كون كل من الوجهين للمتكلم عرف التصريفى والا ففى أحد الوجهين يشارك المتكلم الغائب أو المخاطب لكن يغلب المتكلم على مشاركه فينسب الصيغة اليه (رجلا كان) ذلك المتكلم (أوامرأة) يعنى لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة كما وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلهما ستة و نحوه لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال انه مذكر أو مؤنث أو يعلم بصوته فاكتفى بالوجهين منه وأما اشتباه الصوت (٤٠) فنادر لا يبنى عليه الاحكام فالافعال الاربعة مشتركة فى التصريف المذكور معلوما ومجهولا

وانما قدم تصريف المعروف على تصريف المجهول لان المعلوم أولى بالتقديم لكون صيغته معقولة بسبب معقولية معناه وهو اسناد الفعل الى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولية معناه وهو اسناد الفعل الى المفعول (على أربعة عشر وجها) وهو متعلق بقوله يتصرف (ثلاثة للغائب) أى للمذكر الغائب نحو ضرب ضربا ضربوا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان يضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا فى الامر معلوما ومجهولا ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للغائبة) أى للمؤنثة الغائبة نحو ضربت ضربتا ضربن فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان يضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب لتضربا ليضربن فى الامر معلوما ومجهولا ونحو لا تضرب لا تضربا لا يضربن فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطب) أى للمذكر نحو ضربت ضربتما ضربتم فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضرب اضربا اضربوا فى الامر معلوما ومجهولا الا أن مجهوله باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا فى النهى معلوما ومجهولا (وثلاثة للمخاطبة) نحو ضربت ضربتما ضربتن فى الماضى معلوما و مجهولا ونحو تضربين تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو اضربى اضربا اضربن فى الامر معلوما ومجهولا غير انه باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربى لتضربا لتضربن ونحو لا تضربى لا تضربا لا تضربن فى النهى معلوما ومجهولا (و وجهان للمتكلم رجلا كان أو امرأة) نحو ضربت ضربنا

(على أربعة عشر وجها) ولقائل أن يقول ان اعتبر فى تعدد الوجه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر فى غيرهما وان اكتفى باختلاف المعنى فثمانية عشر فى الكل اللهم الا أن يحمل على عادة المتصرفين قوله (و وجهان للمتكلم) جعل الوجهين له وان كان أحدهما له و لغيره لكون ذلك الغير متكلما حكما حتى اذا قال واحد من الجماعة نضرب كان كما يقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب قوله (رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بان المتكلم قد يكون صبيا وصبية فالوجه أن يقال مذكرا كان أو مؤنثا ولنافى كل من الاعتراض والوجه نظر اما الاول فلانه ليس فى كلام المصنف ما يفيد الحصر وانما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما باختلاف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للمتكلم لانه يرى و يسمع كلامه فيحصل به الامتياز من غير اختلاف الصيغة ولا دخل للصغر والكبر فى الاختلاف والاتحاد قطعا و لما بين المصنف عدم اختلاف الصيغة فى المتكلم الكبير بالتذكير والتأنيث بين فى الصغير دلالة لظهور اشتراكهما فى العلة وعدم المانع واما الثانى فلان المتكلم قد يكون هو الله تعالى وهو لا يوصف بالذكورة والانوثة والملائكة وهم لا يوصفون بهما أيضا بل قد يكون من الجمادات كما فى المعجزات ولا يوصف بهما نعم توصف الالفاظ المعتبرة بهما نوعيهما بهما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لان المراد من المتكلم ههنا معناه اللغوى كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض أن يقال مذكرا كان اللفظ الدال عليه أو مؤنثا حتى يعم الكل فان قلت صيغة الفعل فى ضرب وضربا وضربت وضربتا واحدة وكذلك فى ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضى ثلاثة وقس على هذا سائر الافعال لان الضمائر فى آخرها ليست جزأ من الفعل بل هى أسماء فلا تتغير صيغة الفعل بتغييرها كما فى ضربه وضربك وضربنى قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الافعال وهذه الضمائر كما كانت بين الكل والجزء جعلوها فى حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها الكلمة والفعل وان كان فى الحقيقة كلاما وجعلوا التغيير فيها تغييرا فى صيغة الفعل كيف وقد وقع هذا الجعل فى الواضع حيث غير صيغة الفعل بتسكين الآخر عند الحاق نون الضمير أو تائه فى آخره فرارا من توالى الحركات وذلك انما يمنع فى الكلمة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون فى الاشياء الخمسة فى المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل

(غيرانه) الضمير للشان (لاياتي الوجهان) الاذان (للمتكلم في المعروف من الامر والنهي) لان طلب المتكلم الفعل أو تركه عن نفسه غير محتاج الى العبارة لانه التفهيم ما في باله الى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بان ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك أمر اعتباري لا يقدح فيما ذكر أو نقول عدم اتيانهما لكراهة طلبه عن نفسه استعلاء وان نزل نفسه منزلة غيرها وأما ما جاء باللام مثل قولهم فلنرجع الى المقصود فقد أشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب ههنا ليست على حقيقته بل المراد بها الاخباري أي فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لانتكلم ما لا يعني فمن هذا السر جاء الوجهان من مجهولهما (والفاعل) أورد تصريف اسم الفاعل

في الماضي معلوما ومجهولا ونحو اضرب نضرب في المضارع معلوما ومجهولا ولاضرب ولنضرب في الامر مجهولا فقط ونحو لا أضرب لانضرب في النهي مجهولا فقط أيضا لان معروفهما لا ياتي منه الوجهان كما سيجيء واعلم انه لم يفرق بين المذكر والمؤنث في المتكلم ولم يعط لكل واحد من مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الاوجه لغيره وان اقتضى العقل ذلك لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال انه مذكر أو مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أو يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أيضا فلم يحتج الى ذلك وأما كون صوت مذكره كصوت مؤنثه أو بالعكس نادر والاحكام لا تبتني على النادر (غير انه) أي الا انه (لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي) حتى لا يقال في الامر معلوما فيه اضرب نضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لالتباس كل واحد منهما بالمفرد المذكر من الامر الحاضر ولالتباس واحده مع غيره ولا يقال أيضا لاضرب لنضرب باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما محركا بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء وكذا لا يقال في النهي معلوما فيه لا اضرب لا نضرب بفتح الهمزة والنون لعدم مجيئه هكذا في الاستقراء وأما مجهولاهما فقد يجيء فيه نحو لأضرب لنضرب باللام ولا أضرب ولا نضرب بضم حرف المضارعة في الكل لوجوده فيه هكذا بالاستقراء فلهذا قيد عدم مجيئه ما له معروفا والى هذا قد أشرنا آنفا (واسم الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أي من العشرة أوجه (جمع المذكر أربعة ألفاظ) أحدها (جمع المذكر السالم) نحو (ناصرون و) الثلاثة الباقية جمع تكسيره نحو (نصار ونصر ونصرة) وسياتي ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (ناصرات ونواصر) الاول جمع سالمها والثاني جمع تكسيرها وسياتي بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ نحو ناصر ناصران للمذكر وناصرة ناصرتان للمؤنث كما سيجيء (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها) أي من السبعة أوجه (جمع المذكر لفظان) نحو منصورون ومناصر الاول جمع سالمه والثاني جمع تكسيره (وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة ألفاظ نحو منصور منصوران للمذكر ومنصورة منصورتان للمؤنث كما سيجيء وانما يكثر تصريف الفاعل من تصريف المفعول اعتبارا بوجودهما لان وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لان الفاعل يجيء من الفعل اللازم لا المفعول الا بواسطة حرف الجر وانما انحصر تصريف الفاعل في العشرة وتصريف المفعول في السبعة لورود الاستقراء

والمفعول تبع التصريف الافعال أي الاسم الفاعل من الثلاثي (يتصرف على عشرة أوجه منها جمع المذكر أربعة ألفاظ وجمع المؤنث لفظان) والباقي مفرد وتثنية وقيدنا بالثلاثي اذ من غيره ياتي مع الجمع لفظان فيتصرف على سبعة أوجه (والمفعول يتصرف على سبعة أوجه منها جمع المذكر لفظان وجمع المؤنث لفظ واحد) والباقي مفرد وتثنية وسيجيء الامثلة ولما كان من جملة تصريف الامر والنهي الحاق نون التأكيد بهما أشار اليه بقوله

الاعراب آخر الكلمة ولم يجز العطف عليها من غير تأكيد وفصل اما بيان شدة الامتزاج فلان الافعال محتاجة في الافادة الى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضا محتاجة في وجودها اليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيد او ضرب زيد وضرب بك قوله (غير انه لا ياتي الوجهان) قيل لانه يلزم أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة آمرا ومامورا أو ناهيا ومنهيا وذلك محال أقول هذا التعليل ليس بصحيح من أربعة أوجه اما أولا فلانا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمامورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما ثانيا فلتخلفه في قول القائل لغيره مثلا اضرب زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد في التعليل بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلانتقاضه بالمجهول واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء يقال لانتكلم ما لا يعني ولنرجع الى المقصود الى غير ذلك قوله (والفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أي فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لان فاعل المزيدات يتصرف على ستة أوجه فقط وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لان مفعول المزيدات يتصرف على ستة أوجه كفاعلها والحق أن المفعول من الثلاثي والمزيدات سواء في عدم تصرفه الا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين ومشائيم ولم يجئ من المزيدات غير المناكير كذا في المفصل والشافية قوله

على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التأكيد) أي تأكيد الطالب (المشددة
تدخل على جميع الامر) أي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي نهي الغائب
والحاضر (من المعروف والمجهول) أما الامر الغائب المعلوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم
الصاد الى لينصرنان وكذا مجهوله غير انه بضم الياء وفتح الصاد فيه وأما الامر الحاضر
المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد الى انصرنان ومجهوله لتنصرن الى لتنصرنان بضم
التاء وفتح الصاد وأما النهي المعلوم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا الى
لاتنصرنان وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه كما سيجيء مثال
معلومهما ومجهولهما في المتن (والخفيفة كذلك) أي النون الخفيفة لتأكيد الطالب
تدخل على جميع الامر والنهي من المعروف والمجهول أيضا (غير أنها) أي الا أنها
(لاتدخل في التثنية) سواء كان مذكرا أو مؤنثا (وجمع المؤنث) لانه لو دخلتهما
يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما وهو غير جائز هذا مذهب
غير يونس فان عنده تدخلهما الخفيفة قياسا على الثقيلة والجواب عنه ان التقاء
الساكنين في الثقيلة على حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم فيه وهو جائز وفي
الخفيفة ليس كذلك تأمل فلا يجوز قياسها عليها فبقي ما دخلته الخفيفة من الامر والنهي
معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية والجمع المؤنث أما الامر المعلوم معها في الغائب
نحو لينصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر ولينصرن بضم ما قبلها في جمعه ولتنصرن بفتح
ما قبلها في المفرد المؤنث وفي الحاضر انصرن بفتح ما قبلها في المفرد المذكر وانصرن بضم
ما قبلها في جمعه وانصرن بكسر ما قبلها في الواحدة الخاطبة ومجهولهما باللام والياء نحو
لينصرن بضم الياء وفتح الصاد الى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهي
المعلوم في الغائب معها نحو لاينصرن لاينصرن لاتنصرن بفتح حرف المضارعة في الكل
وفتح الراء في الاول والثالث وبضمها في الثاني وفي الحاضر لاتنصرن لاتنصرن لاتنصرن
بفتح التاء في الكل وفتح الراء في الاول وبضمها في الثاني وبكسرها في الثالث وكذا
مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد في الكل هكذا سيجيء مثال معلومهما
ومجهولهما معا في المتن (والخفيفة ساكنة) أي في أي موضع دخلت لانها وضعت ساكنة
بالاستقراء وقد مر مثالها (والمشددة مفتوحة) أي في أي موضع دخلت لان الفتحة
خفيفة بالنسبة الى غيرها ونون المشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة لها ولو أعطى غيرها يلزم
الثقل على الثقل (الا في التثنية) مطلقا (وجمع المؤنث فانها) أي النون المشددة
(مكسورة فيهما) أي في التثنية وجمع المؤنث أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا
تشبيها بنون التثنية نحو لينصران ولينصرنان ولتنصرنان بكسر النون المشددة في الكل
للغائب وكذا مجهوله معها غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه نحو انصرن
انصران انصرنان للحاضر بكسرها ومجهوله كمجهول الغائب ونحو لاينصران ولا
تنصران ولاينصرنان ولاتنصرنان بكسرها في الكل للنهي وكذا مجهوله غير انه بضم
حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه أيضا (وما قبلهما مكسور في الواحدة الحاضرة) نحو
انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة بكسر الراء فيهما كما أشرنا ومجهولهما نحو لتنصرن
لتنصرن بكسرها فيهما هذا في الامر وأما في النهي نحو لاتنصرن ولاتنصرن ومجهولهما
هكذا غير انه بضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه وانما كسر ما قبلهما في هذه الامثلة
لتدل الكسرة على ان ياء الضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل

(ونون التأكيد المشددة تدخل على جميع
الامر والنهي من المعروف والمجهول)
لتأكيد الطالب المستقر فيهما فلذا
لاتدخل نون التأكيد الا فيما فيه طلب
(و) نون التأكيد (الخفيفة كذلك) أي
كالمشددة في الدخول على جميع الامر
والنهي (غير انها) أي الخفيفة (لاتدخل
في التثنية وجمع المؤنث) لانها ساكنة
فلا تجتمع مع ألف التثنية وألف جمع
المؤنث التي تدخل للتفصيل بين النونين
لكراهتهم اجتماع المتجانسين واستثقالهم
التكرار في اللفظ وعند يونس والكوفيين
تدخل الخفيفة أيضا بعد الالفين باقية على
السكون عند يونس اعتبارا بعد الالف حركة
ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره
والحاصل ان اجتماع الساكنين لايجوز
عندنا في غير الوقف لفقد رابطة الحرفين
وهي الحركة الا اذا كان الاول حرف مد
والثاني مشددا نحو دابة لان اللسان حينئذ
يرتفع عنهما دفعة بسبب تحرك المدغم فيه
فيصير الثاني كالساكن ثم أراد بيان حكم
النونين بقوله (والخفيفة ساكنة) في أي
موضع دخلت لانها وضعت كذلك
(والمشددة مفتوحة) تعويضا لخفة الفتحة
عن ثقلة التشديد فتفتح في جميع مادخلته
(الا في التثنية وجمع المؤنث فانها) أي
المشددة (مكسورة فيهما) تشبيها لها بنون
التثنية المكسورة لئلا تجتمع الفتحات
اللفظية والتقديرية (وما قبلهما) أي قبل
النونين (مكسورة في الواحدة الحاضرة)
لتدل الكسرة على الياء الضمير المحذوفة
لالتقاء الساكنين وذلك لان الكسرة من
جنس الياء فيؤذن بقاؤها ما حذف من
جنسها فلذا لم يفتح ما قبلها في الواحدة

(ومضموم) ماقبلهما (في الجمع المذكر) غائبا أو مخاطبا لتدل الضمة على الواو (٤٣) الضمير المحذوفة على قياس ما ذكرنا في الكسرة

(ومفتوح) ماقبلهما (في البواقي) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لان الاصل خفة ماقبلهما مهما أمكن فلا يعدل عنه الا لموجب على ان الضم والكسر يؤدي الى اللبس كما لا يخفى والمراد بفتح ماقبلهما فتح الحروف المتحركة لانه هو ماقبلها بحسب الاصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بانه مفتوح ولا اشكال بعدم دخول الخفيفة عليهما لان المراد بالبواقي ما لحق به الخفيفة أو الثقيلة ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه الكلي شرع في ذكر جزئياتها للايضاح فقال (مثال الماضي نصر نصرا نصروا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون والالف بعد واو الجمع للفرق بينها وبين واو العطف في مثل حضر وتكلم زيد أي فيما لم يتصل الواو بما قبلها نحو ضربوا ولم يكن بعد الواو ضمير مثل نصروه وحمل على مثل حضر وتكلم مالا عطف فيه اطرادا للباب (نصرت نصرتا نصرن) التاء الساكنة علامة التأنيث لا ضمير الفاعل لبقائها عند مجيء الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند وانما حركت في التثنية لاجل الالف وحذفت في الجمع اذ أصله نصرتن اكتفاء عنها بنون الجمع فانها علامة جمع وتأنيث أيضا وأسكنت الراء لدفع توالي أربع حركات (نصرت نصرتما نصرتم) زيدت الميم في التثنية لانهم قصدوا مخالفة الخطاب للغيبة فزادوا قبل ألف التثنية حرفا يناسب ماقبلها في المخرج ونقلوا فتحة ماقبلها ضمة لمناسبتها الميم في المخرج الشفوي وزيدت الميم في الجمع أيضا ليطرد وحذفت واوه اذ أصله نصرتموا لكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف (نصرت نصرتما نصرتن) كسر غير ضمير المتكلم مع غيره اشارة بنوع صيغة

ولان بتقدير الفتح يلزم الالتباس بالمفرد المذكر وبتقدير الضم يلتبس بالجمع المذكر فكسر ضرورة (ومضموم) أي مضموم ماقبلها (في الجمع المذكر) غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا وكذا النهي غير أنه يزاد لا موضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه بفتح الصاد فيه حيث يضم في المعلوم وفي هذه الامثلة كلها مضموم ماقبلهما وسيجيء مثالهما في المتن وانما ضم ماقبلهما في هذه الامثلة لتدل الضمة على أن الواو الضمير محذوفة منهما لالتقاء الساكنين عند دخولهما تامل أولان بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح في البواقي) أي مفتوح ماقبلهما في المفرد المذكر غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضا غير أنه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضا ونهيه لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه تامل وكذا مفتوح ماقبلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمرا كان أو نهيا معلوما كان أو مجهولا تامل وكذا مفتوح ماقبلهما في التثنية مطلقا والجمع المؤنث غائبات كن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين اذا لم يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة فان اعتبر كان ماقبلهما ساكنا تامل وانما فتح ماقبلهما في هذه الامثلة لان ماقبلهما مبني على الفتح حيثما دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أولان نون التاكيد كلمة برأسها انضمت الى كلمة أخرى ومن عاداتهم اذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الاولى كما في خمسة عشر (مثال الماضي من المعروف نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب ثلاثي مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعد مبني من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وقس على هذه البواقي من التثنية والجمع مطلقا وانما كتبت الالف في نصرا للفرق بين المفرد والتثنية وانما اختيرت الالف لذلك لوجوه كذلك في الاستقراء وانما كتبت الواو في نصروا للفرق بين المفرد والتثنية والجمع وانما اختيرت الواو لذلك لوجوه كذلك في الاستقراء وانما كتبت الالف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولو لم تكتب الالف في الجمع لم يفرق بينهما وقيل انما كتبت الالف للفرق بين واو الجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم يدعو بناء على أن الواو لم تحذف بالجازم في بعض اللغات وانما زيدت التاء في مثل نصرت ساكنة لانها جعلت علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة في الوضع والاستقراء وانما اختيرت التاء لذلك لان التاء من المخرج الثاني والمؤنث أيضا ثان في التخليق وهذه التاء ليست بضمير لانها لو كانت ضميرا لوجب حذفها عند مجيء الفاعل ظاهرا في نصرت هند وانما حركت التاء في نصرتا وان كانت علامة للمؤنث لاجل ألف التثنية وانما سكنت الراء في نصرن ونصرت ونحوهما حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما فتحت التاء في نصرت لانه مخاطب والمخاطب مفعول معنى والمفعول منصوب أولان التاء فيه لو اسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس بتاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتمن قلبت الميم نونا لقربهما مخرجا فادغمت (نصرت نصرنا)

بالمفرد المؤنث المخاطب ولو ضمت يلتبس بنفس المتكلم فلم يبق لها الا النصب وانما
يعكس الامر فى هذه الامثلة لوجودها فى الاستقراء كذلك وانما زيدت الميم فى نصرتما
لئلا يلتبس بالف الاشباع فى نحو قول الشاعر

أخوك أخو مكاشرة وضحك * وحياك الاله فكيف انتا

وانما خصت الميم للزيادة من بين الحروف فيه لان تحته انتما مضمر وانما دخلت فى أنتما
لقرب الميم الى التاء فى المخرج وانما ضمت التاء فى نصرتما تبعا للميم لان الميم شفوى به
فعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى أو لانها ضمير الفاعل ومعلوم أن
الفاعل مرفوع فيوافقه الضم وانما زيدت الميم فى نصرتم ليطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه
محذوف وهو الواو لان أصله نصرتمو فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولهذا الوجه دخل على
المضارع بجعله اسما كمنصور وأصله ينصر تامل ولا يوجد فى آخر الاسم واو ما قبلها مضموم
الا هو وانما كسرت التاء فى نصرت خوفا من الالتباس لان بتقدير السكون يلتبس
بالمفردة المؤنثة الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر المخاطب وبتقدير الضم يلتبس
بنفس المتكلم وحده فلم يبق لها الا الكسر أو لان الكسرة تثبت لها بالاستقراء وانما لم
يفرق بين تثنية المذكر والمؤنث فى المخاطب لقلة استعمالها أو لعزة الوضع وانما شدد نون
نصرتن دون نون نصرن لان أصله نصرتمن فادغم الميم فى النون لقربه من النون وقيل
أصله نصرتن بالتخفيف فاريد أن يكون ما قبل النون ساكنا حتى يطرد بجميع نونات
النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين الراء والتاء ولا يمكن حذفها لانها
علامة والعلامة لا تحذف فادخل النون لقربه من النون ثم أدغم النون فى النون فصار
نصرتن وانما زيدت التاء فى نصرت مرفوعة لان ضمير الفاعل وهو انا مضمر تحته ولا يمكن
الزيادة من حروف أنا خوفا من الالتباس لان بتقدير زيادة الالف يلتبس بالتثنية وبتقدير
زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائب فاختيرت التاء لوجودها فى اخوانه وانما زيدت
النون فى نصرنا لان تحته نحن مضمر وانما لم يرد الحاء نظرا الى الاغلب ثم زيدت الالف
حتى لا يلتبس بنصرن وقيل انما زيدت النون والالف فى نصرنا لان تحته انا مضمر (ومن
المجهول نصر) بضم النون وكسر الصاد وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم
ثلاثى مجرد متعد مبنى بناء مجهول من باب فعل يفعل بفتح الفاء فى الماضى وضمها فى الغابر
وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا تحت قوله (الى آخره) أى الى نصرت
نصرنا بضم النون وكسر الصاد (ومثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران
ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر) ينصر فعل
مضارع مفرد مذكر غائب ثلاثى مجرد معلوم صحيح سالم متعد معرب من باب فعل يفعل
بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع مطلقا
وانما يقال له المستقبل لوجود الاستقبال فى معناه ويقال له مضارع أيضا لان معنى
المضارع المشابه وهو مشابه لضارب فى الحركات والسكنات وفى وقوعه صفة للنكرة
وفى دخول لام الابتداء وغير ذلك وانما كان مستقبلا بالزيادة لا بالنقصان وزيدت فى
الاول دون الآخر ولم يحرك كل حروفه واسكن ما بعد حرف المضارعة لما بينا فى قوله
واما المضارع وانما اشتركت المفردة المؤنثة الغائبة والمخاطبة وتثنيتهما مع المفرد
المذكر المخاطب وتثنيته فى الصيغة لاشتراك ما فيهما من حيث زيادة التاء فى آخر كل
واحد منهما وانما أدخل النون فى آخر من التثنية والجمع علامة للرفع لانه حرف

الجمع الى ما فيه من معنى الجمع وهذه
مناسبات عقلية والحاكم الواضع كذا
قال التفتازانى (و) مثال الماضى من
(المجهول نصر الى آخره) لم يذكر بتمامه
لظهوره بتصريف معلومه وقد مر بيان
هيئتهما فى الفصل السابق (مثال
المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر
تنصران ينصرن) لم يات جمع الغائبة بالتاء
كالواحدة والتثنية اذ الاصل فى الغيبة الياء
والعدول فيهما للالتباس ولا التباس فى
الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين
تنصران تنصرن) النون فى التثنية
مذكرا كان أو مؤنثا وفى الجمع المذكر
غائبا أو مخاطبا وفى الواحدة المخاطبة علامة
الرفع قائمة مقام الحركة التى فى المفرد ولذا
يسقط بالجازم والناصب كالحركة الرفعية
وأما النون فى جمعى المؤنث فضمير الجمع
لا علامة الرفع لانهما مبنيتان اذ اعراب
المضارع لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث
مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجح جانب
الفعلية فيه وتعذر الاعراب لكون آخره
بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك فرد الى
ما هو أصل فى الفعل وهو البناء ذكره
التفتازانى والياء لواحدة المخاطبة علامة
الخطاب وفاعلها مستتر عند الاخفش
وعند العامة ضمير البارز للفاعل كواو
ينصرون (أنصر ننصر) اسكان الفاء
بدخول حروف اتين لدفع توالى أربع
حركات وتوزيعها فى المتكلمين والمخاطب
والغائب بمناسبات مذكورة فى موضعها
ثم المراد بالغائب مثلا فى عرفهم ما لا يكون
متكلما ولا مخاطبا عرفا فلا يرد أن ما وضع
للغائب نحو يفعل الله تعالى وانه ليس
بغائب ولا مذكر

اعراب لوجوده هكذا في الاستقراء والاعراب في آخر المعرب وآخره صار باتصال
ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لايجرى على الوسط ولا على الضمير فزيدت
النون فيما بعد الضمير ليجرى عليه الاعراب الا نون ينصرن وتنصرن وهو علامة للتانيث
لا الرفع ولهذا لم تسقط منهما اذا اسقط به من غيرهما لان الاعراب لايجرى على العلامة
لاستلزام جريه للحذف في بعض الاحوال لاقتضاء عامله ذلك والعلامة لاتحذف ان لم توجد
علامة أخرى لئلا يخل بالمقصود وههنا لم توجد (ومن المجهول ينصر) بضم الياء وفتح
الصاد وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثي مجرد متعد معرب بناء مجهول
من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وقس على هذا الباقي من
التثنية والجمع مطابقا تحت قوله (الى آخره) أي الى انصر وتنصر بضم الحرف الاول
وفتح الصاد في كلها (ومثال الامر الغائب لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن
ومثال الامر الحاضر انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن) بكسر الحرف الاول في
الغائب وضمه في الحاضر وسكون الآخر في المفرد وسقوط النون في التثنية والجمع
المذكر فيهما (ومن المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن و) في
الحاضر (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن لانصر لننصر) بكسر الحرف
الاول وضم الثاني في الكل وهو الفارق بينه وبين المعلوم وانما أدخل اللام في المجهول
الى آخره لقلة استعماله وعند ذلك يكون الامر الحاضر معربا بجزم وما بالاتفاق كالامر
الغائب (وكذلك النهي من المعروف والمجهول الا انه زيد في أوله) أي أول النهي
(لا تقول) في النهي المعروف (لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن
لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصري لاتنصرا لاتنصرن) بفتح حرف المضارعة وبضم الصاد
في الكل (وكذلك في) النهي (المجهول) غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد
فيه (وتقول) بدخول (نون التاكيد المشددة في الامر الغائب لينصرن لينصران
لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان وفي أمر الحاضر انصرن انصران انصرن انصرن
انصران انصرنان) وانما حذفت واو الجمع في لينصرن وفي انصرن بضم الراء فيهما وياء
الضمير في انصرن بكسرها لالتقاء الساكنين واكتفى بالضمة في الاولين وبالكسرة في
الاخرى كما أشرنا لان الواو جنس الضمة والياء جنس الكسرة والجنس يدل على حذف
نظيره (وكذلك مجهوله غائبا كان أو حاضرا الا انه باللام وبضم حرف المضارعة وبفتح
الصاد فيه) وهذا متروك في كثير من النسخ والاولى اثباته (وفي الخفيفة) أي تقول
في أمر الغائب بنون التأكيد الخفيفة (لينصرن لتنصرن لينصرن بفتح الراء في الواحد
المذكر والواحدة الغائبة وضمها في جمع المذكر) وتركيب النسخ يختلف في هذا
المقام والاصح ماقلنا (وفي المخاطب) أي تقول في أمر الحاضر بالنون المخففة (انصرن
انصرن انصرن) بفتح الراء في الواحد المذكر وضمها في جمعه وكسرها في الواحدة المخاطبة
وكذلك مجهوله غائبا أو حاضرا غير انه بلام الجزم الى آخره وبضم حرف المضارعة وبفتح
الصاد فيه وهذا متروك في كثير من النسخ والاولى اثباته أيضا (وكذلك النهي من
المعروف والمجهول) فتقول في المعروف مع النون المشددة لاينصرن الخ وكذلك مجهوله
غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه ومع الخفيفة لاينصرن بفتح الراء في المفرد
المذكر الغائب ولاينصرن بضم الراء في جمعه ولاتنصرن بفتح الراء في الواحدة الغائبة
وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه وفي الحاضر لاتنصرن لاتنصرن

(ش) مثاله (من المجهول ينصر الى آخره) بضم
حرف المضارعة وفتح العين في الكل (مثال
الامر الغائب) المراد بالغائب كما عرفت
مالايكون مخاطبا فيشمل الغائبة (لينصر
لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن)
وللحاضر (انصر انصرا انصروا انصري
انصرا انصرن) قد عرفت ان اشتقاق الامر
من المضارع وسقوط النون القائمة مقام
الحركة للجزم أو الوقف (و) مثال الامر
(من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر
لتنصرا لينصرن) الامر الغائب (لتنصر
لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن
لانصر لننصر) الامر الحاضر بضم حروف
المضارعة وفتح العين في الكل كما في مجهول
المضارع لانه مأخوذ منه ولم تحذف اللام
من مجهول أمر الحاضر لقلة استعماله وانه
معرب عند البصريين أيضا لبقاء سبب
الاعراب (وكذلك النهي) أي كالامر
في التصريف (من المعروف والمجهول
الا انه زيد في أوله لا) معلوما ومجهولا
بخلاف الامر (وتقول في) دخول (نون
التأكيد المشددة) في أمر الغائب
(لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن
لتنصران لينصرنان وفي أمر الحاضر
انصرن انصران انصرن انصرن انصران
انصرنان وكذا المجهول) في التصريف مع
النون وانما حذف واو الجمع وياء الواحدة
مع ان أول الساكنين حرف مد والثاني
مدغم كما في التثنية للتخفيف وعدم الالتباس
(وتقول في) دخول (الخفيفة لينصرن
لينصرن بفتح الراء في الواحد المذكر
وضمها في الجمع) المذكر (ولتنصرن
في الواحدة الغائبة) هذا في أمر الغائب
(و في) أمر (المخاطب انصرن انصرن
انصرن) بفتح الراء في المفرد وضمها في الجمع
وكسرها في الواحدة للدلالة على الواو والياء
المحذوفين وقس عليه المجهول (وكذلك
النهي) في التصريف بالنونين (من
المعروف والمجهول) والامثلة غير مخفية

لا تنصرن بفتح الراء فى المفرد المذكر وضمها فى جمعه وكسرها فى الواحدة المخاطبة وكذا
مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة وبفتح الصاد فيه أيضا (مثال الفاعل ناصر ناصران
ناصرون) وهو جمع المذكر السالم كما أشرنا وهو الذى ابقيت صيغة المفرد فيه (نصار
ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع
التخفيف) وهذه الامثلة الثلاثة جمع المذكر المكسر للفاعل كما أشرنا والجمع المكسر
هو الذى نقضت صيغة مفرده وههنا كذلك تامل والجمع المكسر على هذه الاوزان
لا يكون الا فى الصفة بان يكون النصرة صفة للناصر نحو شهاد وشهد وشهدة وجهال
وجهل وجهلة وفساق وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة لم يذكرها الشيخ
الاولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والاصل قضية والثانية فعل بضم الفاء
وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء
والرابعة فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة فعال بكسر الفاء وفتح
العين نحو ضخام والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيكون أوزان جمع
المذكر المكسر للفاعل فى الصفة تسعة أمثلة وفى غير الصفة ثلاثة أمثلة الاولى فواعل
نحو كواهل والثانية فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء
وتشديد العين نحو حنان وكذا المفهوم مما ذكر فى المفصل وشرحه ثم اعلم أن وزن
الاول من الامثلة التسعة مشترك بينه وبين مفرد مبالغة نحو طوال على وزن جهال
والثانى مشترك بين مذكره ومؤنثه كسجيء والثالث مشترك بينه وبين مفرد مذكره
ومفرد مؤنثه مبالغة على ما قاله فى النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة مشترك
بينه وبين المصدر نحو شغل على وزن بزل والسابع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو
غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو صراف على وزن
ضخام والتاسع مشترك بينه وبين المصدر أيضا نحو دخول على وزن قعود (ناصرة
ناصرتان ناصرات ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين
بالف التكسير لان الالف ألف جمع المؤنث الصحيح مع التاء لهذا الجمع مع التانيث أصله
ناصرتات حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث فى كلمة واحدة وتغييرها لعلة
فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى الى العلوى فان السفلى اثقل بخلاف
الواو ومنه كواتب ونوافق وقوامع الاول جمع المؤنث السالم للفاعل والثانى جمع المؤنث
المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكره ومؤنثه كما أشرنا لم يذكره
الشيخ نحو نوم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن
نصر (مثال المفعول منصور منصوران منصورون ومناصر بفتح الميم) الاول جمع
المذكر السالم للمفعول والثانى جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان
منصورات) وهو جمع المؤنث السالم للمفعول (ومثال الرباعى المجرد دحرج) فعل
ماض مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم متعد من باب الفعللة وقس على
هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو دحرج دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجتا
دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما دحرجتن دحرجت دحرجنا
وكذا مجهوله الا انه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد
مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعد من ذلك الباب وقس على هذا الباقى
من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يدحرجان يدحرجون تدحرج تدحرجان

يدحرجن

(ومثال) تصريف اسم (الفاعل ناصر
ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم
والجمع المذكر السالم ما بقيت صيغة مفرده
(نصار ونصر بضم النون وفتح الصاد
والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد
والراء) مع التخفيف وهذه الثلاثة جمع
المذكر المكسر والجمع المكسر ما نقضت
صيغة مفرده وللجمع المذكر المكسر
أوزان غير ما ذكر منها فعلة بالضم ثم فعاة
نحو قضاة أصله قضية وهذا الوزن مختص
بالناقص وفعل بالضم والسكون نحو بزل
جمع بازل وهى الناقة التى دخلت فى السنة
التاسعة وفعلاء بالضم نحو شعراء وفعلان
بالضم والسكون نحو صحبان جمع صاحب
وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار
جمع تاجر وفعول بضم الفاء والعين نحو
قعود جمع قاعد هذه جموع الفاعل الوصفى
وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع
فارس وضوارب جمع ضاربة وأما الفاعل
الاسمى فيجمع على فواعل نحو كواهل جمع
كاهل وهو مقدم الظهر مما يلى العنق
وفعلان بالضم والسكون نحو حجران جمع
حاجر وهو حفر فيها الماء فى الصحارى
وفعلان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو
أبو الجن وأيضا اسم للحية البيضاء (ناصرة
ناصرتان ناصرات) أصله ناصرتات حذفت
التاء الاولى لكراهة اجتماع علامتى
التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم
لبقاء صيغة مفرده (ونواصر) جمع مؤنث
مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصور
منصوران منصورون) جمع مذكر سالم
(ومناصر) بفتح الميم جمع مذكر مكسر
(منصورة منصورتان منصورات) جمع
مؤنث سالم أصله منصورتات ولما فرغ من
أمثلة الثلاثى قال (ومثال الرباعى دحرج
يدحرج بكسر الراء

يدحرجن ندحرج ندحرجان ندحرجون ندحرجين ندحرجان ندحرجن ادحرج ندحرج
وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح الدال وسكون الحاء) مصدره الاول
(ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثانى واعلم ان النسخ مختلفة فى هذا
المقام فى البعض قدم ذكر دحراجا وفى البعض قدم ذكر دحرجة والثانى أولى لانه يوهم
على الاول أن دحراجا مصدره أولا ودحرجة مصدره ثانيا والامر منعكس اذ لو لم ينعكس
ينتقض الحاق الملحقات بهذا الباب لان مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الاول للملحق
به فى الصيغة فلا يوجد ذلك لكن فيه نوع من التساهل وهو قوله دحرجة بفتح الكل
وسكون الحاء بلا استثناء الحاء لان الكل لاحاطة الافراد يوهم منه كون الحاء متحركا
بالفتح وهذا التساهل وارد على عبارته الاولى فالعبارة الصحيحة ان يقال دحرجة
بفتح الكل سوى الحاء فانه بالتسكين ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج)
مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات (بكسر الراء) فى كل
اسم الفاعل (وذاك مدحرج) الى آخره (بفتح الراء) فى كل اسم المفعول وهو
يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وانما اختار لفظ هو فى اسم الفاعل
وذاك فى اسم المفعول لان الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ما هو مرفوع
من أسماء اسم الاشارة لاسم الفاعل وما هو منصوب منه لاسم المفعول لتدل على ما وضع
الفاعل والمفعول له اما كون هو مرفوعا فظاهر لانه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا
وأما كون ذاك منصوبا فلمشابهته بكاف الخطاب من حيث التعريف والافراد تامل
(والامر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن (بفتح
الدال وكسر الراء فى الكل) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج
لتدحرجا ليدحرجن بكسر الراء فى الكل وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء فيه (والنهى)
أى نهى الحاضر (لاتدحرج) لاتدحرجا لاتدحرجوا لاتدحرجى لاتدحرجا لاتدحرجن
(بضم التاء وكسر الراء فى الكل) وكذا نهى الغائب الا انه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث
وتثنيته فانهما بالتاء كالحاضر وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء فيه ثم صرف النونين
ههنا مع الامثلة التى صرفتها فى الثلاثى معهما معلومة ومجهولة (وكذا تصريف
الملحقات) أى ملحقات دحرج وهى ستة أبواب من مزيد الثلاثى فلذا ذكر الملحق
بلفظ الجمع وهو أولى مما ذكر فى بعض النسخ بلفظ المفرد لان المبتدى لا يعلم كونه
للجنس أما تصريف الماضى من الاول فنحو حوقل بفتح الحاء والقاف وسكون
الواو وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق
رباعى مجرد وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو حوقلا
حوقلوا حوقلت حوقلتا حوقلن حوقلت حوقلتما حوقلتم حوقلت حوقلتما
حوقلتن حوقلت حوقلنا وكذا مجهوله غير انه بضم الحاء وكسر القاف فيه ويزاد فى
آخره حرف الجر المناسب لما يقتضيه من به وعليه وفيه ليتعدى به فيتصرف المجهول فيه
بها لانه لا يجىء المجهول من الفعل اللازم الا بذلك هكذا وجدت فى بعض الحواشى
فكان تصريفه حوقل به حوقل بهما حوقل بهم حوقل بها حوقل بهما حوقل بهن
حوقل بك حوقل بكما حوقل بكم حوقل بك حوقل بكما حوقل بكن حوقل بى حوقل
بنا وكذا تصريف كل لازم من المجهول والمضارع منه نحو يحوقل بضم الياء وكسر
القاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى

دحرجة بفتح الكل) أى من متحركا انه بقرينة قوله (وسكون الحاء) وما سنح لى الا أن لفظ الكل تحريف من لفظ الدال (ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فهو مدحرج) بكسر الراء (وذاك مدحرج بفتح الراء والامر دحرج بفتح الدال وكسر الراء والنهى لاتدحرج بضم التاء وكسر الراء) لم يذكر الامر الغائب والنهى الغائب لسهولة فهمهما من المضارع والنهى الحاضر ولم يذكر مطردات هذا الباب معلوما ومجهولا ولا تصريف الامر والنهى بالنونين اكتفاء بما ذكر فى الثلاثى فان الذكى يدرك بمثال واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد (وكذا تصريف الملحقات) أى ملحقات دحرج نحو حوقل الى آخره الا ان المجهول والمفعول كما عرفت يجىء بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بها حوقل بهم الى بهن وحوقل بك الى بكن وحوقل بى وحوقل بنا والمفعول نحو محوقل به وبهم الى بهن الجار مع المجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع المجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فالفعل المسند اليه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ذكره التفتازانى

ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يحوقلان
يحوقلون تحوقل تحوقلان يحوقلن تحوقل تحوقلان تحوقلون تحوقلين تحوقلان
تحوقلن أحوقل نحوقل وكذا مجهوله غير انه بفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف
الجر والمصدر منه حوقلة وحيقالا والاصل فيه حوقالا بكسر الحاء وسكون الواو قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار حيقالا واسم الفاعل منه محوقل محوقلان
محوقلون محوقلة محوقلتان محوقلات بكسر القاف في الكل واسم المفعول
محوقل به محوقل بهما محوقل بهم محوقل بها محوقل بهما محوقل بهن بفتح القاف في الكل
وكذا المصدر الميمي والزمان والمكان الا انه لا يزاد فيها حرف الجر في آخرها نحو محوقل
الى آخره وأمر الحاضر منه حوقل حوقلا حوقلوا حوقلي حوقلا حوقلن بكسر القاف
في الكل وأمر الغائب منه ليحوقل ليحوقلا ليحوقلوا لتحوقل لتحوقلا ليحوقلن بكسر
القاف في الكل أيضا وكذا مجهوله الا انه بفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف الجر
ونهي الحاضر منه لا تحوقل لا تحوقلا لا تحوقلوا لا تحوقلي لا تحوقلا لا تحوقلن بكسر
القاف في الكل وكذا نهي غائبه الا انه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما
بالتاء أيضا وكذا مجهوله غير انه بفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف
بنوني التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الثاني فنحو جهور بفتح الجيم
والواو وسكون الهاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد
ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو
جهور جهورا جهوروا جهورت جهورتا جهورن جهورت جهورتما جهورتم جهورت
جهورتما جهورتن جهورت جهورنا وكذا مجهوله غير انه بضم الجيم وكسر الواو فيه
والمضارع يجهور بضم الياء وكسر الواو وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم
صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجهور يجهوران يجهورون تجهور تجهوران يجهورن
تجهور تجهوران تجهورون تجهورين تجهوران تجهورن أجهور نجهور بكسر
الواو في الكل وكذا مجهوله غير انه بفتح الواو فيه المصدر جهورة و جهوارا بفتح الجيم
في الاول وكسرها في الثاني والفاعل مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان
مجهورات بكسر الواو في الكل والمفعول مجهور مجهوران مجهورون مجهورة مجهورتان
مجهورات بفتح الواو في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر
جهور جهورا جهوروا جهوري جهورا جهورن وأمر الغائب ليجهور ليجهورا
ليجهوروا لتجهور لتجهورا ليجهورن بكسر الواو في الكل فيهما وكذا مجهوله غير انه
بفتح الواو فيه ونهي الحاضر لا تجهور لا تجهورا لا تجهوروا لا تجهوري لا تجهورا
لا تجهورن ونهي الغائب لا يجهور لا يجهورا لا يجهوروا لا تجهور لا تجهورا لا يجهورن
وكذا مجهوله غير انه بفتح الواو فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا
وأما تصريف الماضي من الثالث فنحو بيطر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم
صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والمتكلم مطلقا نحو بيطر بيطرا بيطروا بيطرت بيطرتا بيطرن بيطرت بيطرتما
بيطرتم بيطرت بيطرتما بيطرتن بيطرت بيطرنا وكذا مجهوله غير انه بضم الباء وبكسر
الطاء فيه والمضارع يبيطر بضم الياء وكسر الطاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب

معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يبيطر يبيطران يبيطرون تبيطر تبيطران يبيطرن تبيطر تبيطران تبيطرون تبيطرين تبيطران تبيطرن ابيطر نبيطر وكذا مجهوله غير انه بفتح الطاء فيه والمصدر بيطرة وبيطارا بفتح الباء في الاول وكسرها في الثاني والفاعل مبيطر مبيطران مبيطرون مبيطرة مبيطرتان مبيطرات بكسر الطاء في الكل والمفعول كذلك غير انه بفتح الطاء فيه وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان وأمر الحاضر بيطر بيطرا بيطروا بيطري بيطرا بيطرن وأمر الغائب ليبيطر ليبيطرا ليبيطروا لتبيطر لتبيطرا ليبيطرن بكسر الطاء في الكل وكذا مجهوله غير انه بفتح الطاء فيه ونهي الحاضر لا تبيطر لا تبيطرا لا تبيطروا لا تبيطري لا تبيطرا لا تبيطرن بكسر الطاء في الكل ونهي الغائب كذلك غير انه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالتاء أيضا وكذا مجهوله غير انه بفتح الطاء فيه وكذا التصريف بنون التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الرابع فنحو عثير وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو عثيرا عثيروا عثيرت وكذا عثيرتا عثيرن عثيرت عثيرتما عثيرتم عثيرت عثيرتما عثيرتن عثيرت عثيرنا وكذا مجهوله غير انه بضم العين وبكسر الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر والمضارع يعثير بضم الياء الاول وكسر الثاني وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس المتكلم مطلقا نحو يعثيران يعثيرون تعثير تعثيران يعثيرن تعثير تعثيران تعثيرون تعثيرين تعثيران تعثيرن اعثير نعثير وكذا مجهوله غير انه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر والمصدر عثيرة وعثيارا بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني والفاعل معثير معثيران معثيرون معثيرة معثيرتان معثيرات بكسر الياء في الكل والمفعول معثير به معثير بهما معثير بهم معثير بها معثير بهما معثير بهن بفتح الياء في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير انه لا يزاد حرف الجر في آخرها وأمر الحاضر عثير عثيرا عثيروا عثيري عثيرا عثيرن وأمر الغائب ليعثير ليعثيرا ليعثيروا لتعثير لتعثيرا ليعثيرن بفتح العين وكسر الياء فيهما وكذا مجهوله الا انه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر ونهي الحاضر لا تعثير لا تعثيرا لا تعثيروا لا تعثيري لا تعثيرا لا تعثيرن بكسر الياء في الكل ونهي الغائب كذلك الا انه بالياء في البعض وكذا مجهوله الا انه بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من الخامس فنحو سلقى على وزن فعلى أصله سلقي بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار سلقى وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو سلقيا سلقوا سلقت سلقتا سلقين سلقيت سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتما سلقيتن سلقيت سلقينا وأصل سلقوا سلقيوا وأصل سلقت سلقيت وأصل سلقتا سلقيتا قلبت الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف منها لالتقاء الساكنين تأمل فبقي سلقوا وسلقت وسلقتا وكذا مجهوله الا انه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يسلقي أصله يسلقي بتحريك الياء بالضم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فبقي يسلقي بسكون الياء وهو فعل مضارع

مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على
هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسلقيان يسلقون تسلقي تسلقيان
يسلقين تسلقي تسلقيان تسلقون تسلقين تسلقيان تسلقين اسلقي نسلقي وأصل يسلقون
وتسلقون يسلقيون وتسلقيون استثقلت الكسرة على القاف فيهما لوقوع الضمة فيما
بعدها فحذفت ثم نقلت ضمة الياء فيهما الى القاف لاستثقالها على الياء فحذفت الياء منهما
لالتقاء الساكنين فبقي يسلقون وتسلقون وأصل أسلقي ونسلقي أسلقي ونسلقي واعلالهما
مامر في يسلقي تامل وأصل تسلقين في الواحدة الحاضرة تسلقيين استثقلت الكسرة
على الياء للزوم توالي الكسرات فحذفت الكسرة ثم حذفت ياء الالحاق لالتقاء
الساكنين فبقي تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ والفرق بالاصل
وكذا مجهوله الا انه بفتح القاف فيه وبقلب الياء في المفرد والمتكلم مطلقا ألفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها تامل والمصدر سلقاة وسلقاء أصل الاول سلقية وأصل الثاني سلقايا فقلبت
الياء في الاول ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفي الثاني همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في
الطرف والفاعل مسلق مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقيات أصل مسلق
مسلقي فاعل كاعلال قاض وأصل مسلقون مسلقيون ففعل به مافعل بيسلقون تامل
والمفعول مسلقى مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقات وأصل مسلقى مسلقي
بتحريك الياء بالضم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون
مسلقيون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف منها لالتقاء
الساكنين تامل فبقي على ما كان من الحركة والسكون وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي
الزمان والمكان وأمر الحاضر سلق سلقيا سلقوا سلقي سلقيا سلقين وأصل سلقوا سلقيوا
نقلت ضمة الياء الى القاف بعد سلب حركته لما مر ثم حذفت الياء فبقي سلقوا وأصل
سلقي سلقيي سلبت كسرة الياء لما مر ثم حذفت فبقي سلقي وأمر الغائب ليسلق ليسلقيا
ليسلقوا لتسلق لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا ليسلقيوا اعلاله مامر في سلقوا تامل
وكذا مجهوله الا انه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه تامل ونهي
الحاضر لا تسلق لا تسلقيا لا تسلقوا لا تسلقي لا تسلقيا لا تسلقين أصل لا تسلقوا ولا تسلقين
لا تسلقيوا ولا تسلقيين اعلالهما مامر في أمر الحاضر تامل ونهي الغائب كذلك الا انه بالياء
في البعض وكذا مجهوله الا انه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيما وجد شرطه فيه تامل
وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا وأما تصريف الماضي من السادس
فنحو جلبب وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي
ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو جلببا
جلببوا جلببت جلببتا جلببن جلببت جلببتما جلببتم جلببت جلببتما جلببتن جلببت
جلببنا وكذا مجهوله غير انه بضم الجيم وكسر الباء الاولى فيه والمضارع يجلبب وهو فعل
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي ملحق رباعي مجرد
وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجلببان يجلببون تجلبب
تجلببان يجلببن تجلبب تجلببان تجلببون تجلببين تجلببان تجلببن اجلبب نجلبب وكذا
مجهوله غير انه بفتح الباء الاولى في الكل والمصدر جلببة وجلبابا والفاعل مجلبب مجلببان
مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بكسر الباء الاولى في الكل والمفعول مجلبب مجلببان
مجلببون مجلببة مجلببتان مجلببات بفتح الباء وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

وأمر الحاضر جلبب جلببا جلببوا جلببي جلببا جلببن وأمر الغائب ليجلبب ليجلببا ليجلببوا لتجلبب لتجلببا ليجلببن بكسر الباء الاول في الكل فيهما وكذا المجهول منه الا انه تفتح ثالث الباء فيه ونهي الحاضر لاتجلبب لاتجلببا لاتجلببوا لاتجلببي لاتجلببا لاتجلببن بكسر الباء الاول في الكل وكذا نهي الغائب الا انه بالياء في البعض وكذا المجهول منه غير انه تفتح ثالث الباء فيه وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا (مثال الرباعي المزيد فيه) أي الرباعي الذي حصلت رباعيته بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد وفي عبارته خلل يعرفه الفطن (أخرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب الافعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اخرجا اخرجوا اخرجت أخرجتا اخرجن اخرجت اخرجتما أخرجتم اخرجت اخرجتما اخرجتن اخرجت اخرجنا وكذا مجهوله غير انه تضم الهمزة وتكسر الراء فيه (يخرج) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون تخرج تخرجان يخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج نخرج وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء فيه (اخراجا) مصدره (فهو مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بكسر الراء في الكل اسم فاعل (وذاك مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات بفتح الراء في الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان أيضا (والامر) أي أمر الحاضر (أخرج) اخرجا أخرجوا أخرجي أخرجا أخرجن بفتح الهمزة وكسر الراء في الكل وانما فتحت همزته لانها ليست بهمزة وصل بل همزة قطع محذوفة في الاصل أي في المضارع كما سيجيء ولما احتيج الى همزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة بعد حذفها أتى بتلك الهمزة مفتوحة وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا ليخرجن بضم التاء وكسر الراء في الكل (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لاتخرجوا لاتخرجي لاتخرجا لاتخرجن (بضم التاء) أي في النهي (وكسر الراء فيهما) أي في الامر والنهي وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بفتح الراء فيه (وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب) بحيث لم يقل في الاستعمال يؤخرج بالهمزة بل الاستعمال يخرج بلا همزة (كيلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم وحده) أي لان من اجتماعهما يلزم الثقل وقيل يلزم منه المشابهة بصوت الكلب وقيء السكران فكرهوا ذلك فحذفوا الهمزة من مستقبله (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهي والامر الغائب اطراد الباب) كما مر تصريفها بلا همزة لانها لما حذفت من الاصل وهو المضارع لعلة ما ذكرنا حذفت من الفرع أيضا وهو الفاعل والمفعول والنهي وأمر الغائب تبعا للاصل وأما أمر الحاضر منه وان كان فرعا له لانه ماخوذ منه أيضا الا أنه لما حذفت علامة المضارعة منه بقي ما بعدها ساكنا فاحتيج اليها فلم تحذف فلهذا قيد الامر بالغائب احترازا عنه (وخرج) بتشديد الراء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض مبني متعد مزيد ثلاثي موازن رباعي مجرد من باب التفعيل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خرجا خرجوا خرجت خرجتا خرجن خرجت خرجتما خرجتم خرجت خرجتما خرجتن خرجت خرجنا وكذا مجهوله الا انه بضم الخاء وبكسر الراء فيه (يخرج) بتشديد الراء مع كسرها وضم الياء

(مثال الرباعي المزيد فيه) يعني الحاصل بالزيادة وفي بعض النسخ وقع الثلاثي بدل الرباعي (أخرج يخرج اخراجا فهو مخرج وذاك مخرج والامر أخرج والنهي لاتخرج بضم التاء في النهي وكسر الراء فيهما) أي في الامر والنهي ثم أراد الاشارة الى وجه كون الهمزة مفتوحة في أمر هذا الباب فقال (وقد حذفت الهمزة) التي هي فاء الفعل (من مستقبل هذا الباب) فان أصل يكرم يؤكرم (كيلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم) وحده لان ذلك مستكره لمشابهته بصوت الكلب والقيء ولان في اجتماع المثلين ثقلا على اللسان ولما حذفت من المتكلم حذفت من المخاطب والغائب وان لم يلزم المحذور اطرادا للباب (وكذلك حذفت) الهمزة (من الفاعل والمفعول والنهي) غائبا أو حاضرا (والامر الغائب) مع انه لامحذور فيها اتباعا للاصل وهو المضارع وأما الامر الحاضر فلما لم يبق له مناسبة بالمضارع بحذف حرف المضارعة أعيدت الهمزة المحذوفة فلم تجتمع مع همزة الوصل فافهم (وخرج يخرج

فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخرجان يخرجون تخرج تخرجان تخرجن تخرج تخرجان تخرجون تخرجين تخرجان تخرجن أخرج نخرج وكذا مجهوله غير انه بفتح الراء تأمل (تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء) والتخفيف (فيهما) أى فى المصدر الاول والثانى وانما خفف مصدره ولم يكن تابعا لفعله والفعل لمصدره لوجوده كذلك بالاستقراء وقيل حذف التشديد من مصدره ثم عوض الياء عنه دفعا للثقل (فهو مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بكسر الراء) فى الكل اسم فاعل (وذاك مخرج) مخرجان مخرجون مخرجة مخرجتان مخرجات (بفتح الراء) فى الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والامر) أى أمر الحاضر (خرج) خرجا خرجوا خرجى خرجا خرجن (بكسر الراء) فى الكل وأمر الغائب ليخرج ليخرجا ليخرجوا لتخرج لتخرجا ليخرجن بكسر الراء فى الكل وبضم علامة المضارع فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتخرج) لاتخرجا لاتخرجوا لاتخرجى لاتخرجا لاتخرجن (بضم التاء وكسر الراء فيهما) أى فى الامر والنهى وكذا نهى الغائب الا انه بالياء (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والفاعل والمفعول والامر والنهى الا فى المصدر فانه بالتخفيف لما مر (وخاصم) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من باب المفاعلة وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو خاصم خاصما خاصموا خاصمت خاصمتا خاصمن خاصمت خاصمتما خاصمتم خاصمت خاصمتما خاصمتن خاصمت خاصمنا وسيجىء مجهوله فى المتن (يخاصم بكسر الصاد) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى موازن رباعى مجرد من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يخاصمان يخاصمون تخاصم تخاصمان يخاصمن تخاصم تخاصمان تخاصمون تخاصمين تخاصمان تخاصمن أخاصم نخاصم وكذا مجهوله غير انه بفتح الصاد فيه (مخاصمة بفتح الصاد) مصدره أولا (وخصاما بكسر الخاء) مصدره ثانيا وقد زاد البعض فيه مصدرا ثالثا وهو قولهم خيصاما (فهو مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بكسر الصاد فى الكل اسم فاعل (وذاك مخاصم) مخاصمان مخاصمون مخاصمة مخاصمتان مخاصمات بفتح الصاد فى الكل اسم مفعول وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان (والامر) أى أمر الحاضر منه (خاصم) خاصما خاصموا خاصمى خاصما خاصمن بكسر الصاد فى الكل وأمر الغائب ليخاصم ليخاصما ليخاصموا لتخاصم لتخاصما ليخاصمن بكسر الصاد فى الكل أيضا وكذا مجهوله الا انه بفتح الصاد فيه (والنهى) أى نهى الحاضر منه (لاتخاصم) لاتخاصما لاتخاصموا لاتخاصمى لاتخاصما لاتخاصمن (بضم التاء وكسر الصاد) فى الكل والنهى للغائب كذلك الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بفتح الصاد فيه (ومجهول الماضى خوصم الى آخره) خوصما خوصموا خوصمت خوصمتا خوصمن خوصمت خوصمتما خوصمتم خوصمت خوصمتما خوصمتن خوصمت خوصمنا بكسر الصاد وقلب الالف واوا فى الكل وانما أورد مجهول هذا الباب ماضيا ولم يورد مجهول غيره من المزيدات لان مجهوله فى الماضى قد غير صيغته عن صيغة ماضيه معلوما بحيث قلبت الالف واوا بخلاف مجهول غيره حيث لا يكون كذلك بل المغايرة بينهما فى الحركات وكذا مجهول هذا الباب فى المضارع والامر والنهى لايكون مغايرا فى الصيغة بل فى الحركات فاو رد مجهوله

تخريجا) ياء التفعيل مبدلة من الحروف المدغم فيها ونظيره تقضى البازى أصله تقضض (وتخرجة) بتعويض التاء عن الياء (بكسر الراء وفتح التاء فيهما) فى المصدرين (فهو مخرج) بكسر الراء (وذاك مخرج) بفتح الراء (والامر خرج بكسر الراء والنهى لاتخرج بضم التاء) فى النهى (وكسر الراء فيهما) أى فى الامر والنهى (وخاصم يخاصم بكسر الصاد مخاصمة) بفتح الصاد (وخصاما) بكسر الخاء (فهو مخاصم وذاك مخاصم بكسر الصاد فى الاول وفتحها فى الثانى) كما فى معلوم المضارع ومجهوله (والامر خاصم والنهى لاتخاصم) ولما كان فى مجهول ماضى هذا الباب خفاء قال (ومجهول الماضى خوصم) لانه لما ضم ما قبل الالف لزم قلبها واوا

في الماضي ليعلم بذلك التغاير بينه و بين معلومه (مثال الخماسي) سواء كان من مزيد الثلاثي المجرد أو من مزيد الرباعي المجرد (انكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي خماسي من باب الانفعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو انكسر انكسرا انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرت انكسرتما انكسرتم انكسرت انكسرتما انكسرتن انكسرت انكسرنا وكذا مجهوله الا انه يضم الهمزة و يكسر السين فيه و يزاد في آخره حرف الجر (ينكسر) بكسر السين فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو ينكسر ينكسران ينكسرون تنكسر تنكسران ينكسرن تنكسر تنكسران تنكسرون تنكسرين تنكسران تنكسرن أنكسر ننكسر وكذا مجهوله غير انه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (انكسارا) مصدره (فهو منكسر) منكسران منكسرون منكسرة منكسرتان منكسرات (بكسر السين في الكل اسم فاعل (وذاك منكسر به) منكسر بهما منكسر بهم منكسر بها منكسر بهما منكسر بهن بفتح السين في الكل وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير انه لا يزاد في آخره حرف الجر (والامر) أي أمر الحاضر (انكسر) انكسرا انكسروا انكسري انكسرا انكسرن وأمر الغائب لينكسر لينكسرا لينكسروا لتنكسر لتنكسرا لينكسرن بكسر السين فيهما وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تنكسر) لا تنكسرا لا تنكسروا لا تنكسري لا تنكسرا لا تنكسرن بكسر السين في الكل وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يزاد في آخره حرف الجر و يضم حرف المضارعة و يفتح السين فيه (واكتسب) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني متعد مزيد ثلاثي خماسي من باب الافتعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اكتسبا اكتسبوا اكتسبت اكتسبتا اكتسبن اكتسبت اكتسبتما اكتسبتم اكتسبت اكتسبتما اكتسبتن اكتسبت اكتسبنا وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة و بكسر السين (يكتسب) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يكتسبان يكتسبون تكتسب تكتسبان يكتسبن تكتسب تكتسبان تكتسبون تكتسبين تكتسبان تكتسبن أكتسب نكتسب وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح السين فيه و يزاد حرف الجر في آخره (اكتسابا) مصدره (فهو مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بكسر السين في الكل اسم فاعل (وذاك مكتسب) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان مكتسبات بفتح السين في الكل اسم مفعول (والامر) أي أمر الحاضر (اكتسب) اكتسبا اكتسبوا اكتسبي اكتسبا اكتسبن (وأمر الغائب ليكتسب) ليكتسبا ليكتسبوا لتكتسب لتكتسبا ليكتسبن وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع و يفتح السين فيه (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تكتسب) لا تكتسبا لا تكتسبوا لا تكتسبي لا تكتسبا لا تكتسبن ونهي الغائب كذلك غير انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يكسر السين فيه وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا

(ومثال الخماسي انكسر ينكسر بكسر السين انكسارا فهو منكسر والامر انكسر والنهي لا تنكسر بكسر السين في الثلاثة) كما في المستقبل لانه اذرعه (واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب والامر اكتسب والنهي لا تكتسب) الاكتساب مبالغة في الكسب وهو طلب الرزق وأصله الجمع

(واصفر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم مزيد ثلاثي خماسي
من باب الافعلال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اصفر اصفرا
اصفروا اصفرت اصفرتا اصفررن اصفررت اصفررتما اصفررتم اصفررت اصفررتما
اصفررتن اصفررت اصفررنا بالفك على الفتح من جمع المؤنثة الغائبة الى آخره
ومجهوله اصفر به اصفر بهما اصفر بهم اصفر بها اصفر بهما اصفر بهن اصفر بك
اصفر بكما اصفر بكم اصفر بك اصفر بكما اصفر بكن اصفر بي اصفر بنا بضم الهمزة وكسر
الراء الاولى عند الفك وزيادة حرف الجر في آخره (يصفر) وهو فعل مضارع مفرد
مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على
هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يصفر يصفران يصفرون تصفر تصفران
يصفررن تصفر تصفران تصفرون تصفرين تصفران تصفررن أصفر نصفر بفتح الفاء
في الكل وبالتشديد فيما سوى جمع المؤنث فانهما بالفك على الكسر ومجهوله يصفر به
يصفر بهما يصفر بهم يصفر بها يصفر بهما يصفر بهن يصفر بك يصفر بكما يصفر بكم
يصفر بك يصفر بكما يصفر بكن يصفر بي يصفر بنا بضم حرف المضارعة وبزيادة حرف
الجر في آخره (بفتح الفاء فيهما) أي في الماضي والمضارع كما قلنا (اصفرارا)
مصدره (فهو مصفر) مصفران مصفرون مصفرة مصفرتان مصفرات (بفتح الفاء)
في الكل اسم فاعل وهو يصلح للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان (وذاك مصفر به)
مصفر بهما مصفر بهم مصفر بها مصفر بهما مصفر بهن اسم المفعول بفتح الفاء في الكل
أيضا هذا هو الفرق بينهما حال الادغام وعند الفك يفرق بينهما بشئ آخر وهو كسر الراء
الاول للفاعل وفتحها للمفعول مع زيادة حرف الجر في آخره وكذا المصدر الميمي واسما
الزمان والمكان غير أنه لا يزاد في آخرها حرف الجر (والامر اصفر) أي أمر الحاضر
اصفرا اصفروا اصفري اصفرا اصفررن بفك الادغام في جمع المؤنث على الكسر وأمر
الغائب ليصفر ليصفرا ليصفروا لتصفر لتصفرا ليصفررن بفك الادغام في جمع المؤنث
على الكسر أيضا وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد في آخره حرف
الجر (والنهي لا تصفر) أي نهي الحاضر لا تصفر لا تصفرا لا تصفروا لا تصفري لا تصفرا
لا تصفررن بالفك على الكسر ونهي الغائب لا يصفر لا يصفرا لا يصفروا لا تصفر لا تصفرا
لا يصفررن بالفك على الكسر أيضا وكذا مجهوله الا أنه بضم علامة المضارع ويزاد في
آخره حرف الجر (بفتح الفاء فيهما) أي الامر والنهي وبالتشديد في الكل سوى جمع
المؤنثة الغائبة مع ما بعدها في الماضي وجمع المؤنث فقط في غيره فانهما بالفك في الماضي
على الفتح وفي غيره على الكسر كما بينا وكذا التصريف بنون التأكيد معلوما ومجهولا
(وتكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبني لازم لانه مطاوع فعل
مشددة العين مزيد ثلاثي خماسي من باب التفعل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
والمتكلم مطلقا نحو تكسر تكسرا تكسروا تكسرت تكسرتا تكسرن تكسرت تكسرتما
تكسرتم تكسرت تكسرتما تكسرتن تكسرت تكسرنا بفتح السين وتشديده وكذا
مجهوله غير أنه بضم التاء وبكسر السين فيه ويزاد في آخره حرف الجر (يتكسر)
وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من
ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتكسر يتكسران
يتكسرون تتكسر تتكسران يتكسرن تتكسر تتكسران تتكسرون تتكسرين

(واصفر يصفر بفتح الفاء اصفرارا فهو مصفر بفتح الفاء والامر اصفر والنهي لا تصفر بفتح الفاء فيهما) حذفت كسرة الراء الاولى من المضارع وغيره وحركت الثانية بالكسر في الامر والنهي وأدغمت الاولى في الراء الثانية ولا يخفى أن الادغام فيما لم يتصل بآخره نون جمع المؤنث وتاء الخطاب وضمير المتكلم اذ باتصالها يصير ثاني المتجانسين ساكنا البتة فيمتنع الادغام (وتكسر يتكسر

تتكسران تتكسرن أتكسر نتكسر بفتح السين والتشديد أيضا وكذا مجهوله غير أنه
بضم علامة المضارع فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بفتح السين فيهما) أى فى
الماضى والمضارع كما قلنا (تكسرا) مصدره (بضم السين) مع التشديد (فهو
متكسر) متكسران متكسرون متكسرة متكسرتان متكسرات (بكسر السين)
فى الكل اسم فاعل (وذاك متكسر به) متكسر بهما متكسر بهم متكسر بها
متكسر بهما متكسر بهن بفتح السين فى الكل اسم المفعول (والامر) أى أمر
الحاضر (تكسر) تكسرا تكسروا تكسرى تكسرا تكسرن وأمر الغائب
ليتكسر ليتكسرا ليتكسروا لتتكسر لتتكسرا ليتكسرن بفتح السين فى الكل
وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (والنهى)
أى نهى الحاضر (لاتتكسر) لاتتكسرا لاتتكسروا لاتتكسرى لاتتكسرا
لاتتكسرن بفتح السين فى الكل وكذا نهى الغائب غير أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه
بضم علامة المضارع فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (بفتح السين فيهما) أى فى
الامر والنهى كما قلنا وكذا التصريف بنونى التا كيد معلوما ومجهولا (وتصالح) فعل
ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفاعل
وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو تصالح تصالحا تصالحوا تصالحت
تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتما تصالحتم تصالحت تصالحتما تصالحتن تصالحت
تصالحنا بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه تضم التاء وتقلب الالف واوا وتكسر
اللام فيه نحو تصولح تصولحا تصولحوا تصولحت تصولحتا تصولحن تصولحت تصولحتما
تصولحتم تصولحت تصولحتما تصولحتن تصولحت تصولحنا (يتصالح) وهو فعل مضارع
مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس
على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتصالح يتصالحان يتصالحون تتصالح
تتصالحان يتصالحن تتصالح تتصالحان تتصالحون تتصالحين تتصالحان تتصالحن أتصالح
نتصالح بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم حرف المضارعة فيه (بفتح اللام فيهما)
أى فى الماضى والمضارع كما بيناه (تصالحا) مصدره (بضم اللام فهو متصالح) متصالحان
متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات (بكسر اللام) فى الكل اسم الفاعل
(وذاك متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات بفتح اللام فى
الكل اسم مفعول وهذا يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والامر)
أى أمر الحاضر (تصالح) تصالحا تصالحوا تصالحى تصالحا تصالحن (وأمر الغائب
ليتصالح) ليتصالحا ليتصالحوا لتتصالح لتتصالحا ليتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا
مجهوله الا أنه يضم علامة المضارع فيه (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتتصالح)
لاتتصالحا لاتتصالحوا لاتتصالحى لاتتصالحا لاتتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله
غير أنه يضم علامة المضارع فيه وكذا نهى الغائب الا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه
يضم علامة المضارع فيه (بفتح اللام فيهما) أى فى الامر والنهى كما بيناه وكذا
التصريف بنونى التا كيد معلوما ومجهولا (وأما ادثر واثاقل فاصل الاول تدثر) معناه
تغطى بثوبه وهو لازم (كتكسر وأصل الثانى تثاقل كتصالح فادغمت التاء فيهما)
أى فى ادثر واثاقل (فيما بعدها) أى أدغمت التاء فى الدال فى الاول وأدغمت فى الثاء
فى الثانى لقرب مخرج التاء من الدال والثاء وفيه نظر لان التاء لاتدغم فى الدال

بفتح السين تكسرا بضم السين فهو
متكسر بكسر السين) تعرض لكسرها
لئلا يظن أنه كسين المستقبل (والامر
تكسر والنهى لاتتكسر بفتح السين
فيهما) كما فى المستقبل (وتصالح يتصالح
بفتح اللام تصالحا بضم اللام فهو متصالح
بكسر اللام وذاك متصالح بفتح اللام)
أى متصالح منه لان تصالح لازم لكن
باب تفاعل قد يتعدى فيجىء المفعول
به بلا واسطة نحو متشارك فذكر صيغة
المفعول اشارة الى هذا (والامر
تصالح والنهى لاتتصالح بفتح اللام
فيهما) ولما كان من باب التفعل
والتفاعل صيغتان خفيتان محتاجتان
الى البيان أصلا وتصريفا قال (واما ادثر)
معناه تلفف فى الدثار وهو ثياب فوق
الشعار وهو الثوب الذى يلى الجسد
(واثاقل فاصل الاول تدثر كتكسر
وأصل الثانى تثاقل كتصالح فادغمت
التاء فيهما) أى فى تدثر وتثاقل (فيما
بعدهما) أى الدال والثاء بعد قلب
التاء اياهما واسكان أول المتجانسين
والظاهر وذلك لم يتعرض له

والثاء حال كونها تاء الابعد قلبها دالا وثاء فالاولى أن يقال فادغمت الثاء فيهما بعد قلبها
دالا وثاء (ثم أدخلت همزة الوصل لم يمكن الابتداء بها لان الساكن لا يبتدأ به وتصريفه)
أي تصريف كل واحد من هذين البناءين (ادثر) بفتح الثاء وهو فعل ماض مفرد
مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبني مزيد ثلاثي خماسي من باب التفعل
لامن افتعل مشدد العين نص على ذلك ابن جني الا ان التشديد قد يحذف من الثاء لالتقاء
الساكنين عند ادغام الدال في الدال وكذا في مضارعه وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والمتكلم مطلقا نحو ادثر ادثرا ادثروا ادثرت ادثرتا ادثرن ادثرت ادثرتما ادثرتم
ادثرت ادثرتما ادثرتن ادثرت ادثرنا وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة وكسر الثاء ويزاد
في آخره حرف الجر نحو ادثر عليه ادثر عليهما ادثر عليهم ادثر عليها ادثر عليهما ادثر
عليهن ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكم ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكن ادثر علي ادثر
علينا (يدثر) بفتح الثاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم
معرب مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
والمتكلم مطلقا نحو يدثران يدثرون تدثر تدثران يدثرن تدثر تدثران تدثرون تدثرين
تدثران تدثرن أدثر ندثر وكذا مجهوله الا انه بضم علامة المضارع فيه ويزاد في آخره
حرف الجر (بفتح الثاء فيهما) أي في الماضي والمضارع كما بينا (ادثرا) مصدره
(بـ) كسر الهمزة و(ضم الثاء فهو مدثر) مدثران مدثرون مدثرة مدثرتان مدثرات
(بكسر الثاء) في الكل اسم الفاعل (وذاك مدثر عليه) مدثر عليهما مدثر عليهم
مدثر عليها مدثر عليهما مدثر عليهن (بفتح الثاء) في الكل اسم المفعول وكذا المصدر
الميمي واسما الزمان والمكان الا انه لا يزاد في آخرها حرف الجر (والامر) أي أمر
الحاضر (ادثر) ادثرا ادثروا ادثري ادثرا ادثرن وأمر الغائب ليدثر ليدثرا ليدثروا
لتدثر لتدثرا ليدثرن بفتح الثاء في الكل وكذا مجهوله غير انه بضم علامة المضارع فيه
ويزاد في آخره حرف الجر (والنهي) أي نهي الحاضر (لاتدثر) لاتدثرا لاتدثروا
لاتدثري لاتدثرا لاتدثرن وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم علامة
المضارع فيه مع زيادة حرف الجر في آخره (بفتح الثاء والدال فيهما) أي في الامر
والنهي كما قلنا (والتشديد في الجميع) أي في الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل
والمفعول والامر والنهي وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا (واثاقل)
هو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني مزيد ثلاثي خماسي من باب
التفاعل لامن افاعل مشددة الفاء نص على ذلك ابن جني وقس على هذا الباقي من
التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اثاقل اثاقلا اثاقلوا اثاقلت اثاقلتا اثاقلن اثاقلت اثاقلتما
اثاقلتم اثاقلت اثاقلتما اثاقلتن اثاقلت اثاقلنا بفتح القاف في الكل وكذا مجهوله الا انه
بضم الهمزة وتقلب الالف واوا ويزاد في آخره حرف الجر فيه نحو اثوقل عليه اثوقل
عليهما اثوقل عليهم اثوقل عليها اثوقل عليهما اثوقل عليهن اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل
عليكم اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكن اثوقل علي اثوقل علينا (يثاقل) بفتح الثاء
والقاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي
خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو
يثاقلان يثاقلون تثاقل تثاقلان يثاقلن تثاقل تثاقلان تثاقلون تثاقلين تثاقلان تثاقلن
اثاقل نثاقل وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد في آخره حرف

(ثم ادخلت همزة الوصل لم يمكن الابتداء
بها) أي بسبب الهمزة (لان الساكن
لا يبتدأ به) فالهمزة في أولهما للابتداء
لا للبناء فلذا لم يعدا سداسيا (وتصريفه)
أي تصريف كل منهما على الترتيب
(ادثر يدثر بفتح الثاء فيهما ادثرا
بضم الثاء فهو مدثر بكسر الثاء وذاك
مدثر بفتح الثاء والامر ادثر والنهي
لاتدثر بفتح الثاء فيهما والدال
مشددة في الجميع واثاقل يثاقل

الجر (بفتح القاف فيهما) أى فى الماضى والمضارع كما بينا (اثاقلا) مصدره (بضم
القاف فهو مثاقل) مثاقلان مثاقـلون مثاقلة مثاقلتان مثاقـلات (بكسر القاف)
فى الكل اسم الفاعل (وذاك مثاقل عليه) مثاقل عليهما مثاقل عليهم مثاقل عليها
مثاقل عليهـما مثاقل عليهن (بفتح القاف) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى
واسما الزمان والمكان الا انه لا يزاد فى آخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر
(اثاقل) اثاقلا اثاقلوا اثاقلى اثاقلا اثاقلن وأمر الغائب ليثاقل ليثاقـلا ليثاقلوا لتثاقل
لتثاقلا ليثاقلن بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة فيه
ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تثاقل) لا تثاقلا لا تثاقلوا
لا تثاقلى لا تثاقلا لا تثاقلن وكذا نهى الغائب الا انه بالياء كما مر غير مرة وكذا مجهوله
غير انه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح القاف فيهما) أى
فى الامر والنهى (والثاء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والمصدر
واسم الفاعـل والمفعول والامر والنهى واسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى
(وتدحرج) فعـل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد رباعى
خماسى من باب التفعلل وقس على هـذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو
تدحرجا تدحرجوا تدحرجت تدحرجتا تدحرجن تدحرجت تدحرجتما تدحرجتم
تدحرجت تدحرجتما تدحرجتن تدحرجت تدحرجنا بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله
الا انه بضم حرف المضارعـة وبكسر الراء فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (يتدحرج)
بفتح الراء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعى
خماسى من ذلك الباب وقس على هـذا الباقى من التثنيـة والجمع والمتكلم مطلقا
نحو يتدحرجان يتدحرجون تتدحرج تتدحرجان يتدحرجن تتدحرج تتدحرجان
تتدحرجون تتدحرجين تتدحرجان تتدحرجن أتدحرج نتدحرج وكذا مجهوله الا انه
بضم حرف المضارعة فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (بفتح الراء فيهما) أى فى الماضى
والمضارع (تدحرجا) مصدره (بضم الراء فهو متدحرج) متدحرجان متدحرجون
متدحرجة متدحرجتان متدحرجات (بكسر الراء) فى الكل اسم الفاعـل (وذاك
متدحرج به) متدحرج بهما متدحرج بهم متدحرج بها متدحرج بهما متدحرج بهن
(بفتح الراء) فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان
الا انه لا يزاد فى آخره حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (تدحرج) تدحرجا
تدحرجوا تدحرجى تدحرجا تدحرجن وأمر الغائب ليتدحرج ليتدحرجا ليتدحرجوا
لتتدحرج لتتدحرجا ليتدحرجن بفتح الراء فى الكل وكذا مجهوله غير انه بضم
علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر
(لا تتدحرج) لا تتدحرجا لا تتدحرجوا لا تتدحرجى لا تتدحرجا لا تتدحرجن بفتح
الراء فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة
فيه ويزاد فى آخره حرف الجر كما مر غير مرة (بفتح الراء فيهما) أى فى الامر والنهى كما
ذكرنا وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (مثال السداسى استغفر) وهو
فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب
استفعل وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو استغفرا استغفروا
استغفرت استغفرتا استغفرن استغفرت استغفرتما استغفرتم استغفرت استغفرتما

بفتح القاف والثاء اثاقلا بضم القاف فهو
مثاقـل بكسر القاف وذاك مثاقـل بفتح
القاف والامر اثاقل والنهى لا تثاقل بفتح
القاف فيهما والثاء مشـددة فى الجميع)
ومن الخماسى ما زيد عـلى الرباعى
(و) تصريفـه (تدحرج يتدحرج
تدحرجا بضم الراء فهو متـدحرج بكسر
الراء والامر تدحرج والنهى لا تتدحرج
بفتح الراء فيهما ومثال السـداسى استغفر

استغفرتن استغفرت استغفرنا وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة والتاء و بكسر العين فيه
(يستغفر بكسر الفاء) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد
معرب مزيد ثلاثى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع
والمتكلم مطلقا نحو يستغفران يستغفرون تستغفر تستغفران يستغفرن تستغفر
تستغفران تستغفرون تستغفرين تستغفران تستغفرن أستغفر نستغفر وكذا مجهوله
غير انه بضم علامة المضارع و بفتح الفاء فيه (استغفارا) مصدره (فهو مستغفر)
مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات (بكسر الفاء) فى الكل اسم
الفاعل (وذاك مستغفر) مستغفران مستغفرون مستغفرة مستغفرتان مستغفرات
(بفتح الفاء) فى الكل اسم المفعول (والامر) أى أمر الحاضر (استغفر) استغفرا
استغفروا استغفرى استغفرا استغفرن وأمر الغائب ليستغفر ليستغفرا ليستغفروا
لتستغفر لتستغفرا ليستغفرن بكسر الفاء فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم الياء
و بفتح الفاء (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتستغفر) لاتستغفرا لاتستغفروا
لاتستغفرى لاتستغفرا لاتستغفرن بكسر الفاء فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء
و بكسر الفاء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح ماقبل آخره فيه (بكسر
الفاء فيهما) أى فى الامر والنهى كما بينا (واشهاب) بتشديد الباء وهو فعل ماض مفرد
مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى سداسى من باب الافعيلال
وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اشهابا اشهابوا اشهابت
اشهابتا اشهاببن اشهاببت اشهاببتما اشهاببتم اشهاببت اشهاببتما اشهاببتن اشهاببت
اشهاببنا بالفك مع الفتح من جمع المؤنثة الغائبة الى آخره وكذا مجهوله الا انه تضم
الهمزة وتقلب الالف واوا فيه و يزاد حرف الجر فى آخره (يشهاب) بتشديد الباء
وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى سداسى من
ذلك الباب وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يشهابان يشهابون
تشهاب تشهابان يشهاببن تشهاب تشهابان تشهابون تشهاببن تشهابان تشهاببن أشهاب
نشهاب وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (اشهيبابا)
مصدره (فهو مشهاب) مشهابان مشهابون مشهابة مشهابتان مشهابات بتشديد الباء فى
الكل اسم الفاعل وهو يصلح للمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا وذاك مشهاب به
مشهاب بهما مشهاب بهم مشهاب بها مشهاب بهما مشهاب بهن بتشديد الباء فى الكل اسم
المفعول (والامر) أى أمر الحاضر (اشهاب) اشهابا اشهابوا اشهابى اشهابا اشهاببن
وأمر الغائب ليشهاب ليشهابا ليشهابوا لتشهاب لتشهابا ليشهاببن بتشديد الباء فى الكل
سوى جمع المؤنث وكذا مجهوله الا انه بضم علامة المضارع فيه و يزاد حرف الجر فى آخره
(والنهى) أى نهى الحاضر (لاتشهاب) لاتشهابا لاتشهابوا لاتشهابى لاتشهابا
لاتشهاببن بالتشديد فى الكل غير جمع المؤنث وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا
مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة فيه و يزاد فى آخره حرف الجر (بتشديد الباء فى
الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسمى الفاعل والمفعول والامر والنهى وفى
هذه العبارة تسامح لان تشديد الباء فى الماضى فيما قبل جمع المؤنثة الغائبة وما
سواها بالفك وفى المضارع والامر والنهى فيما سوى جمع المؤنث (الا فى المصدر)
فانه بلا تشديد الباء وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (واغدودن)

يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر
بكسر الفاء وذاك مستغفر بفتح الفاء
والامر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر
الفاء فيهما و) تصريف الافعيلال
(اشهاب) يقال اشهاب الرأس اذا غلب
بياضه على السواد (يشهاب اشهيبابا)
الياء مقلوب من ألف الماضى بانكسار
ماقبلها كما أشير اليه (فهو مشهاب والامر
اشهاب والنهى لاتشهاب) بتحريك
آخر الامر والنهى للادغام فسكونهما
تقديرى (بتشديد الباء فى الجميع) مما
ذكر (الا فى المصدر) لفصل الالف بين
المتجانسين قدم تصريف هذا الباب على
مابعده مع تأخر ذكره فى مقام الاجمال
لان احتياجه الى بيان تصريفه أشد من
اخواته لخفائه (و) تصريف الافعيعال
(اغدودن) يقال اغدودن شعره
اذا طال واسترسل

بفتح الدالين معناه طال الشعر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم
لازم مبني مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعيعال وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والمتكلم مطلقا نحو اغدودن اغدودنا اغدودنوا اغدودنت اغدودنتا اغدودن
اغدودنت اغدودنتما اغدودنتم اغدودنت اغدودنتما اغدودنتن اغدودنت اغدودنا
وكذا مجهوله الا انه تضم الهمزة والدال الاولى وتكسر الدال الثانية و يزاد حرف
الجر في آخره (يغدودن) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم
معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع
والمتكلم مطلقا نحو يغدودن يغدودنان يغدودنون تغدودن تغدودنان يغدودن تغدودن
تغدودنان تغدودنون تغدودنين تغدودنان تغدودن أغدودن نغدودن (بكسر الدال
الثانية) في الكل (اغديدانا) مصدره بفتح الدال الثانية والاصل فيه اغدودانا بكسر
الدال وسكون الواو قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار اغديدانا (فهو
مغدودن) مغدودنان مغدودنون مغدودنة مغدودنتان مغدودنات بكسر الدال الثانية
في الكل اسم الفاعل (وذاك مغدودن) عليه مغدودن عليهما مغدودن عليهم مغدودن
عليها مغدودن عليهما مغدودن عليهن بفتح الدال الثانية في الكل اسم المفعول وكذا المصدر
الميمي واسما الزمان والمكان الا انها لا يزاد في آخرها حرف الجر (والامر) أي أمر
الحاضر (اغدودن) اغدودنا اغدودنوا اغدودني اغدودنا اغدودن وأمر الغائب
ليغدودن ليغدودنا ليغدودنوا لتغدودن لتغدودنا ليغدودن بكسر الدال الثانية في الكل
وكذا مجهوله الا انه يضم علامة المضارع ويفتح الدال الثانية و يزاد في آخره حرف الجر
(والنهي) أي نهي الحاضر (لاتغدودن) لاتغدودنا لاتغدودنوا لاتغدودني لاتغدودنا
لاتغدودن بكسر الدال الثانية أيضا وكذا نهي الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه
يضم حرف المضارعة ويفتح الدال الثانية فيه و يزاد في آخره حرف الجر (بكسر الدال
الثانية فيهما) أي في الامر والنهي وكذا التصريف بنوني التاكيد معلوما ومجهولا
(واجلوذ) بتشديد الواو وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني
مزيد ثلاثي سداسي من باب الافعوال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم
مطلقا نحو اجلوذ اجلوذا اجلوذوا اجلوذت اجلوذتا اجلوذن اجلوذت اجلوذتما اجلوذتم اجلوذت
اجلوذتما اجلوذتن اجلوذت اجلوذنا وكذا مجهوله الا انه بضم الهمزة و بكسر الواو فيه
و يزاد في آخره حرف الجر (يجلوذ) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح
سالم لازم معرب مزيد ثلاثي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية
والجمع والمتكلم مطلقا نحو يجلوذ يجلوذان يجلوذون تجلوذ تجلوذان يجلوذن تجلوذ تجلوذان
تجلوذون تجلوذين تجلوذان تجلوذن أجلوذ نجلوذ (بكسر الواو) في الكل وكذا مجهوله
غير انه بضم حرف المضارعة و يفتح الواو فيه و يزاد في آخره حرف الجر (اجلواذا)
مصدره (بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ) مجلوذان مجلوذون مجلوذة مجلوذتان مجلوذات
بكسر الواو في الكل اسم الفاعل (وذاك مجلوذ به) مجلوذ بهما مجلوذ بهم مجلوذ بها
مجلوذ بهما مجلوذ بهن بفتح الواو في الكل اسم المفعول وهكذا المصدر الميمي واسما الزمان
والمكان الا أنها بلا زيادة حرف الجر في آخرها (والامر) أي أمر الحاضر (اجلوذ)
اجلوذا اجلوذوا اجلوذي اجلوذا اجلوذن وأمر الغائب ليجلوذ ليجلوذا ليجلوذوا لتجلوذ
لتجلوذا ليجلوذن بكسر الواو في الكل وكذا مجهوله غير انه بضم حرف المضارعة و يفتح

(يغدودن بكسر الدال الثانية اغديدانا)
أصله اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ماقبلها (فهو مغدودن والامر
اغدودن والنهي لاتغدودن بكسر الدال
الثانية في) الكلمات (الثلاث) وهي
الفاعل والامر والنهي (و) تصريف
الافعوال (اجلوذ يجلوذ) بكسر الواو
(اجلواذا فهو مجلوذ والامر اجلوذ

الواوفيه و يزادفى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتجلوذ) لاتجلوذا لاتجلوذوا لاتجلوذى لاتجلوذا لاتجلوذن بكسر الواو فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة و يفتح الواو فيه و يزادفى آخره حرف الجر (بكسر الواو فيهما) أى فى الامر والنهى (والواو مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع واسمى الفاعل والمفعول والامر والنهى وكذا التصريف بنونى التا كيد معلوما ومجهولا (واسحنكك) بفتح الكافين معناه زاد السواد والظلمة وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلال وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اسحنككا اسحنككوا اسحنككت اسحنككتا اسحنككن اسحنككت اسحنككتما اسحنككتم اسحنككت اسحنككتما اسحنككتن اسحنككت اسحنككنا وكذا مجهوله الا انه تضم الهمزة وتكسر الكاف الاولى و يزادفى آخره حرف الجر (يسحنكك) فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسحنككان يسحنككون تسحنكك تسحنككان يسحنككن تسحنكك تسحنككان تسحنككون تسحنككين تسحنككان تسحنككن أسحنكك نسحنكك (بكسر الكاف الاولى) فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة وتفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (اسحنكاكا) مصدره (فهو مسحنكك) مسحنككان مسحنككون مسحنككة مسحنككتان مسحنككات بكسر الكاف الاولى فى الكل اسم الفاعل وذاك مسحنكك به مسحنكك بهما مسحنكك بهم مسحنكك بها مسحنكك بهما مسحنكك بهن بفتح الكاف الاولى فى الكل اسم المفعول وكذا المصدر الميمى واسما الزمان والمكان الا انه لايزادفى آخره حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اسحنكك) اسحنككا اسحنككوا اسحنككى اسحنككا اسحنككن وأمر الغائب ليسحنكك ليسحنككا ليسحنككوا لتسحنكك لتسحنككا ليسحنككن بكسر الكاف الاولى فى الكل وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة و يفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتسحنكك) لاتسحنككا لاتسحنككوا لاتسحنككى لاتسحنككا لاتسحنككن بكسر الكاف الاولى فى الكل وكذا نهى الغائب الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه بضم حرف المضارعة وتفتح الكاف الاولى فيه و يزادفى آخره حرف الجر (بكسر الكاف الاولى فيهما) أى فى الامر والنهى وكذا التصريف بنونى التا كيد معلوما ومجهولا (واسلنقى) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى مزيد ثلاثى ملحق رباعى باحرنجم سداسى من باب الافعنلاء وقس على هذا الباقى من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اسلنقيا اسلنقوا اسلنقت اسلنقتا اسلنقين اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتم اسلنقيت اسلنقيتما اسلنقيتن اسلنقيت اسلنقينا بفتح القاف فى الكل وأصل اسلنقوا اسلنقيوا استثقلت الضمة على الياء لكونها أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة فحذفت فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت الياء فبقى اسلنقوا وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان الالف المقلوبة والواو فحذفت الالف فبقى اسلنقوا وكذا الاعلال فى اسلنقت

والنهى لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاث والواو مشددة فى الجميع) ومن السداسى الملحق بمزيد الرباعى باب الافعنلال (و) تصريفه (اسحنكك) يقال اسحنكك الليل اذا اسود وأظلم (يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والامر اسحنكك والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف فى الثلاث) ومنه باب الافعنلاء (و) تصريفه (اسلنقى) بكتابة الالف على صورة الياء للدلالة على انها مقلوبة من الياء دون الواو

واسلنقيتا (يسلنقي) بكسر القاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثي ملحق باحرنجم سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو يسلنقي يسلنقيان يسلنقون تسلنقي تسلنقيان يسلنقين تسلنقي تسلنقيان تسلنقون تسلنقين تسلنقيان تسلنقين أسلنقي نسلنقي وأما يسلنقون وتسلنقون فانهما في الاصل يسلنقيون وتسلنقيون نقلت حركة الياء الى القاف فيهما بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فبقي يسلنقون وتسلنقون وأصل تسلنقين في المفردة المخاطبة تسلنقيين فاستثقلت الكسرة على الياء لتوالي الكسرات الى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى الساكنان الاولى الياء الناقصة والاخرى ياء الضمير فحذفت الياء الناقصة فصار تسلنقين وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف الجر (اسلنقاء) مصدره وهو في الاصل اسلنقايا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الالف الزائدة في الطرف فصار اسلنقاء (فهو مسلنق) مسلنقيان مسلنقيون مسلنقية مسلنقيتان مسلنقيات بكسر القاف في الكل اسم الفاعل وأصل مسلنق مسلنقي أعل كاعلال قاض وأصل مسلنقون مسلنقيون واعلاله كاعلال تسلنقون وقد مر آنفا (وذاك مسلنقى عليه) مسلنقى عليهما مسلنقى عليهم مسلنقى عليها مسلنقى عليهما مسلنقى عليهن بفتح القاف في الكل في اسم المفعول وكذا المصدر الميمي واسما الزمان والمكان غير أنه لا يزاد في أواخرها حرف الجر (والامر) أي أمر الحاضر (اسلنق) اسلنقيا اسلنقوا اسلنقي اسلنقيا اسلنقين وأصل اسلنقوا واسلنقي اسلنقيوا واسلنقيي واعلالهما كما مر في المضارع تأمل وأمر الغائب ليسلنق ليسلنقيا ليسلنقوا لتسلنق لتسلنقيا ليسلنقين وأصل ليسلنقوا ليسلنقيوا واعلاله كما مر في المضارع وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف الجر (والنهي) أي نهي الحاضر (لا تسلنق) لا تسلنقيا لا تسلنقوا لا تسلنقي لا تسلنقيا لا تسلنقين وأصل لا تسلنقوا لا تسلنقيوا بكسر القاف وضم الياء استثقلت الضمة على الياء كما مر في اسلنقوا أولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فنقلت الضمة الى القاف بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان الياء والواو فحذفت الياء فصار لا تسلنقوا بضم القاف وأصل لا تسلنقي لا تسلنقيي بكسر القاف والياء الاولى استثقلت الكسرة على الياء لتوالي الكسرات الى الستة تأمل فحذفت الكسرة فالتقى الساكنان ياء النقص و ياء الضمير فحذفت ياء النقص فصار لا تسلنقي وهذان الاعلالان وان مرا في المضارع ولكن بينهما هنا للتوضيح وكذا نهي غائبه الا انه بالياء وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة و يفتح القاف فيه و يزاد في آخره حرف الجر (بكسر القاف فيهما) أي في الامر والنهي وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا (واقشعر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبني مزيد رباعي سداسي من باب الافعلال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو اقشعر اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعررت اقشعررتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا بالادغام الى جمع المؤنثة الغائبة ومن هنالك الى آخره بالفك مع الفتح تأمل وكذا مجهوله الا انه يضم الهمزة والشين و يكسر العين فيه و يزاد في آخره حرف الجر (يقشعر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعي سداسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا

(يسلنق) بسكون الياء بان حذفت الضمة لاستثقالها على الياء وعلى هذا تسلنق واسلنق (اسلنقاء) بانقلاب الياء همزة (فهو مسلنق) أصله مسلنقي استثقلت الضمة على الياء فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وأعطي التنوين لما قبلها (والامر اسلنق والنهي لا تسلنق) بحذف الياء فيهما علامة للوقف والجزم (بكسر القاف في الثلاث) أي الفاعل والامر والنهي ومن السداسي المزيد فيه على الرباعي باب الافعلال (و) تصريفه (اقشعر يقشعر بكسر العين

اقشعرارا بسكون العين فهو مقشعر والامر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر العين فى الثلاث والراء مشددة فى الجميع الافى المصدر) لفصل الالف بين المتجانسين ومنه باب الافعلال (و) تصريفه (احرنجم يحرنجم بكسر الجيم احرنجاما فهو محرنجم والامر احرنجم والنهى لاتحرنجم بكسر الجيم فى الثلاث) أخر تصريفه عن اقشعر لان المشددة أحوج الى بيان تصريفه فكان أقدم فى مقام التصريف وفى بعض النسخ لم يذكر تصريف احرنجم ووجهه الاكتفاء بما مر *(فصل فى الفوائد)* المتعلقة بالافعال السابقة والابواب السابقة فكان ماذكر فى هذا الفصل تتمة لما سبق فلذا أخره (اللازم) من الافعال وهو مالم يتجاوز الى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز اليه (باحد ثلاثة أسباب) أى أسباب وجودية بقرينة (٦٢) ذكر السبب العدمى بعدها على أنه لاحصر فى الكلام فلا ينفى سببية شئ آخر (بزيادة) بدل من قوله باحد الخ بدل البعض (فى أوله) أى فى أول اللازم بخلاف همزة اقشع فانها زائدة على المتعدى وهى للصيرورة على ماذكره الشريف يقال قشعت الريح السحاب أى فرقتها فاقشع أى صار ذا قشع وتفرق اذلم يثبت فى اللغة مجىء أفعل مطاوعا ونقل أبو الحسن الجاربردى عن الكشاف انه لاشئ من بناء أفعل مطاوعا ولا يتيقن نحو هذا الاجلة كتاب سيبويه فقولهم كببته فاكب من باب انفض الامر ومعناه دخل فى الكب أو صار ذا كب وكذا اقشع السحاب اذا دخل فى القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع الى هنا كلامه (وتشديد عينه) أى عين اللازم لايخفى ان قوله اللازم يصير متعديا قضية مهملة فى قوة الجزئية فليس هو بقانون كلى حتى يرد عليه نحو أصبح الرجل وموت الابل (وحرف الجر فى آخره) فى أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد العين نظرا الى قرب معطوفه ومقتضى السياق مااخترناه

(اللازم) أى بعض اللازم وانما لم نحمل اللام على الاستغراق لعدم الامكان لان بعض اللازم لايدخل عليه هذه الاسباب فضلا عن التعدية بها او بعضها لايصير بها متعديا نحو امشى الرجل وموتت الابل

اعلم أن المتعدى معنيين ماجاوز فعل فاعله الى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الاطلاق ومايتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدى الى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة الى الاول والثانى متعديا بنفسه وبالنسبة الى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لايراد الاعند بيان المتعدى اليه وبه وحروف الجر كلها من أسباب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الاول والمراد بالمتعدى ههنا هو المعنى الاول بدلالة عد الهمزة والتشديد من أسبابه فلابد من تخصيص قوله وحروف الجر بالباء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولايجىء المفعول به والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر فتامل قوله

الحروف

نحو يقشعران يقشعرون تقشعر تقشعران يقشعرن تقشعر تقشعران تقشعرون تقشعرين تقشعران تقشعرن أقشعر نقشعر بكسر العين والادغام فى الكل سوى جمع المؤنث فانها بالفك على الكسر وكذا مجهوله الا أنه يضم حرف المضارعة ويفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (اقشعرارا) مصدره (بسكون العين) بلا ادغام لان لالف قد وقعت فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه فلاندغم أولاهما فى الاخرى (فهو مقشعر) مقشعران مشقعرون مقشعرة مقشعرتان مقشعرات بكسر العين فى الكل اسم الفاعل (وذاك مقشعر به) مقشعر بهما مقشعر بهم مقشعر بها مقشعر بهما مقشعر بهن بفتح العين والادغام فى الكل اسم المفعول وهذا متروك فى كثير من النسخ والصواب عدم تركه وكذا المصدر الميمى واسما لزمان والمكان الا انه لايزاد فى آخرها حرف الجر (والامر) أى أمر الحاضر (اقشعر) اقشعرا اقشعروا اقشعرى اقشعرا اقشعررن وأمر الغائب ليقشعر ليقشعرا ليقشعروا لتقشعر لتقشعرا ليقشعررن وكذا مجهوله الا انه يضم حرف المضارعة وتفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لاتقشعر) لاتقشعرا لاتقشعروا لاتقشعرى لاتقشعرا لاتقشعررن ونهى الغائب كذلك الا انه بالياء وكذا مجهوله غير انه يضم حرف المضارعة ويفتح العين فى الكل ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر العين فيهما) أى فى الامر والنهى (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والامر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الزمان والمكان واسمى الفاعل والمفعول (الافى المصدر) فانه بلا تشديد الراء كما مر وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا

(فصل فى الفوائد) (اللازم) أى الفعل اللازم وهو مايلازم الفاعل ولايتجاوز الى المفعول به (يصير متعديا) وهو مايتجاوز الى المفعول به (باحد ثلاثة أسباب بزيادة الهمزة فى أوله) لكن هذا ليس على اطلاقه بل توجد همزة مزيدة فى أول بعض الافعال المتعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فاقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير اليها بقيد وهو عدم كونها للمطاوعة كما فى هذا المثال فاذا جعلته لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا اذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه وبتشديد عين الفعل المتعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر فى آخره) أى اذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد فى أوله همزة ليست للمطاوعة أو فى عينه تضعيفا أو فى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه

الحروف متعديا وانما اختص هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخرجته وخرجته وخرجت به من الدار) هذا قيد لكل ماسبق من الامثلة فان هذه الامثلة فى الاصل خرجت وهو لازم فلما زادت الهمزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف الا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وبحرف الجر لاتختص به بل يوجد فيه وفى غيره أيضا نحو ذهبت بزيد وانطلقت به والى هذا أشار الزنجانى بقوله وبحرف الجر فى الكل ثم أورد هذين المثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتلميذه قوله

تعدية اللازم ياحزنا * بالباء والتشديد والهمزنا
وان أردت جعله متعديا * همز وتضعيف خصتا ثلاثيا

(ويحذف التاء من تفعلل مكررة اللام) أى يصير تفعلل متعديا بحذف التاء منه لانه عند ذلك كان مجردا رباعيا وهو متعد وفيه نظر لان الرباعى لايختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم الا أن يقال هذا بالنظر الى الاغلب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لانه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد فى عينه بعدما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الاول أن تفعل مشدد العين لايختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مر بيانه فى صدر الكتاب عند عد الابواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى انه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدد العين وهو لايختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموتت الابل وخرج زيد الاولان لازمان لانهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم الا أن يقال هذا بالنظر الى الاغلب أيضا يعنى اللازم غالب فى تفعل والتعدية غالبة فى فعل تأمل (والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لانه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لانه فى أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالاسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تأمل (وبنقله) أى بنقل الفعل المتعدى (الى باب انكسر) يصير لازما أيضا لان انكسر من باب انفعل وهو لازم لانه للمطاوعة فيصير الفعل المتعدى المنقول اليه للمطاوعة أيضا كنقل كسر الى انكسر وقطع الى انقطع ونحوهما واعلم أن فى قوله وبنقله الى باب انكسر تساهلا والاولى أن يقال الى باب انفعل لان انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الموزون فى مقام الوزن يوهم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد ههنا ليس بمنحصر فى لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجانى فى شرحه اذا أردت أن تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه أن ترده الى باب انفعل ثم قال أو الى افتعل أو الى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما فى افتعل فلأنه

(نحو أخرجته وخرجته وخرجت به) والمعنى فى الكل صيرته خارجا (من الدار) أشار بايراده الى ان تعدية اللازم بالجار على وجهين أحدهما بتضمن معنى التصيير لذلك اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما بمجرد الوصلة الى المجرور والمتعلق معنى وهذا يحصل باى حرف جر كان وأما الهمزة والتشديد فتعديتهما بالمعنى الاول لاغير الا انهما قد يزادان على المتعدى لتحصيل مفعول آخر نحو احفرته بئرا وعلمته القرآن وماذكره الزنجانى من ان الهمزة والتشديد مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ماذكرناه ثم قيل ومن أسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت الخبر وألف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (ويحذف التاء) شروع فى السبب العدمى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء المطاوعة (من تفعلل وتفعل مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر الى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم وضعه لكنه راعى تقديم العين على اللام وانما تعديا بحذف تاء المطاوعة لانهما لاتزيد على اللام فلا يقال تدربج وتموت بل على المتعدى نحو تدحرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد الفعل الى تعديه فلا اشكال بمثل تعلمته لان المراد بتفعل ماهو اللازم على انه بحذف التاء يتعدى الى مفعول آخر فهو بالنسبة اليه تحول من اللازم الى التعدية (والمتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) كهمزة اكرم (ونقله) أى نقل المتعدى مطلقا (الى باب انفعل) نحو انكسر فان هذا الباب للمطاوعة وهى لازم فيصير المتعدى المنقول اليه لازما لامحالة وخص هذا الباب بالذكر مع ان باب افعل أيضا مختص باللازم لان بناءه لمبالغة اللازم فلا يوجد متعد ينقل الى مثل هذا الباب

(والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل الى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللام فيها الاستغراق العرفى لعدم امكان الحقيقى بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا التعديته لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى الى الشئ فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه اذ لو أضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو أضيف اليه الوجوب يسمى علة والتشديد فى نحو علم غير مفض الى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وان كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لافضائه اليه فى الجملة وهمزة اعلم وان كان سببا للتعدية الى الثالث ولذا يزول بزواله لكن ليس سببا للتعدية المراد ههنا قوله

(و باب فعال يصير لازما بزيادة التاء في أوله) يعني كما كان حذف التاء يكون سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا اللازم ولخفاء لزوم أحد المعنيين بالآخر صرح بذكره ولم يكتف بقوله ويحذف التاء من تفعل ولم يقل وينقل فعال الى تفعال لان تفعال فرعه وليس باصل كالمكسر (ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تتمة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (المجهول من اللازم) لان اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن والالتباس وهم رجوعه الى المجهول (من الافعال وهو ما لا يحتاج الى المفعول به) اذ بدونه يتم تعقل نسبته الى الفاعل واذا لم يحتج الى المفعول به لا يبنى له الفعل فلا يجيء من اللازم المجهول ولا لظهام ذلك مما ذكرنا كما اكتفى به (و) أما (المتعدى) فهو (بخلافه) حيث يحتاج الى المفعول به في تعقل نسبته الى الفاعل (٦٤) قيل في معرفة المتعدى واللازم ضابطة وهي ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل بعضو واحد أوقلب أو حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والا فمتعد وقيد المفعول بقوله به لان المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعه يجيء من اللازم أيضا لان كلا منها لمزيد الافادة في الكلام لا للاحتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا الى أحدهما بالقيام والى الآخر بالوقوع (نحو ناضلته) أي راميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه للمشاركة (الا قليلا) أي قليلا لا يكون بناؤه للواحد (نحو طارقت النعل) أي كسرته (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق (و باب تفاعل) أيضا (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) قوله (تصاعدا) في موضع الحال أي فيه ترقى صاعدا أي متجاوزا عن الاثنين وبذلك يفارق فاعل وفرق بعض الشراح بان الفاعل الصريح في فاعل يكون غالبا على الفاعل الضمني وفي تفاعل يتساويان (نحو تدافعنا)

(يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصلا بين الاثنين أي قائما قوله (الا قليلا) استثناء من فاعل يكون أي الا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائما بواحد فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط ومتعلق باللص تعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب ومتعلق بهما تعلق قيام لكن لا بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء و يتعلق بالغائب ليكون مفعولا به ممتازا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل بخلاف تفاعل فان البادي فيه غير معلوم ومن ثمة جاز أن يقال اضارب عمرو وزيد أم زيد أم ضارب زيد عمرا ولم يجز اتضارب عمرو وزيد أم تضارب زيد وعمرو اعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الابواب هو الغالب اذ ليست منحصرة فيما ذكر لما بين في المطولات قوله

الباب

مشترك بين اللازم والمتعدى وأما في افعل فلانه لا يوجد الفعل المتعدى المنقول اليه حتى يصير بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم في الاستقراء كنقل جر الى اجر وعور الى اعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل اليهما ثم قال أو الى تفعال ان كان رباعيا وفيه تساهل لان الرباعي على الاطلاق يشتمل على ملحقات الرباعي المجرد بعضها لازم و بعضها متعد فالأولى أن يقال ان كان رباعيا مجردا وعلى هذا قول الشيخ في النقل (و باب فعلل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أي ان كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وانما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لانه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والمجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله في اسناد الفعل اليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال جرت زيدا أو حسن زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وانما قيد عدم المجيء منه بالمفعول به لان المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو ما فعل لاجله فعل والمفعول معه وهو ما ذكر بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى والمفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يجيء من الفعل اللازم مثال الاول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الامير ومثال الثاني قعدت عن الحرب جبنا ومثال الثالث جلست وزيدا أو ما لك وزيدا على معنى ما لك قعدت وزيدا ومثال الرابع جلست جلوسا فلهذا قيده به (لان اللازم من الافعال هو) أي اللازم (ما لا يحتاج الى المفعول به) لحصول الفائدة بدونه فيه (والمتعدى بخلافه) من حيث انه يحتاج اليه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (و باب فاعل يكون بين اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أي راميته وهو مشترك بينهما (الا قليلا) أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرته (وعاقبت اللص) أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفاك الله أو عفا الله وقاتلهم الله ويجيء هذا الباب بمعنى افعل وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مرت أمثلتها في صدر الكتاب وكلها متعدية (و باب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعنا) وهذا المثال يصلح أن يكون بين اثنين فصاعدا لانه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لان الغير مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الاول كان اثنين وعلى التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (وللمشاركة الجماعة) وهذا مسبة درك لان كون هذا

الباب لمشاركة الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من
مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم) بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والاولى
عدم الترك ان لم يكن قوله ولمشاركة الجماعة مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب
التفاعل (لاظهار ماليس في الباطن) أي لاظهار ماليس يتصف به في الحقيقة وعند ذلك
لايكون للمشاركة لابين الاثنين ولابين الجماعة (نحو تمارضت أي أظهرت المرض
وليس بي مرض) ومنه تجاهلت أي أظهرت الجهل وليس بي جهل ويجيء بمعنى تفعل
مشدد العين وافعل وقدمر مثالهما وبعض هذه المعاني متعد وبعضها لازم وقد مر بيانه
في صدر الكتاب (واذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ماينبغي لانه في
صدد بيان معاني الابواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة
عما ينطبق به اللسان مع الحنك الاعلى (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه
الحروف الاربعة مستعلية مطبقة يلزم استعلائيتها من اطباقيتها من غير عكس وحروفها
سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف يجمعها حروف صط ضغط خقظ
الاربعة الاولى مستعلية مطابقة والثلاثة الاخيرة مستعلية فقط ولكن تكون الاربعة
الاولى مطابقة باعتبار الصفة لاباعتبار المخرج لان مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج
الضاد أول حافتي اللسان ومايليهما من الاضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول
الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه المخارج ليست من الاطباق المعروف
(تصير تاء افتعل طاء) لان التاء من مخرج الطاء وهو مابين طرف اللسان وأصول الثنايا
كما مر ذكره ليخف على ألسنتهم وليكون مجانسا لفائه في الاطباق (نحو اصطبر)
أصله اصتبر بعد نقل صبر الى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز ذلك أن تقلب الطاء صادا
لاتحادهما في الاستعلائية فصار اصصبر ثم أدغم الصاد في الصاد وجوبا لاجتماع الحرفين
المتماثلين أولهما ساكن والثاني متحرك ولايجوز ذلك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء
وجوبا وان اتحدا في الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اطبر
ولايجوز ذلك أن تدغم الصاد في تاء افتعل بعد قلبها تاء لان الصاد من الاطباق والتاء من
المهموسة باعتبار الصفة لاباعتبار المخرج وهي مالايرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى
وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والثاء والكاف والخاء والصاد والفاء والهاء
يجمعها حروف ستشحثك خصفه ولو فعل ذلك لذهب اطباقيته وهو مستنكر عندهم
فلا يقال اتبر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات ومقاربة في المخرج
حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم في التاء ولهذا لاتقلب التاء فيه أولا صادا ثم تدغم الصاد في الصاد
بل طاء ثم صادا ثم تدغم الصاد في الصاد كما مر ويجوز ذلك البيان وهو ابقاء الطاء المقلوبة
على حالها لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اصطبر كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب)
أصله اضترب بعد نقل ضرب الى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز ذلك
أن تقلب الطاء ضادا لاتحادهما في الاستعلائية فصار اضضرب فتدغم الضاد في الضاد
وجوبا فصار اضرب ولايجوز ذلك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء في الطاء وجوبا
لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطرب ولايجوز ذلك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء في تاء
افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلا يقال اترب ولايجوز ذلك أن تقلب
التاء ضادا أولا ثم تدغم الضاد في الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة
في المخرج كما مر ولهذا اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لاضادا أولا ويجوز ذلك البيان كما

وتصالح القوم) يمكن الاكتفاء بالمثال
الاول لانه يصلح لمشاركة الاثنين والاكثر
لكنه قصد التيسير على فهم المتعلم (وقد
يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار
ماليس) بموجود (في الباطن) في الحقيقة
(نحو تمارضت أي أظهرت المرض وليس
بي مرض) أصلا ومحصل هذه الفائدة
التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما في
المشاركة المطلقة ثم شرع في فائدة تتعلق
بباب الافتعال بقوله (واذا كان فاء الفعل
من افتعل حرفا من حروف الاطباق وهي
الصاد والضاد والطاء والظاء) تسميتها
بحروف الاطباق لانطباق اللسان معها
على الحنك الاعلى (تصير تاء افتعل)أي
تنقلب (طاء) لان هذه الاحرف من
حروف الاستعلاء والتاء من الحروف
المنخفضة أي مما يلتصق اللسان معها الى
الحنك الاسفل فبينها وبين التاء تباعد في
الصفة وهي توجب عسر النطق فوجب
ابدال التاء حرفا يقاربها في المخرج وتوافق
ماقبلها في الصفة وهذه هي الطاء (نحو
اصطبر أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء طاء
لقربهما مخرجا ويجوز اصبر بقلب الطاء
صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ولا
يجوز اطبر بقلب الصاد طاء لعظم الصاد في
امتداد الصوت (واضطرب) أصله
اضترب من الضرب قلبت التاء طاء
ويجوز اضرب بقلب الطاء ضادا لا العكس
لعظم الضاد كما مر

مر فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واطرد) أصله اطترد بعد نقل طرد الى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اططرد بالطاءين ثم تدغم الطاء فى الطاء لوجوب الادغام عند ذلك ولهذا لا يجوز لك البيان فيه كما يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك فى الصاد والضاد ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا وان كانت مقاربة لها فى مخرجها لانه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر انه من حروف الاطباق والتاء من المهموسة فلا يقال اترد (واظهر) أصله اظتهر بعد نقل ظهر الى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كما مر فصار اظطهر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء ظاء ثم تدغم الظاء المعجمة فى الظاء المعجمة وجوبا للمساواة بينهما فى العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوز لك العكس كما مر فتدغم الطاء المهملة فى مثلها فيقال اطهر بالطاء المهملة ويجوز لك البيان فيه كما فى الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما فى الذات وان اتحدا فى المخرج والاستعلائية فيقال اظطهر ولا يجوز لك ان تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لما مر من اذهاب الاطباق به فلا يقال اتهر ولا يجوز لك ان تقلب التاء ظاء معجمة ثم تدغم الظاء المعجمة فى مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما فى الذات ومقاربة فى المخرج فلهذا لم يختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا) هذه الحروف من المجهورية وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاى والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والالف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف دذر زضطظغق عيباء جلنوم (تصير تاء افتعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لان مخرج الدال طرف اللسان وأصول الثنايا كما ان مخرج التاء كذلك ومخرج الذال طرف اللسان وطرف الثنايا ومخرج الزاى طرف اللسان والثنايا فكان الدال أقرب الى التاء فى المخرج بالنسبة اليهما فلذا قلبت التاء دالا لدفع الثقل المستكره عندهم لا ذالا ولا زايا (نحو ادمع) أصله ادتمع بعد نقل دمع الى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار اددمع بالدالين فتدغم الدال فى الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال لان التاء من المهموسة والدال من المجهورية ولو فعل ذلك لذهبت المجهورية من الدال وذلك مستكره عندهم فلا يقال اتمع ولا يجوز لك البيان فيه كما مر من وجوب الادغام عند ذلك (واذكر) أصله اذتكر بعد نقل ذكر الى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار اذدكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء فى الذال عند البعض بجواز الاتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج فصار اذكر بالذال المعجمة لان المعتبر عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلهذا قال (بادغام الذال فى الدال) فاذكر وعند البعض المعتبر فى ذلك صورة الحرف المدغم فيه فصار ادكر بالدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء ذالا لما مر من اتحادهما فى المجهورية وقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال المعجمة فى مثلها فصار اذكر وكذا يجوز العكس عندهم فصار ادكر بالدال المهملة ومنهم صاحب المراح ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الذال تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الذال لان الذال من المجهورية والتاء من المهموسة فلا يقال اتكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما فى المخرج ثم تدغم الذال فى الذال وجوبا لما مر من ان الدال أقرب الى التاء فى المخرج ولان المراد من القلب حصول الخفة فى قلب التاء الى الدال

(واطرد) أصله اطترد من اطرد قلبت التاء طاء ولا يجوز اترد بقلب الطاء تاء لعظم الطاء فى الامتداد (واظهر) أصله اظتهر قلبت التاء طاء لقربهما مخرجا ثم الطاء ظاء يجوز اطهر بقلب المعجمة مهملة لتساويهما فى العظم ويجوز البيان أى اظطهر نظرا الى عدم الجنسية فى الذات والمختار من بين الوجوه ما ذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا تصير تاء افتعل دالا) لان التاء من الحروف المهموسة وهى حروف ستشحثك خصفه وهذه الاحرف الثلاثة من الحروف المجهورية وهى ما عدا المهموسة ومباعدة الحرفين فى الصفة توجب عسرة جمعهما فى التلفظ فابدلت التاء حرفا تقاربهما فى المخرج وتوافق ما قبلها فى الصفة لسهولة التلفظ وهذه الحروف هى الدال (نحو ادمع) أصله ادتمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادهما فى المجهورية ويجوز ادكر بقلب المعجمة مهملة والبيان أى اذدكر نظرا الى مغايرتهما فى الذات (بادغام الذال المعجمة (فى الدال) المقلوبة من التاء بعد قلبها معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة

يحصل ذلك لا فى قلبها الى الذال فلهذا اجاز البيان فى صورة اجتماع الذال مع الدال ولا يجوز ذلك فى صورة اجتماع الذال مع مثلها (وازدجر) أصله اذتجر بعد نقل زجر الى الافتعال قلبت التاء دالا كما مر فصار ازدجر ويجوز لك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الخفة بدون الادغام ولعدم الجنسية فى الذات ويجوز لك أيضا أن تقلب الدال زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا لاتحادهما فى الجهورية وقربهما فى المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولا يجوز لك أن تجعل الزاى دالا وان اتحدا فى الجهورية ثم تدغم الدال فى الدال وجوبا لان الزاى أعظم فى امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولو جوز ذلك فلا يقال ادجر ولا يجوز لك أيضا أن تجعل الزاى تاء ثم تدغم التاء فى تاء الافتعال وجوبا لفوات الجهرية من الزاى فلا يقال اتجر ومع ذلك لا يكون بين التاء والزاى قرب فى المخرج فاذلك لا يجوز لك أن تجعل التاء زايا ثم تدغم الزاى فى الزاى وجوبا بل دالا ثم زايا كما مر (واذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل) أما اذا كان واوا فلانها لو لم تقلب تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا نحو ايتعد ومرة واو يا نحو يوتعد أو يلزم توالى الكسرات فلهذه الضرورة تقلب الواو تاء وان ذهبت مجهوريتها به لانها من المجهورية والتاء من المهموسة كما مر وأما اذا كان ياء فلانها لو لم تقلب تاء يلزم توالى الكسرات أيضا فلئلا يلزم ذلك قلبت تاء وان ذهبت مجهوريتها به أيضا لان اذهاب الجهر أولى عندهم من توالى الكسرات وأما اذا كان ثاء فلا تحادها مع التاء فى المهموسية لان الثاء من المهموسية أيضا كما مر فتدغم هذه التاآت المقلوبات فى تاء افتعل وجوبا (نحو اتقى) أصله اوتقى بعد نقل وقى الى الافتعال قلبت الواو تاء كما مر ثم أدغمت التاء فى تاء افتعل لوجوب الادغام عند ذلك فصار اتقى هذا على غير لغة أهل الحجاز وأما على لغتهم فتقلب الواو ياء فى اوتقى لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايتقى لئلا يفوت الجهر من الواو لان الياء من المجهورية كالواو ثم حملوا الواو فى مضارعه على ماضيه فى ذلك ثم قلبوا الياء ألفا فى المضارع لتحركها فى الاصل أى فى الماضى الثلاثى وانفتاح ما قبلها فى الحال فصار ياتقى ياتقى وحملوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار على هذه اللغة موتق فى الفاعل باعلال قاض وموتقى فى المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه ايتعد يا تعد فهو موتعد وذلك موتعد وعلى اللغة الاولى صار اتقى يتقى فهو متق وذلك متقى واتعد يتعد فهو متعد وذلك متعد وهى الاصح لوجودها فى الاعلال على هذا فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى ان المتقين الآية وعلى هذا الخلاف الباقى فى قوله (واتسر) أصله ايتسر بعد نقل يسر الى الافتعال قلبت الياء تاء لما مر ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز ايتسر بلا قلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو موتسر بقلبها واوا (واثغر) أصله اثتغر بعد نقل ثغر الى الافتعال قلبت الثاء تاء كما بينا ثم أدغمت التاء فى التاء وجوبا فصار اتغر ويجوز لك فيه أن تقلب التاء ثاء كما مر من أنهما اتحدا فى المهموسية ثم تدغم الثاء فى الثاء وجوبا فصار اثغر (والحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال عشرة) وانما لم يذكر الحروف مع ان الحروف تزاد فى الحرف نحو قولهم هذا مجرور بمن ومنصوب بأن ومجزوم بلم لان هذه الحروف ليست من الحروف التى تزاد فيهما أو لندرتها لم تعتبر أو لكونها داخلة على الاسم معنى وان كانت داخلة

(وازدجر) أصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زايا بالا العكس لعظم الزاى فان ادخال الكبير فى الظرف الصغير تكلف بارد (واذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء) لما سنذكره (ثم أدغمت التاء المقلوبة منها (فى تاء افتعل) لوجوب ادغام أحد المتجانسين فى الآخر المتحرك دفعا للثقل (نحو اتقى) أصله اوتقى من وقى يقى قلبت الواو تاء لمجاورتهما المخرج ولذا يقع هذا القلب كثيرا نحو تراث وتجاه فى وراث ووجاه ولانه ان لم يجعل تاء يصير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم كون الفعل مرة يائيا ومرة واويا نحو يوتقى وهذا الاختلاف ركيك (واتسر) أصله ايتسر من يسر قلبت الياء تاء هربا من اجتماع الكسرات لفظا أو تقديرا ولا يشكل بنحو ايتكل لان الياء فيه ليست بثابتة فان ثلاثيه أكل وما جاز زواله فهو فى حكم العدم فلا يجرى فيه حكم الثابت أعنى الادغام (واثغر) أصله اثتغر قلبت الثاء تاء لاتحادهما فى المهموسية ويجوز اثغر بقلب التاء ثاء اعلم ان القلب غير مختص بافتعل بل اذا كان فاء تفعل وتفاعل من حروف التشدذ ستضطا يجوز قلب تائهما الى هذه الحروف وادغامها مع اجتلاب الهمزة فى الابتداء نحو اترس من تترس واثاقل وادثر واذكر وازجر واسمع واشقق واصدق واضرع واطهر واظاهر (والحروف) شروع فى فائدة أخرى (التى تزاد فى الاسماء والافعال) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما أى حرف كان صرح به التفتازانى وابن الحاجب فالشين الثانى فى اعشوشب حرف تضعيف والدال الثانى فى قردد للالحاق فلا اشكال بمثلهما ثم انه قد يزاد منها فى الحروف كهمزة لام التعريف عند من قال بزيادتها لكنه أراد بزيادتها زيادة البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة

(والحروف التى تزاد) أى لغير الالحاق والتضعيف فانه زاد فيهما من أى حرف كان نحو جلبب وقطع قوله

على الحروف صورة وهو السبب لان الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا غيره واعلم ان في حصر الحروف التي تزاد في الاسماء والافعال في العشرة نظرا لان الشين والباء يزادان فيهما أيضا مع انه لم يدخلهما في تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوشب ومعشوشب ومثال الباء فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقام ومررت بزيد ويمكن أن يجاب عنه بانه انما لم يدخلهما في تلك الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الاخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف معنى ذلك ان الاخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد في أثناء الصحبة من حيث العدد ومن حيث الصورة والحال أن أثنية صحبتهم غما سمينا فقال سيبويه في جوابه أتاه سلمون فقال الاخفش ما معنى هذا اذا كان المجيب سلمون لهذا السؤال قال سأتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السمان فقال لا أسأل عن السمان حتى أجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالي قال اليوم تنساه فغضب الاخفش فقال بم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا ولهذا سمي أخفشا وكل واحدة من هذه الاحوال الاربعة جواب على حدة معناه أن حروف الزوائد صورة وعددا منحصرة في هاتين الكلمتين وعدد حروف كلتي الجواب في كل واحد منها عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزاد في الاسم أولا كالهمزة في نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرنب فانهما من الحمرة والحمد والصفرة والرنبة ولا همزة فيها في أصل الوضع كذا في شرح المفصل والنزهة ووسطا كالهمزة في نحو شمأل من الشمل فزيدت الهمزة والالف الأن الغرض منه زيادة همزة كذا في شرح الهارونية وآخرا كالهمزة في نحو غرقئ أصله غرقة حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا في شرح الهارونية وتزاد الهمزة في الفعل أيضا أولا كالهمزة في أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالهمزة المدغمة في نحو رأس أصله رأس ثم زيدت همزة أخرى للالحاق أو للنقل فادغمت أولاهما في الاخرى وآخرا كالهمزة في نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة في الآخر للالحاق كذا في النزهة واللام تزاد في الاسم أولا كلام التعريف أي العهد في نحو الرسول والرجل وكلام الابتداء في نحو لزيد لقائم أبوه وكلام الجر في نحو المال لزيد في التمليك والجل للفرس في التخصيص ولا لام في أصل هذه الاسماء ثم زيدت ووسطا كاللام في فيشلة أصله فيشة ثم زيدت كذا في النزهة وكاللام في ذلك وهنالك أصلهما ذاك وهناك ثم زيدت كذا في المفصل وآخرا كاللام في زيدل وعبدل أصلهما زيد وعبد ثم زيدت كذا في النزهة وشرح الهارونية وهما في المفصل على الاحتمال ومنها فحجل وهيقل فيه فيزاد اللام في الفعل أيضا أولا كلام الابتداء وجواب لو في نحو ان زيدا ليقوم ولولا زيد لهلك عمرو ووسطا كاللام المدغمة أو المدغم فيها في نحو ولي وتولى وأصلها ولي وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فادغمت في اللام وآخرا كاللام في نحو فعلل على تقدير زيادتها على الثلاثي المجرد للالحاق بالرباعي المجرد والياء تزاد في الاسم أولا كالياء في نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا في النزهة وكالياء في يلمع زيدت على لمع ووسطا كالياء في نحو قتيل وعليم زيدت للمفعول والفاعل وكالياء في نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء في نحو رجيل زيدت على رجل وكالياء في زبنية زيدت على زبنة وآخرا كالياء في نحو مسلنقي زيدت على مسلنق وتزاد الياء في الفعل أيضا أولا كالياء في نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء في نحو بيطر

زيدت على بطار وآخرا كالباء فى نحو ساقى زيدت على ساق والواو لا تزاد فى الاسم أولا اما واو ووزنتل حبكى وحكم انها أصل لا زائدة كما قال صاحب المفصل والواو لا تزاد أولا وقولهم ووزنتل كجعفل أى فى كون كل حروفها أصلية فنقول قد تزاد الواو أولا فى الاسم كواو العطف فى نحو جاءنى زيد وعمرو ووسطا كالواو فى نحو مضروب وكوثر من الكثرة وعجوز من العجز كذا فى النزهة وترقوة وعنفوان وقلنسوة كذا فى المفصل وآخرا كالواو المدغم فيها فى نحو مرعو وأصله رعو بواو واحدة فى الثلاثى ثم زيدت واو أخرى بالنقل الى باب الافعلال ولا تزاد الواو فى الفعل أيضا أولا على ما قالوا ولكن نقول تزاد أولا فى الفعل كالواو التى زيدت علامة للاستقبال فى المخاطب والمخاطبة لكن لم يقروها على حالها بل قلبوها تاء حتى لا يجتمع الواوات فى مثل واو وجل من المثال الواوى مستقبلا معطوفا وأيضا تزاد فيه أولا مقررة كالواو العاطفة للجملة الفعلية فى نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو فى نحو جهور وحوقل ودهور وقسور أصلها جهر وحقل ودهر وقسر ثم زيدت الواو للالحاق وآخرا كالواو المدغم فيها فى نحو ارعو وأصله رعو ثم زيدت الواو بالنقل الى باب الافعلال فادغمت الواو فى الواو فصار ارعو والميم تزاد أولا فى الاسم كالميم فى نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا فى المفصل وشرحه ووسطا كالميم فى نحو هرماس من الهرس وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا فى المفصل وشرحه وآخرا كالميم فى نحو زرقم وشتقم وستهم من الزرق والشتق والسته كذا فى المفصل وشرحه والنزهة وتزاد فى الفعل أولا كالميم فى نحو مسكن ومزرع ومنزل أصلها اسكن وزرع ونزل ثم زيدت الميم فى كلها للالحاق بدحرج فصار مسكن ومزرع ومنزل لكن قال صاحب المفصل لا تزاد الميم فى الفعل مطلقا ثم أورد هذه الامثلة جوابا للسؤال المقدر فقال لا اعتداد به لئلا ينتقض قوله ولا تزاد الميم فى الفعل ولكن ينتقض أيضا بزيادتها وسطا كالميم فى نحو ضربتما وآخرا كالميم فى نحو ضربتم والتاء تزاد أولا فى الاسم كالتاء فى نحو تفعيلا وتفعلا زيدت على فعلا بالنقل اليهما ووسطا كالتاء فى نحو محتقر ومستغفر وآخرا كالتاء فى نحو ضاربة وثمرة وثمرات وسنبة وتزاد التاء فى الفعل أيضا أولا كالتاء فى نحو تقرب وتضرب ووسطا كالتاء فى احتقر واستغفر واكتسب وآخرا كالتاء فى ضربت ودحرجت والنون تزاد فى الاسم أولا كالنون فى نحو نرجس علما كذا فى المتوسط ووسطا كالنون فى عنسل وعنبس وغرندو شرنبث كذا فى المفصل وآخرا كالنون فى نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزاد النون فى الفعل أيضا أولا كالنون فى نضرب ونذهب وندحرج ووسطا كالنون فى عنسل وعنبس أصلهما عسل وعبس ثم زيدت النون هكذا قيل ولكن جعلهما اسما فى شرح المفصل وقال عنسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنبس من العبوس وهو الاسد وفيه نظر لان عنسل لو كان من العسلان لقيل بعد زيادة النون عنسلان وعنبس من العبوس لكن فى الاشتقاق لانه جاء فى القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى فكان من الفعل وآخرا كالنون فى رعشن وجلبن أصلهما رعش وجلب ثم زيدت النون هكذا قيل والسين تزاد فى الاسم أولا كالسين فى سلهب من اللهب هكذا قيل ولكن قال صاحب المفصل يجوز أن يكون الزائد فى سلهب الهاء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين فى نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح وآخرا كالسين فى مقعنسس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهو سين الكسكسة فى نحو قولك أمر تكس وتزاد السين فى الفعل أولا كالسين فى نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين فى نحو

بمجموعها) حروف (اليوم تنساه) قيل هذه العبارة جواب سيبويه للاخفش حين سأله عن الحروف الزوائد فأجابه في أن ماذا بدل التكثير
البناء ولم يكن للالحاق والتضعيف لا يكون الا من هذه الحروف (فاذا كانت) أي وجدت (كلمة وعددها) أي والحال ان عددها (زائد على
ثلاثة أحرف وفيها) أي في هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازا عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع وبأقل ما يطلق عليه الزائد
وتذكير وصف الحرف بتأويلها بالزائد أو لكون الواحد للنسبة بمعنى ذي الوحدة كما في بقرة لا فارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم
بأنها زائدة) أي احكم بزيادتها في كل حال (الا) حال (٧٠) (ان لا يكون لها) أي للكلمة (معنى بدونها) أي بدون تلك الحروف فلا
يحكم حينئذ بزيادتها كالواو الثانية في
(نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد
بهذه الضابطة بلا قصد ذكر تعريف
الاصلي بأنه الذي لا يكون للكلمة معنى
بدونه فلا ينتقض بأن ميم جهر أصلية
وللكلمة معنى بدونها (وأبواب الرباعي)
التي سبق تصريفها من الافعال والتفعيل
والمفاعلة وباب فعال (كلها متعد) لم يقل
متعدية مع ان المبتدأ مؤنث نظرا الى
تذكير التأكيد ثم دأب المصنف كما نبهت
عليه الحكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة
العدم ومن دأبه حذف المستثنى واقامة
مثاله مقامه فمعنى كلامه ههنا ان الغالب
في أبواب الرباعي التعدية (الا) في باب
فعال فان الغالب فيه اللازم نحو (درج)
في مختار الصحاح دربخت الحمامة لذكرها
خضعت له وطاوعته ودربخ الرجل
طأطأ رأسه وبسط ظهره وبهذا ذكرنا الايرد
على الحصر نحو برهم الرجل أي دام نظره
(وأبواب الخماسي

(واذا كانت كلمة الخ) كلمة كانت
ناقصة أو تامة والواو الاولى للحال والثانية
للعطف وتقييد الحرف بالواحد ليس
للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الاول
فلاستلزام الكل للجزء وأما الثاني فلتناوله
لكل جزء مما فوقه وأما تذكيره فلكونه
للنسبة الى اسم فاعل كقوله تعالى بقرة
لافارض قوله (الا أن لا يكون لها معنى بدونها) ان أراد أن لا يكون لها معنى أصلا على ما يدل على
عليه العموم الحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي ينتقض بنحو جهر فان الميم فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وان أراد أن لا يكون
لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب على أنه تخصيص من غير مخصص فالوجه أن يقال الا أن لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها
ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ تقديره فاحكم انها زائدة في كل موضع الا موضع أن لا يكون لها معنى بدونها قوله (وأبواب الرباعي
كلها متعد الادربخ) هذا الحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعي المجرد أو أعم بمجيء برهن وموت وأمسى وجلبب وغيرها قوله (وأبواب
الخماسي

استخرج واستغفر واستطاع وآخرا كالسين في اقعنسس والالف لا تزاد في الاوائل
اسما كان أو فعلا عند الاكثر من لتعذر الابتداء بالساكن وعند البعض تزاد
أولا كزيادة الالف مع لام التعريف أو الجنس فلهذا يقال الالف واللام للتعريف
أو للجنس ولا يقال الهمزة واللام للتعريف أو للجنس الا أنها حركت للتعذر ووسطا تزاد
اتفاقا أما في وسط الاسم فكالالف في ضارب وكتاب وخاتم وحمار وأما في آخره فكالف
حبلى وبشرى وقبعثرى كذا في المفصل وأما في وسط الفعل فكالالف في نحو ضارب
ويضارب وقاتل ويقاتل وأما في آخره فكالالف في نحو ضربا وضربتا واضربوا واضربنا
والهاء تزاد في الاسم أولا كالهاء في نحو هركولة وهجرع وهلقامة عند الاخفش كذا في
المفصل ووسطا كالهاء في نحو أمهات أصلها أمات ثم زيدت الهاء وكالهاء في اهراق زيدت
على اراق وقد جعل صاحب النزهة هذا مما زادت الهاء في أوله وليس كذلك وآخرا
كالهاء في الوقف في نحو ماليه وحسابيه ونحوه وتزاد الهاء في الفعل وسطا وآخرا الا أولا
أما وسطا فكالهاء في يهريق فانه في الاصل يريق وهو من الرباعي ثم زيدت الهاء على خلاف
القياس كذا في المراح وأما آخرا فكالهاء في نحو قه وشه وهما أمران والامر فعل معنى
لانه موضوع للطلب ولهذا جعله شارح المراح في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر
في قسم الفعل انشائيا (فاذا كانت كلمة وعددها) أي والحال أن عددها (زائد على
ثلاثة أحرف وفيها) أي والحال في هذه الكلمة (حرف واحد من هذه الحروف) أي
من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بأنها زائدة الا أن لا يكون لها) أي لهذه الكلمة
(معنى بدونها) فعند ذلك لا تكون زائدة (نحو وسوس) فان احدى الواوين
أو السينين زائدة على ثلاثة أحرف في نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا
لا تكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هو ما لا ينفع وجوده ولا يضر عدمه أي
لا يخل عدمه بالمعنى الاصلي وانما قال الا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معناها
دونها لانها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء في يضرب فانه مضارع بها وماض
بدونها ومع هذا أنها زائدة (وأبواب الرباعي) سواء كان رباعيا مجردا أو رباعيا بزيادة
حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان أو موازنا (كلها متعدية) وفيه نظر لان بعض
أبواب الرباعي الموازن والملحق بالرباعي المجرد لازم قد بيناه في موضع عد أبواب الرباعي
فاطلبه هنالك اللهم الا أن يقال في الجواب انما قال الشيخ ذلك نظرا الى الاغلب فعند ذلك
يلزم عليه ذلك القيد هنالك (الادربخ فانه لازم) لان معناه ذل وهذا مما لا يتجاوز عن
ذات الفاعل ومنه برهم وهو ادامة النظر (وأبواب الخماسي) سواء كان خماسيا بالزيادة

كلها) أى مزيدا على الثلاثى أو على الرباعى (لوازم) لم يكتف بان قال لازم مع انه أخصر اشارة بصيغة الجمع الى لزومها على أنواع كالمطاوعة ومبالغة اللازم ونحوهما (الا ثلاثة أبواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها) أى ان باب كل منها (مشترك بين اللازم والمتعدى) نحو اكتسب وتعلم وتنازعا الحديث (وأبواب السداسى كلها لوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى و) الا (كلمتين من باب افعنلى فانهما متعديان) صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) تفسير اسرنداه (وقهره) تفسير اغرنداه وأورد على الحصر قولهم احلولیته واعروريته واعلوطني من باب الافعيعال والافعوال ويمكن أن يقال تعديته احلولى على ما فهم من الصحاح اضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوط بقوله أى لزم يشعران

تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام أن لا يلتفت

على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم الا ثلاثة أبواب) فانها لا تختص باللازم أحدها (افتعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فانها) أى الابواب الثلاثة (مشتركة بين اللازم والمتعدى) اما كون افتعل متعديا فنحو اجتمع المال واكتسبه وأما كونه لازما فنحو احتقر واعتور وكذا اجتمع واكتسب لازمان اذا كانا للمطاوعة والالا كما مر وأما كون تفعل متعديا فنحو تعزز وتميز وتقسم وأما كونه لازما فنحو تكسر عند المطاوعة وتكلم وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحو تنازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحو تحالم وتواضع وقد مر بيان اشتراك هذه الابواب بينهما فى عد الابواب الخماسية واعلم أن فى حصر اشتراك هذه الابواب الثلاثة بين اللازم والمتعدى نظرا لان بعض أبواب الخماسى الملحقات بتفعال من مزيد الرباعى الخماسى متعد كما مر ذكره فى عد أبواب الملحقات (وأبواب السداسى) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم والمتعدى) أما كونه متعديا فنحو استخرج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحو استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكلمتان) وفى بعض النسخ وكلمتين ولكلهما وجه اما الاول فعلى العطفية على محل المستثنى فانه مرفوع أو على الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهى الالف والنون وأما الثانى فعلى العطفية على ما أضيف اليه المستثنى وهو لفظ استفعل فانه مجرور المحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فانه منصوب والتثنية بالياء والنون فى حالتى الجر والنصب والوجه الثانى أظهر (من باب افعنلى فانهما متعديان وهما) أى تلك الكلمتان (اسرنداه واغرنداه معناهما غلب عليه) وهو معنى اسرنداه (وقهره) هو معنى اغرنداه (وهمزة افعل تجىء لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجته) وتعديته بزيادة الهمزة فى أوله (و) الثانى (للصيرورة نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (و) الثالث (للوجدان نحو أبخلته أى وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحمدته أى وجدته محمودا (و) الرابع (للحينونة نحو احصد الزرع أى حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو اشكيته أى أزلت عنه الشكاية) وعند ذلك صار متعديا ومنه أقذيت الابل أى أزلت عن الابل القذر (و) السادس (للدخول فى الشئ نحو أصبح الرجل اذا دخل فى وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل اذا دخل فى

الى النادر والضعيف (وهمزة افعل) شروع فى فائدة أخرى (يجىء لمعان) المعانى الآتية لباب افعل لا لهمزته اذ ليست من حروف المعانى بل من حروف المبانى لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى أسندت المعانى اليها مجازا (للتعدية) بدل من قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجته) أى صيرته خارجا (وللصيرورة) أى لصيرورة الشئ منسوبا الى ما اشتق منه الفعل (نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) ودواب (وللوجدان) أى لوجود الشئ موصوفا بما يشتق عن أصل الفعل نحو أبخلته أى وجدته بخيلا (وللحينونة) أى لكون الشئ ذا وقت يقرب منه حصوله (نحو احصد الزرع أى حان) وقرب (وقت حصاده) وفرق الصيرورة عن الحينونة ان الاولى لحصول الشئ والثانية لقرب حصوله (وللازالة) أى لازالة أصل الفعل عن المفعول (نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللدخول فى شئ) اما زمان (نحو أصبح الرجل اذا دخل فى الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أى دخل فى الظلام

كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى قوله (فانها مشتركة) يعنى أن بعض الافعال الجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب المشتمل عليها مشتركا بين اللازم والمتعدى قوله (وأبواب السداسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احلولیته واعروريته واعلوطني فلان أى لزمنى قوله (وهمزة أفعل) يوهم ظاهره أن تكون الهمزة فى باب افعل حرفا من حروف المعانى فيكون نحو اكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الصيرورة مثلا ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرورة وجزأ من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعانى المذكورة اليها مجازا وقس عليه سين استفعل قوله (وللدخول فى شئ) بعضهم جعلوا هذا المعنى داخلا فى معنى الصيرورة وقالوا معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف أولى لان المفهوم من أصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى الصباح وان لزم والمراد بيان معناه المطابقى

(وللكثرة) أى لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل اذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير ففيه معنى الصيرورة أيضا الا أنه عتاز عما يكون له بمعنى التكثرة ويجىء افعل للزيادة فى أصله نحو أشغلته أى شغلته جدا وللتعريض المفعول للامر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع (وسين استفعل أيضا) أى كهمزة أفعل (يجىء لمعان) أسندت معانى الباب الى السين مجازا لا الى الهمزة والتاء وان كان لكل منهما مدخل فى حصول الباب لان امتياز الباب عن غيره بالسين (للطلب) أى طلب أصل الفعل وهو الغالب فى هذا الباب (نحو أستغفر الله) أى أطلب المغفرة منه (وللسؤال) أفرد بالذكر لتغاير موردهما فان مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو استخبر أى سأل الخبر وللتحول) ولتحول الفاعل الى ما اشتق منه الفعل (نحو استحجر الحجر أى انقلب الحجر خلا) نصب بنزع الخافض لان انقلب لازم أى الى الخل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنيا (نحو استكرمته أى اعتقدت انه كريم وللوجدان) أى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجدت شيأ أى وجدته (٧٢) جيدا) أصله جيودا اجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجدت استجودت نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للساكنين (وللاسترجاع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أى وجدوا فى أنفسهم انهم راجعون الى ربهم فبدا لهم اظهار الانقياد والتسليم لامر الموت وفى بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ (أى قالوا انا لله) أى عبيد ومملوك له (وانا اليه راجعون) فى الآخرة قيل ويجىء استفعل للعينونة نحو استرقع الثوب أى حان له ان يرقع ولمطاوعة أفعل نحو أنخت الجمل فاستناخ أى أبركته فبرك وبمعنى مجرده نحو قر واستقر

الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل اذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أشحم والحم وأثمر والثامن أنه يجىء بمعنى استفعل يعنى بمعنى الطلب نحو أعظمته بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجىء بمعنى التمكين من شئ نحو احفرته النهر أى أمكنته من حفره وعند ذلك صار متعديا والعاشر أنه يجىء بمعنى فى نفسه لا يراد به شئ من هذه المعانى وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألح أصله ألحج الاول لازم لا الثانى ولم يتعرض الشيخ لهذه المعانى الثلاثة والها فى الحقيقة معنيان فقط التعدية واللزوم لكن التعدية غالبة فيها (وسين استفعل أيضا) أى كهمزة افعل (تجىء لمعان) عشرة أحدها (للطلب نحو أستغفر الله أى أطلب منه المغفرة) وعند ذلك يصير متعديا (و) الثانى (للسؤال نحو استخبر أى سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث (للتحول نحو استحال الجر خلا أى تحول الجر خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد نحو استكرمته أى اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان نحو استجدت شيأ أى وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والاذعان (نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا انا لله وانا اليه راجعون) وهو تسليم النفس الى الله تعالى واذعان الامر والاخبار عن كون المرجوع اليه بابه عز وجل كما قال فى الكشاف أى قالوا انا عبيد ومملوك لله وانا اليه راجعون فى الآخرة ومنه ما قاله بعض المحققين فيه معناه أطعنا وانقدنا لامر الله لانا عبيده ومملوكه وانا اليه راجعون فى الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم الى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للعينونة نحو استرقع الثوب أى حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى افعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما والعاشر بمعنى صار نحو استحجر الطين أى صار حجرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة وقد ذكرنا

لا الالتزامى قوله (وللتكثير) وغير المصنف لم يذكر هذا المعنى ولعله أدخله فى الصيرورة أيضا لكون معنى ألبن الرجل صار ذا لبن كثير لكن لما كانت الهمزة ههنا دالة على معنى زائد على الصيرورة وهو التكثير كان أولى أن يطرد معناه عن معنى الصيرورة الحالية عن معنى التكثير فيكون اضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى بقوله للتكثير وان كان فى الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا قوله (وسين استفعل) وقد عرفت أن الاسناد المذكور مجاز لكونها سببا بعض وأما وجه تعيين السين دون الهمزة والتاء مع كون الكل زائدا وموجودا فى باب استفعل فانهما لو كانا سببين لهذه المعانى لوجدت فى سائر الابواب مما فيه همزة الوصل نحو انفعل والتاء نحو افتعل ولما لم توجد علمنا أنهما ليسا بسببين وأما السين فلم توجد فى غير هذا الباب كما أن هذه المعانى لم توجد فى غيره واعلم أن ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره غيرنا فى العلوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها الاحتمالات العقلية فتأمل قوله (للطلب) اعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كما فعله بعضهم بان الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الا كثرون ولذا جعلوا هذين المعنيين واحدا قوله (أى انقلب الجر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولكنه سهو من الناسخ والصحيح انقلب الجر الى الخل لان باب انفعل لازم ولذا قال فى الصحاح المنقلب مصدر أو مكان تدبر قوله

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعني متصادقة على طائفة من الحروف (وهي الواو والياء والالف) اما تسميتها بحروف العلة فلان من شأنها ان تنقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا اشكال بكون الزوائد أعم منها الا ان المراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخرجها وذلك انما يكون اذا كانت ساكنة وأما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك انما يكون اذا سكنت ويكون حركة ماقبلها (٧٣) من جنسها ولا يكفي في كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين اعم لعدم الاشتراط بوقف حركة ماقبلها اياها ثم المد لاشتراطها بذلك الا انهم يطلقون على هذه الحروف هذه الاسامي الاربعة مطلقا على التساهل والمصنف جرى على ذلك (وكل فعل ماض) أي ثلاثي (في أوله حرف من هذه الحروف) ظاهر العبارة يوهم وجود الالف فاء لكن لا التفات لمثل هذا الوهم لظهور ان الساكن لا يكون مبتدأ به بل الالف لا يقع عينا ولاما في الفعل الا مقلوبا ولكن لوقوعه ظاهرا فيما بعد الاول أطلق الحروف ولم يقل في أوله واو او ياء (يسمى) ذلك الفعل (معتلا) لوجود حرف العلة فيه ولوجودها في أوله صار احق بهذا الاسم من الاجوف وغيره (ومثالا) لمماثلة الصحيح في تحمل الحركات كما تقول وعد بضمها في مجهول وعدو في مصدره وعدا بكسرها غير انها تحذف تبعا لاعلال المضارع لاستثقال الكسرة عليها ولذا لا تحذف في مصدر وصل

بعض هذه المعاني في صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعاني الاربعة الاخيرة (وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن في حصر حروف الزوائد في حروف العلة نظرا لان حروف العلة ثلاثة ستراها وحروف الزوائد عشرة بناء على ما قاله من قبل والحروف التي تزاد في الاسماء والافعال عشرة بل أكثر منها كما مر فالاصوب أن يقال وحروف المد واللين والعلة واحدة وهي الواو والياء والالف وهي من حروف الزوائد اللهم الا أن يقال انما قال ذلك نظرا الى الاغلب لان الازدياد بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهي) أي حروف المد واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والالف) وانما سميت هذه الحروف كلها حروف المد واللين لان فيها المد واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المد واللين ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وذلك لان حروف العلة اذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم اذا ناسبت حركة ماقبلها تكون حرف مد أيضا وان لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس واذا كان كذلك فالالف حرف مد ولين أبدا لسكونها وانفتاح حركة ماقبلها على التأبيد والواو والياء تارة تكونان حرفي لين فقط كما في قول وبيع مصدرين وتارة تكونان حرفي مد ولين كما في يقول ويبيع وتارة ليستا حرفي مد ولا حرفي لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك اذا تحركتا نحو وعد ويسر وانما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقلب وابدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد في جميع أنواع الكلمة من الاسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الافعال نحو قاتل وقول وبيع ومن الحروف نحو لو وكي وما كما أن العلة توجد في جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (في أوله حرف من هذه الحروف) وفي ذكر الحروف على الاطلاق نظر لان الالف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط في أول الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا لما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يترك هاء البين في هذه المسئلة ولو قيل انها تزاد وتوجد في أول الكلمة لكن تحرك للتعذر قلنا لو كان كذلك لقيل تلك الكلمة مثال ومعتل ان كانت فعلا كما في الواو والياء ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وانما وصف الفعل بالماضي احترازا عن الفعل المضارع لان هذه الحروف توجد في أوله بقدر الامكان ولكن لا يقال انه معتل ومثال لعدم مقابلة الحروف الاصلية للكلمة وفي الماضي تقابل بها ويقال له معتل ومثال ان وجد في مقابلة الفاء ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلا ومثالا) وانما سمي معتلا لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الاصلية للكلمة كما أشرنا وانما سمي مثالا لمماثلته الحرف الصحيح في عدم التغيير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة أما الفتحة ففي معلومه وأما الضمة ففي مجهوله وأما

(وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحروف الزائدة حروف مبان لا يكون كلها ولا جزؤها أصلية ولا مقلوبة عنها من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والالف كلمة كانت أو غير كلمة أصلية كانت أو مقلوبة عنها أو زائدة متحركة كانت أو ساكنة مجانسة حركة ماقبلها أو غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدا بكونها ساكنة وغير مقلوبة من حرف صحيح ومطلقا من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة ماقبلها وقول المصنف واحدة محل تأمل فتأمل قوله (وكل فعل ماض) وانما خص الماضي بالذكر مع كون الحكم عاما لكون فهمه أيسر للمبتدي مع كون أحكام الغير معلومة بالمقايسة وأراد بالماضي ماضي الثلاثي المجرد المذكر الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات وتعلم هي بالمقايسة ويدل على هذا قوله في أوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه قوله

الكسرة في مصدره كالوعد والوجه وهذا النوع يجيء من كل الابواب الا من باب فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يجد بفتحها في الماضي وضمها في
الغابر فهي لغة بني عامر كما ذكرنا قبل وأما في اللغة الفصيحة فانه من فعل يفعل بفتحها في
الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد
و يسر و يقظ) بفتح العين في الاولين وكسر القاف في الثالث ومضارعها على العكس كذا
في النزهة وانما أورد مثالين ايذانا باحدهما الى الواوي و بالآخر الى اليائي وانما لم يورد
المثال بالالف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (وان كان
في وسطه يسمى أجوف) أي يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذا ثلاثة أما تسميتهم
بالمعتل فلوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الاصلية للكلمة وقد غفل
بعض الصرفيين من هذا وأما تسميتهم بالاجوف فلخلو جوفه أي وسطه الذي هو بمنزلة
الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه وأما تسميتهم بذي ثلاثة
فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف اذا أخبرت عن نفسك نحو قلت و بعت فان قلت ان
الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين
قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولاشك أنه
كذلك أو لانهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها
أما تسمية الاجوف من غير الثلاثي بذي ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت
فبالنظر الى الاصل فانه في الاصل قمت وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة أحرف
بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك في المخاطب وهذا النوع لا يجيء الا من ثلاثة أبواب
الاول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو قال يقول وصان يصون والثاني بفتحها في
الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها في الماضي وفتحها
في الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به
وقد ذكرناه فيما مر من قبل (نحو قال وكال) انما أورد مثالين اشارة باحدهما الى
الواوي و بالآخر الى اليائي لان أصل قال قول وكال كيل كما سيجيء وانما أورده
بعد الاعلال اشارة باصالتهما الى الاجوف الواوي واليائي و بلفظهما الى الالفي لانها من
حروف العلة اذا كانت في وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وان كان في آخره يسمى
ناقصا) أي يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذا أربعة أما تسميته بالمعتل فلوجود حرف العلة
في مقابلة اللام التي هي من الحروف الاصلية للكلمة وأما تسميته بالناقص فلنقصان آخر
حروفه في حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو
و يرمي و يخشى بسكون الواو والياء أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل
الاحوال وأما تسميته بذي الاربعة فلكون ماضيه على أربعة أحرف عند الاخبار عن
نفسك نحو غزوت ورميت وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضر لان المراد
من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحو كما بيناه آنفا في الاجوف وهذا
النوع يجيء من خمسة أبواب الاول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعا يدعو
والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى يرمي والثالث بفتحها فيهما نحو رعى
يرعى والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي يبقى والخامس بضمها فيهما
نحو سرو يسرو كما ذكرناه فيما مر من قبل (نحو غزا ورمى) وانما أورد مثالين اشارة
باحدهما الى الواوي و بالآخر الى اليائي وانما أورده بعد قلبهما الفا ايذانا باصالتهما

(نحو وعد يعد و يقظ ييقظ) من الباب
الرابع (وان كان) أي حرف العلة (في
وسطه) أي وسط الماضي (يسمى) هذا
النوع (أجوف) لخلو الوسط الذي هو
بمنزلة الجوف في الحيوان عن الحرف الصحيح
(نحو قال وكال) الاصل قول وكيل (وان
كان في آخره يسمى ناقصا) لنقصان آخره
غالبا عن الحركة البنائية (نحو غزا و رمى)
الاصل غزو و رمي فلكل من الاقسام
الثلاثة نوعان واوي و يائي و يقال للاول
المعتل الفاء وللثاني المعتل العين وللثالث
المعتل اللام بالاضافة اللفظية كالحسن
الوجه أي الذي اعتل فاؤه وعينه ولامه

الى الواوى واليائى و بالفهما الى الالفى كمامرآنفا (وان كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف) أى من حروف العلة (فان كانا عينه ولامه يسمى اللفيفا) وانما يسمى هذا النوع لفيفا لالتفاف حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالآخر أونقول انه مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمى باللفيف لان فيه مخالطا الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) وانما يسمى هذا النوع مقرونا لاقتران أحد حرفى العلة بالآخر فيه (نحو حيى وطوى وقوى وحاى) وانما أورد هذا النوع باربعة أمثلة اشارة بالاولى الى الواوى فلهذا أورده اقبل قلبها ياء مع وقوعها طرفا وانكسار ماقبلها والثانية الى اليائى و يسمى هذان المثالان مضاعفا أيضا الا أنه لايدغم فى الاصح لئلا يلزم الضم على الياء فى مضارعهما و بالثالثة الى المركب من الواو والياء باصلهما او الى الواو والالف بلفظهما او بالرابعة الى المركب من الياء والالف ولهذا أوردها بعد قلبها ألفا والالف الزائدة فى حاى لم تكن معتبرة فى ذلك لانها ليست فى مقابلة العين وهذا النوع لاياتى الامن بابين أحدهما بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحيى ورو وى وهوى والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى و زوى بالزاى المعجمة وفى طوى لغة أخرى وهى كون عين فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (وان كانا فاءه ولامه يسمى اللفيف المفروق) وانما يسمى هذا النوع بالمفروق لافتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لاتكون فيه الاياء والفاء لاتكون الاواوا (نحو وقى و ولى) وانما أورده مثالين ايذانا باحدهما الى المركب من الواو والالف ولهذا أورد وقى بعد قلب يائه ألفا و بالآخرى الى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من الواوين والياءين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لاياتى الامن بابين أيضا أحدهما بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى يقى والثانى بكسر العين فيهما نحو ولى يلى كذا فى الهارونى وشرحها وذكر صاحب النزهة والزنجانى مثالا آخر بهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى يوحى ومنه ورى يورى كذا فى النزهة وانما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أوفى الفاء والعين واللام مع أنهما من اللفيف لان من هذين القسمين لايبنى فعل بل المبنى من الاول اسما لزمان والمكان نحو يوم و بين ومن الثانى اسما حرفين نحو واو و ياء (وكل فعل ماض يكون عينه ولامه حرفين من جنس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) واختيار الخفة لانها هى المراد من الاعلال وهى لم توجد قبل الادغام والادغام فى اللغة عبارة عن ادخال الشئ فى الشئ يقال أدغمت الثياب فى الوعاء اذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس اذا دخل فى فمه وفى الاصطلاح عبارة عن الباس الحرف الواحد فى مخرجه مقدار الباس الحرفين فى مخرجهما كذا ذكره جارالله العلامة وقيل هو اسكان أول الحرفين المتماثلين أو المتقاربين وادراجه فى الثانى (يسمى مضاعفا) لتضاعف بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف وهو فى اللغة عبارة عما تكرر الشئ فيه بمثله معنى وفى الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان فى كلمة أو كلمتين أو التقى أحد المتماثلين بالآخر فى كلمة واحدة و يقال له الاصم لان الاصم من وقر أذنه واحتاج فى الاستماع الى شدة الصوت والمضاعف مايحتاج فيه الى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر فى الصوت أولان الاصم لايسمع الصوت الابتكريره وكذا المضاعف لايتحقق الابتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما التكرير وهذا النوع لايجىء الامن

(وان كان فيه) أى فى الماضى (حرفان من هذه الحروف) المذكورة (فان كان ماذكر) من الحرفين (عينه) أى عين ذلك الفعل (أولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المقرون) أما باللفيف فلالتفاف حرفى العلة أى جمعهما وأما بالمقرون فلاقترانهما (نحو طوى وان كان) أى الحرفان (فاءه ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف المفروق) لان حرفى العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح (نحو وقى) أخر ذكر المفروق مع ان كون أحد حرفى العلة فى الفاء يستدعى التقديم اشعارا بقلته ولما فرغ من أقسام المعتل شرع فيما يلحق به بقوله (وكل فعل ماض عينه ولامه حرفان من جنس واحد ادغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) أى لثقل التكرر بخلاف مضاعف الرباعى وهو ما كان عينه مع لامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل فانه لايلحق بالمعتل ولاثقل فيه للفصل بين المتجانسين ولذا لايقع فيه الابدال والحذف كما فى أمليت وظلت وبخلاف ماتكرر للالحاق نحو جلبب فانه لايدغم (يسمى مضاعفا) مأخوذ من ضاعف الشئ اذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به

(أدغم أولهما) لو لم يذكر هذا لكان أولى لان المضاعف قد لايقع فيه ادغام واعلم أنه قد يجتمع اثنان من علامات هذه الستة فيسمى باسمين نحو أود وأدو و بأ و وأب وجاء وأبى ونأى وامس واوى ور وأ فيقال المعتل المضاعف أو المهموز العين أو اللام والاجوف المهموز الفاء أو اللام والناقص المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون المهموز الفاء واللفيف المفروق المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرناه

(نحو مد وعض) لتضاعف بعض حروفه (وكل فعل) ماض (فيه همزة) يسمى مهموزا أخره عن المضاعف لان له انواعا والواحد قبل المتعدد (فان كانت) أى الهمزة (فى أوله يسمى مهموز الفاء) نحو أخذ (وان كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وان كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) نحو قرأ أهمل أمثلة المهموز بانواعه اعتمادا على ظهورها (وكل فعل) ماض (خال من هذه الاقسام الستة) يعنى خال من حروف العلة والهمزة والتضعيف (يسمى صحيحا) لصحته وعدم تغير حروفه ويرادفه السالم لانه الذى سلمت حروفه الاصلية عن حرف العلة والتضعيف والهمزة وعند البعض لا يشترط فى الصحيح خلوه من الهمزة والتضعيف فيكون أعم من السالم أخر ذكر الصحيح فى التقسيم مع سبقه فى التصريف لان التقسيم باعتبار المفهوم ومفهومه عدمى وهو ما لم يكن فيه حرف علة وتضعيف وهمزة ومفهوم المعتل وجودى وفى الوجود شرف وأما التصريف فباعتبار الذات وذات الصحيح مقياس للمعتل وما يلحق به واعتبر فى التقسيم الماضى لانه بخلوه عن الزائد ادخل فى الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح وذكر أحكامه فى باب الصحيح (وسنذكر بحث الاقسام الستة) قريبا (على سبيل الاختصار) لسهل ضبطها ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح عنون بحثه بالباب فقال

(باب المعتلات)

الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أى مرض سمى به ما أحد أصوله حرف علة لانه ذو تغير كالعليل أى هذا باب المعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بها من (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من تغيرات حروف العلة وكانت لا تتغير اذا وقعت فى الاول بل فى الوسط والآخر شرع أولا فى حكم الاجوف والناقص واويين أو يائيين بقوله (الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) أى تبدل الالف منهما لكن لا مطلقا بل بشروط سبعة أحدها كونهما فى وزن الفعل لانه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالتاء عن وزن الفعل وكذا نحو حيدى وثانيها أصالة حركتهما اذ العارض كالمعدوم فالخفة حاصلة هنا بلا اعلال كما فى دعوا القوم فان حركة الواو لاجل الساكنين وثالثها أن لا يكون فتحة ما قبلهما فى حكم السكون اذ لا يبقى فى الحركة حينئذ قوة استدعاء القلب فخرج نحو عور واجتوروا فان ما قبل الواو فيهما فى حكم عين اعور وألف تجاور ورابعها أن لا يكون فى معنى الكلمة تحرك واضطراب كيلا يفوت الغرض من تحركهما نحو الحيوان فانه

ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو) سر يسر و (مد) يمد والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فر يفر وقر يقر والثالث بكسرها فى الماضى وبفتحها فى الغابر نحو عض يعض وحس يحس وأما حب واب بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به كما ذكرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت فى أوله يسمى مهموز الفاء) وانما سمى هذا النوع مهموز الفاء لكون الهمزة فيه فى مقابلة الفاء ويقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل انما يقال لها ذلك لانها قطعت عن السقوط فى الدرج وهذا يأتى من خمسة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو أخذ يأخذ و) الثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو (أمن يأمن و) الثالث بفتحها فيهما نحو (أهب يأهب و) الرابع بضمها فيهما نحو (أدب يأدب و) الخامس بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو (ابق يابق) كما ذكرناه مرة من قبل (وان كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) وانما سمى هذا النوع مهموز العين لكون الهمزة فيه فى مقابلة العين ويقال له النبر لان النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفع الحنك عند التلفظ به بشدة فسمى به لشدة قربه فى الصوت وهذا يأتى من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين فى الماضى والمضارع (نحو سأل) يسأل والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو سئم يسأم والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو زأر يزئر كما ذكرنا مرة من قبل (وان كانت فى آخره يسمى مهموز اللام) وانما سمى هذا النوع مهموز اللام لكون الهمزة فيه فى مقابلة اللام ويقال له الهمز لان الهمز فى اللغة عبارة عن رفع ستر أحد وذمه فى عقبه والهمزة اذا كانت فى لام الكلمة رفع الحنك فى آخرها بذكرها عقبها وهذا يأتى من أربعة أبواب أيضا أحدها بفتح العين فى الماضى والغابر (نحو قرأ يقرأ) والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو ظمئ يظمأ والثالث بضمها فيهما نحو جزؤ يجزؤ والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو هنأ يهنئ كما ذكرنا مرة من قبل (وكل فعل خال عن هذه الاقسام الستة) أى من المثال والاجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز (يسمى صحيحا وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (فى باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح والسالم عند الشيخ كما لم يفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجانى كما مر (وسنذكر) أى نبين عن قريب (بحث الاقسام الستة على سبيل الاختصار)

(باب المعتلات والمضاعف والمهموز)

(الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط

(باب المعتلات) اعلم أن ما ذكر فى هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار اليه فى آخر الكتاب بقوله وقد يكون فى بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود المقتضى قوله (قلبتا ألفا) أى تلفظ الالف مكانهما اذ القلب لا يتصور فى الاعراض قوله

السبعة أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل الثاني ان لا تكون حركتهما عارضة الثالث أن لا تكون فتحة ماقبلهما في حكم السكون والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب والخامس ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان والسادس ان لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه والسابع ان لا يترك الاعلال للدلالة على الاصل واذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا وان كانتا متحركتين وماقبلهما مفتوحا فاحترز بالشرط الاول عن مثل الحركة في صورى نحو جهاعن و زن الفعل بعلامة التأنيث و بالشرط الثاني احترز عن مثل دعوا القوم فان واوه لم تقلب ألفا لطرو حركتها لانها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل و بالشرط الثالث احترز عن مثل عور واجتور لان حركة ماقبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور وألف تجاور و بالشرط الرابع احترز عن مثل الحيوان لان في معناه اضطرابا و بالشرط الخامس احترز عن مثل طوى لان واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه اعلالان تأمل و بالشرط السادس احترز عن مثل حي لانه لو قلبت الياء الاولى ألفا فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احترز عن مثل قود واستحوذ لان واوهما لو قلبت ألفا لم يعلم انهما واوي أو يائي فتركت للدلالة على الاصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال وانما فعلوا ذلك لان الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلبت ألفا لاستدعاء حركة ماقبلها ذلك لتخف على اللسان لان الالف لا تقبل الحركة وان كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال وانما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالهما) أي مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما مر فيما اذا كانت الواو عين الكلمة ولان اللام أشد اعلالا من العين لانه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات وفي الاعلال نوع من التخفيف وانما كتبت الواو على صورة الالف فرقا بين الواوي واليائي لان الياء بعدما قلبت ألفا كتبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أولا لتدل على الاصل وفي الاجوف لا فرق بينهما عند بعض القراء وهو الاصح فلهذا كتبهما على صورة الالف في قال وكال واما مثاله في الطرف فنحو قوله تعالى خلق فسوى وأما مثاله في غير الطرف فكما في سورة والشمس وضحاها الى آخرها في خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الاصل فلعدم العلم بانها قلبت ألفا أم لا هذا اذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها وأما اذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلوة والزكوة وأما كتابة الواو على صورة الياء بعدما قلبت ألفا في اعطى ونحوه فان أصله اعطو فلكون الالف مقلوبة من الياء لا من الواو لان الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الاصل ولو لم يفعل كذلك لا يعلم ذلك فان قيل ان الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلالين فيه على هذا التقدير فيلزم ان لا تقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا قلنا هذا اذا لزم من الاعلالين في الكلمة حذف أحد حروفها فعند ذلك لا تعل ثانيا لانه يلزم نقض البناء به بخلاف مانحن فيه (ورمى)

لا يعل ليدل حركة اللفظ على الحركة والاضطراب في معناه وأما في نحو موتان فللحمل على نقيضه وخامسها ان لا يجتمع في الكلمة اعلالان لئلا يؤدي الى اجحافها فخرج نحو طوى اذ لو أعل الواو لحذفت للساكنين وسادسها ان لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اذ هو مرفوض فلا يعل نحو حيي اذ لو قلبت حاي لقلت في المستقبل يحاي مثل يخاف وسابعها أن لا تفوت الدلالة على أصلهما فلا يعل نحو استحوذ واقود ليعلم انهما واوي وعدم هذه الشروط مانع من الاعلال وارتفاع المانع معتبر في القواعد وان لم تذكر هربا من التطويل والمصنف اكتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات الى آخره (نحو قال وكال) الاصل قول وكيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالهما) أي مثال الواو والياء المنقلبتين ألفا (من الناقص غزا ورمى) ولما كان في التثنية حكم آخر قال

(وتقول فى تثنيتهما غزواو رميافلا تقلبان) أى الواو والياء (ألفا) ولاتحذف الالف للساكنين فتلتبس التثنية بالمفرد (ولا تقلبان أيضا فى الجمع المؤنث) الغائبة نحوغزون ورمين (ولافى المواجهة) عبربها عمايدل على الخطاب لانه يستلزم المواجهة نحوغزوت الى آخره (ولافى نفس المتكلم) نحو رميت رمينا (لان الواو (٧٨) الساكنة والياء) الساكنة (لاتقلبان ألفا الافى موضع يكون سكونهما

أصله رمى بتحريك الياء قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كماذكرنا (وتقول فى تثنيتهما غزواو رميا) على الاصل (فلاتقلبان ألفا) أى الواو والياء لاتقلبان ألفا فى تثنية غزاو رمى من حيث يقال فى تثنيتهما غزواو رميا (لانه) لوقلبتا ألفا فيهما (يلزم اجتماع الساكنين) على غيرحده أحدهما ألف التثنية والآخر الالف المقلوبة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة وبالحذف يلتبس التثنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألفا فيهما (ولا تقلبان) أى الواو والياء (أيضا) أى كمالاتقلبان فى التثنية (فى جمع المؤنث) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحوغزون و رمين أوالمخاطبة نحوغزوتن ورميتن (والمواجهة) أى المخاطب والمخاطبة سواء كانامفردين نحوغزوت و رميت بفتح التاء للمذكر وبكسرها للمؤنث أومثنيين نحوغزوتما و رميتما أوجمعين نحو غزوتم ورميتم للمذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كمامر وانمالم يذكرهنا تثنية الغائبة وجمع المذكر الغائب لان فيهما تقلبان ألفاثم تحذفان كمايجىء انشاءالله تعالى (ونفس المتكلم) سواء كان وحده أومع غيره نحوغزوت وغزونا و رميت ورمينا وانمالم تقلبا ألفافى هذه الامثلة لكونهما ساكنين وسكونهما أصلى كماقال الشيخ بذلك وهوقوله (لان الواو الساكنة والياءالساكنة لاتقلبان ألفا) اذا كان سكونهما أصليا لحصول الخفة من سكونهما وهى المرادة من القلب (الافى موضع يكون سكونهما) أى سكون الواووالياء (غير أصلى بان تقلب حركتهما الى ماقبلهما) فعندذلك تقلبان ألفاأيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم الساكن (نحوأقام ويهاب) أصلهماأقوم ويهيب بسكون ماقبلهما نقلت حركة الواوفى الاول وحركة الياءفى الثانى الى ماقبلهما لكونهما حرفى علة متحركين ضعيفين لايقدران على تحملها وماقبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قلبتا ألفالتحركهما فى الاصل وانفتاح ماقبلهما فى الحال فصارأقام ويهاب وانماأورد مثالين حال كون أحدهما من الماضى والآخرمن المضارع اشارةباحدهماالى الواوى و بالآخرالى اليائى وليعلم أن ذلك الحكم لايختلف فيهمابعد ماوجدت تلك الشرائط فيهما (وتقول فى الجمع) الالف واللام فيه بدل من الاضافة تقديره أى فى جمع المذكرالغائب الناقص المبحوث عنه واويا كان أو يائيا (غزوا ورموا) بسكون الواو فيهمامع فتح ماقبلها (والاصل غزووا) فى الاول (ورميوا) فى الثانى (قلبتا) أى الواو المضمومة فى الاول والياء المضمومة فى الثانى (ألفالتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان) على غيرحده (أحدهما الالف المقلوبة) من الواو والياء (والثانى واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة لاجتماع الساكنين) أى لدفع اجتماع الساكنين على غيرحده لان جمعهما على هذا ليس بجائز وانماحذفت الالف المقلوبة دون الواو مع انه بحذفهماوقع دفع ذلك لان الواوضمير الفاعل فحذفهايخل بالمقصود فكانت الالف بالحذف أولى من الواو ومع ذلك قد يوجدشئ يدل على حذف

غيرأصلى) قوله (بان نقلت حركتهماالى ماقبلهما) دفع مايرى ان يقال ان سكونهما فى هذه الامثلة غيرأصلى لعروضه باتصال الضمائر فوجب ان تقلبا ألفا فاجاب بان المراد بعروض سكونهما مايكون نقل الحركة الى ماقبلها لاجل القلب (نحو أقام وأباع) الاصل أقوم وأبيع ولو كان سكونهما أصليالما احتيج الى القلب لحصول الخفة بدونه (وتقول فى الجمع المذكر) الغائب من غزاورمى (غزوا ورموا) بسكون واوالجمع مع فتح ماقبلها (والاصل غزووا ورميوا قلبتا) أى الواو والياء المضمومتان (ألفالتحركهما وانفتاح ماقبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الالف المقلوبة) من الواووالياء (والثانى واوالجمع فحذفت الالف المقلوبة لاجتماع الساكنين) دون واوالجمع لانها ضميرفاعل فلاتحذف الابنائب كمافى اغزن وله نائب ههنامع ان حذف الالف معين

(لاتقلبان ألفا) لوجود المانع وهو الالتباس بالمفرد على تقدير القلب والحذف لاجتماع الساكنين قوله (لان الواو) تعليل لقوله لاتقلبان أيضا خاصةقوله (الافى موضع) ولم يذكر فتحة ماقبلهامع كونها شرطاأيضالفهمه من سياقه وسياقه قوله (بان نقلت حركتهما الى ماقبلهما) الباءمتعلق بيكون لسكونهما وانماقيدبه احترازا عماذكره أولافان سكون الواو والياء فى نحو غزون ورمين غيرأصلى لانه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لكون ماقبلهما متحركا بل بالحذف بخلاف نحوأقام وأباع ويجوز أن يتعلق بتقلبان المقدر بعدالاستثناء ويحصل الاحترازلان ماجاءمن ضميرالفاعل فى حكم الاصلى عندهم لكونه كالجزء من الفعل على مابيناه سابقاقوله (فحذفت الالف المقلوبة دون واوالجمع) لانهافاعل وحذفه بدون اقامةالمفعول مقامهلايجوز لان الفعل لايفيد بدونهماقوله

الالف

(فبقى) الاصل المذكور بعد الحذف (غزو او رموا) بالفتح ماقبل الواو ولم يضم حتى يجانس الواو لتدل الفتحة على الالف المحذوفة (وتقول في تثنية المؤنث غزتاو رمتا والاصل غزوتا و رميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فحذفت الالف لسكونها وسكون التاء) تقديرا أو اعتبارا وان كانت متحركة صورة (لان التاء ساكنة في الاصل) لانها علامة تأنيث وهي ساكنة في الفعل (فحركت لالف التثنية) لاجتماع الساكنين من علامتي التانيث والتثنية ولامجال لحذف احداهما اذ العلامة لاتحذف بل يلزم اللبس (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فنظرنا الى الاصل فحذفنا الالف المقلوبة لتحصل الخفة ونظرنا الى الصورة وحال التحرك فلم تحذف احدى العلامتين ولكل من النظرين داع فعملنا بمقتضاهما (وتقول في الجمع المؤنث من الاجوف قلن) (٧٩) بضم القاف (وكلن) بكسر الكاف (والاصل قولن وكيلان) بفتح الواو والياء

الالف وهو فتح ماقبلها ولم يوجد شئ يدل على حذف الواو (فبقى) بعد حذف الالف منهما (غزو او رموا) بسكون الواو فيهما مع فتح ماقبلهما وانما لم يقلبوا الفتحة الى الضمة وان لم يكن بين الواو والفتحة مجانسة لتدل على الالف المحذوفة كما أشرنا (وتقول في تثنيتهما للمؤنث غزتا و رمتا) وانما قيد التثنية منهما بالمؤنث لان تثنية المذكر منهما لاتعل بل تبقى على الاصل غزوا ورميا كما مر (والاصل غزوتا و رميتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) دفعا للثقل الحاصل من تحركهما (فحذفت الالف لسكونها وسكون التاء) وانما كانت الالف بالحذف أولى من حذف التاء لان التاء علامة والعلامة لاتحذف ومع هذا ان الفتحة التي قبل الالف تدل على حذفها ولم يوجد شئ يدل على حذف التاء ولان الالف حرف علة لا التاء وان كانتا من حروف الزوائد وحرف العلة أولى بالحذف من الحرف الصحيح (لان التاء ساكنة في الاصل) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انكم قلتم حذفت الالف لسكونها وسكون التاء والتاء ليست بساكنة فاجاب بقوله لان التاء ساكنة في الاصل أي في أصل الوضع لانها وضعت علامة للمؤنث والتاء اذا وضعت علامة للمؤنث كانت ساكنة كما في المفرد نحو غزوت ورميت (فحركت التاء) ههنا (لالف التثنية) لانها لو لم تحرك لزم حذف احداهما لاجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز ذلك أما حذف التاء فلانها علامة للمؤنث والعلامة لاتحذف وأما حذف الالف فلانها ضمير التثنية فحركت التاء لاجلها (فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) فحذفت الالف فبقي غزتا ورمتا (وتقول في جمع المؤنث من الاجوف قلن وكلن) بضم القاف وكسر الكاف (والاصل قولن وكيلن) بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لان فعل بفتح العين

(فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم) وفيه سؤالان أحدهما أن هذه الحركة حصلت من ضمير الفاعل لان الالف تقتضي فتحة ماقبلها وقد سبق ماجاء منه في حكم الاصلي عندهم وثانيهما انها كانت عارضة في حكم المعدوم فاجتمع ساكنان التاء والالف فلم لم يحذف أحدهما وجوابهما أن هذه الحركة لها شبهان بالاصلي والعارضي فعملنا بالشبهين كما هي القاعدة المستحسنة عند المحققين بيانه هذه الحركة من حيث انها جاءت بالف الضمير كانت في حكم الاصلية كسكون واو غزون ومن حيث محلها عارضة ليست في حكم الاصلية لانها ليست بجزء من الفعل على الحقيقة ولا كالجزء منه لانها ليست بفاعل بل حرف جاءت لعلامة تانيث الفاعل عارضة ليست في حكم أصلية بخلاف سكون واو غزون لان محله جزء من الفعل حقيقة فبالنظر الى الاول تجتمع ساكنان أصلا في نحو غزتا فيلزم أن لايحذف حرف وبالنظر الى الثاني يجتمع فيه ثلاث سواكن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاهما من كل وجه ممتنع و باحدهما ترجيح بلا مرجح واهمال وعدم اعتبار للآخر وهو مناف للعدل فان قلت جانب العروض راجح لانه بالنظر الى الحقيقة والمحل المتقدم وأما الاصلية فبالنظر الى ضمير الفاعل الغير المتقدم فقط فلجانب العروض رجحان من وجهين فلا يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل قلت في اعتبار العروض فقط يلزم اما حذف الالف وهو فاعل لايحذف لانه يلزم الالتباس بالمفرد المؤنث اذا حذفت الالف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيهما ولو سلم فالعارض يتغير أو حذف الياء وهي علامة لاتحذف ولانه يلزم الالتباس حينئذ بالمذكر وفي اعتبار الاصلية فقط لايلزم فساد أصلا لكن يلزم نوع ثقل في البعض وهو ليس بفساد ولذا اعتبر الاصلية في لغة رديئة ولم يحذف منها حرف وأيضا صورة الحركة تمنع اجتماع الساكنين حقيقة واجتماعهما اعتباري وبملاحظة هذا الفساد في جانب العروض وعدمه في جانب الاصلية واعتبار صورة الحركة لارجحان لجانب العروض بل يحصل المساواة بانضمام ماذكر في السؤال الى ماذكر في الجواب فيلزم ترجيح بلا مرجح وعدم العدل من اعتبار أحدهما فقط فلما لم يمكن العمل بمقتضاهما من كل وجه ولا باحدهما فقط عملنا بكليهما من وجهين وتركناهما من وجهين آخرين تعادلا بينهما وقضاء لحقوقهما بقدر الامكان فاعتبرنا في الساكنين الاولين العروض لما فيه خفة مطلوبة ولانه ليس فيهما ماحصل منه اعتبار الاصلية وهو ألف الضمير وفيهما ماحصل منه اعتبار العروض وهو الياء فكان أولى بخلاف اعتبار الاصلية لان فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا في كل الساكنين الآخرين الاصلية لانه لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقعنا فيما هربنا منه ولان فيهما ألف الضمير وهي سبب لاعتبار الاصلية فكان أولى بالاعتبار قوله

(فقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فبقي قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت فتحة القاف الى الضمة) أى أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك

من الاجوف اذا كان واويا ينقل الى فعل بضم العين واذا كان يائيا ينقل الى فعل بكسر العين اذا اتصل به ضمير جمع المؤنث كما فى هذين المثالين أوضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أومثنى أومجموعا أوضمير المتكلم واحدا كان أوأكثر بعد ماأسكن اللام ليكون اعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهما الى ماقبلهما لسكون الواومع اللام فى الاولى وسكون الياء معه فى الثانية لانهم اسكنوا حركة اللام أولا حتى لايلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فنقلوا حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركة ماقبلهما فحذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام لانهما حرفا علة وحذف حرف العلة أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود مايدل على حذفهما وهى الضمة فى الاولى والكسرة فى الثانية فصار قلن وكان بضم القاف وكسر الكاف وانما التزموا هذا الاعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وان كان مخالفا للاعلال قبل الاتصال بها وهو الاعلال بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الاعلال لان فى ذلك الاعلال خمسة أفعال حتى يأتى على هذا الوزن الاول النظر الى حرف العلة هل هو متحرك وماقبله مفتوح أم لا والثانى النظر الى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا والثالث قلبه ألفا بعد وجود الشرائط المذكورة والرابع حذف الالف لالتقاء الساكنين والخامس ضم القاف وكسر الكاف لتدلا على الواو والياء المحذوفتين وفى هذا الاعلال ثلاثة أفعال الاول نقل الباب الى باب آخر والثانى نقل حركة حرف العلة الى ماقبلها والثالث حذفها لالتقاء الساكنين وبعضهم لاينقل الباب الى باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كما أنه قبل الاتصال لاينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الاصل عندهم قولن وكيلن بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كما قبل الاتصال بالضمائر المذكورة لايقاع الموافقة بين ماقبل الاتصال ومابعده فى الاعلال وان كان الاعلال بالنقل أيسر منه ففعلوا ذلك الاعلال كما فعل الشيخ فى المتن وهو قوله (قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الالف لسكونها وسكون اللام فبقى قلن وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت) أى أبدلت (فتحة القاف الى الضمة وفتحة الكاف الى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب المتأخرين وهو الاشبه وان كان اعسر لانه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الابواب كذا ذكره فى شرح الزنجانى ثم اعلم أن الاختلاف بينهم فى النقل وعدمه اذا كان الاجوف من فعل بفتح العين وأما اذا كان من فعل بكسرها نحو خوف من الواوى وهيب من اليائى ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولايوجد ذلك من اليائى فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة الى ماقبله بعد سلب حركته ثم بحذفها بلا نقل باب الى باب نحو خفن وهبن وطلن بكسر الخاء والهاء وبضم الطاء وهذا لايوجد من اليائى

(ثم نقلت الخ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فانما (٨٠) كسرت فاؤه مع كونه واويا بالبدل على البنية وهى أهم من الدلالة على بنات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتعلق الثانية باللفظ ولما روعى الاولى لم يمكن رعاية الثانية بخلاف باب هبت فانه قد أمكن فيه رعاية الدلالتين ففعل ولما لم يمكنهم الدلالة على البنية فى قلت وبعت اذ لوفتحوا فيهما لم يدل على حركة العين لوجودها فى الاصل قصدوا الدلالة على بنات الواو والياء وقد أمكن على ماذكر فى المتن وقال بعضهم نقل فعل بالفتح فى باب قلن الى فعل بالضم وفى باب بعن الى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين الى الفاء بعد حذف حركته فيحذف العين لالتقاء الساكنين ولاينقل باب خفن الى باب آخر لان رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وهذا القول ليس بسديد لما يلزم من النقل الى باب مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معانى الابواب وقال الكسائى أصل باب قلن فعلن بالضم فأعل كما سبق وفيه أن المعتل اذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ فى الصحيح فعل بالضم متعديا فان قلت يعلم بناء الواو والياء فى باب قلت وبعت والبنية فى باب خفت من المضارع والمصدر واللام والاجوف لايجىء من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الحلق فى البعض دليل على أنه ليس منه قلت قد سمع الماضى والفاعل فقط فيحتاج الى نصب علامة ففعل فيما أمكن بلا عسرة ولاينافيه عدم نصبهم فيما لايمكن بيسرة اذ الميسورة لاتسقط بالمعسورة ولانه ليس فى كثرة الادلة مضرة بل فيه منفعة كما لايخفى والحاصل أن المقصود فى ماضى الاجوف شيآن الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واوا أو ياء لانهم لما قلبوا العين وهو اما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح أومكسور وأنه واو أو ياء وفيما أمكن رعاية هذين المقصودين فعلوا وهو باب هبت وفيما لم يمكن الارعاية أحدهما قدموا الاول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن الارعاية الثانى فعلوها وهو باب قلت وبعت لان مالايدرك كله لايترك كله كما قوله

كما أشرنا (لان المتولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على ان الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لان الواو جنس الضمة لانه امر كبة من ضمتين أى وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لانه امر كبة من كسرتين أى وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الالف) لان الالف مركبة من فتحتين أى وضعت مقدارهما وانما ذكر الفتحة وان لم يكن لها مثال من حذف الالف وابقاء الفتحة للدلالة على الالف للمناسبة وذلك انه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ما تولد منه الالف لكونها احرف علة مثلهما فقال ومن الفتحة الالف وقيل هذا ابتناء على أن الالف المقلوبة لو حذفت منهما ولم يضم ولم يكسر ماقبلها لتدل الفتحة على الالف المحذوفة كما مال البعض الى هذا استدلالا بغزوا ورموا فاشار الشيخ الى هذا بقوله فبقى لكن عدل عنه ليكون الترجيح للاصل لا للفرع (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة اذا كانت الحركة) أى حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتحريك الياء بالفتح فى الاول وسكونها فى الثانى مع كسر ماقبلها فيهما وانما تركت الياء على حالها فى هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لان الاعلال اما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها ولاسبيل لهذه الوجوه الثلاثة فيهما أما النقل فى خشى فلاسبيل اليه لانه يلتبس بالباب الآخر وأما القلب فيه فلاسبيل اليه أيضا لان الياء فيه وان كانت متحركة لكن ماقبلها ليس بمفتوح حتى تقلب ألفا وأما الحذف فيه فلاسبيل اليه أيضا لانه ينتقض البناء وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لاتكون معتبرة لقيام البناء لكونها التزامية وأما النقل فى خشيت فلاسبيل اليه لعدم الحركة وأما القلب فيه فلعدم شرطه لان القلب اما الى الواو أو الالف ولاسبيل الى الاول لان شرطه كون ماقبلها مضموما بعد سكونها كما سيجىء ولم يوجد ولا الى الثانى لان شرطه كونها متحركة وما قبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما وأما الحذف فيه فلاسبيل اليه لاخلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لكونها التزامية كما مر ولوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها قلبت واوا نحو أيسر يوسر أصله ييسر) بضم الياء الاولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لان الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها احرف علة ومع هذا كانت عريكتها لينة بالتسكين فاستدعى حركة ماقبلها وهى الضم القوى قلبها الى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر وبوقظ وموقظ فعل بهما مافعل بيوسر (وتقول فى مجهول الاجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والاصل قول) بضم القاف وكسر الواو واعلم أن فى اعلاله ثلاث لغات الاولى أن تسكن الواو فقط لاستثقال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع فى مجهول باع أصله بيع بضم الباء وكسر الياء استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكراهتهم اجتماع الضمة والواو والثانية أن يشم القاف مع هواهية الشفتين بالتلفظ بالضم ولكن لايتلفظ به بحيث يدركه البصير لاغيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ماقبلها فى الاصل وهى أفصح من الاولى والثالثة أن تنقل حركة الواو الى القاف بعد سلب حركتها لاستثقال الضمة على القاف لتكون حركة مابعدها كسرة ثم تقلب الواو ياء لسكونها

(لان الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الالف) متولد (من الفتحة) والاصل يدل على أثره المحذوف اعلم أن الاعلال بالقلب أى بقلب الواو والياء ألفا فى مثل قلن وكان على مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين الى فعل بضمها ان كان أجوف واويا والى فعل بكسرها ان كان يائيا فاصل قلن وكان عندهم قولن وكيان بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وهذا الطريق يسير الآن فى نقل الباب من مفتوح العين الى مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف فى معانى الابواب فاختاره المتأخرون لشبهه ثم شرع فى بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء اذا انكسر ماقبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنة كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن ابقاؤها متحركة (اذا كانت الحركة فتحة) لانها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ماقبلها فيهما واذا كانت الحركة ضمة كما فى يخشى أو كسرة كما فى ترمين فعل الياء بقلبها ألفا أو بحذفها بعد الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليها (والياء الساكنة اذا انضم ماقبلها قلبت واوا) لان الياء حرف علة ضعيفة خصوصا اذا كانت عريكتها بالتسكين والضم حركة قوية تستدعى أن توافق لها مابعدها مع أن الياء الساكنة بعسر نطقها بضم ماقبلها (نحو أيسر يوسر أصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لئلا يلزم اجحاف الكلمة فاعتبر الهمزة من مضارع افعل كالموجود ولم تعتبر ذلك فى حق القلب للتخفيف وانما ذكر الماضى مع أنه لامدخل له فى المثالية ليتضح كون الواو منقلبا من الياء والتنبيه على أن الياء الساكنة لاتقلب ألفا فى مثله (وتقول فى مجهول الاجوف الواوى قيل والاصل قول)

وانكسار ماقبلها فصار قيل وهي أفصح من الاولبين ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقلت كسرة الواو اليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها الى القاف (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) لان عريكة الحرف الساكن مع ضعفها هنا لانها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها ذلك وهي الكسرة لانها أقوى الحركات فاستدعت أن تقلب الواو الساكنة الى جنسها وهو الياء فقلبت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أوضمة أوكسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الاطلاق (اذا وقعت في آخر الكلمة) سواء كانت اسما مفردا أومثنى أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا أوفعلا معتلا مفردا كان أومثنى أومجموعا معلوما كان أومجهولا ماضيا كان أومضارعا ثلاثيا كان أومزيدا رباعيا كان أوخماسيا أوسداسيا لازما كان أومتعديا أومضاعفا غيرمدغم أولفيفا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الاطلاق (وانكسر ماقبلها قلبت ياء نحو غبي والاصل غبو) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غبي وهو من الغباوة وهي الحماقة والبلاهة ولهذا قال الشيخ (من الغباوة وهي عكس الادراك) وانما قلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياء اذا كان ماقبلها مكسورا لان عريكتها لضعفها لانها حرف علة واستدعاء حركة ماقبلها بجنسها وقيل لكراهتهم ابقاءها في الطرف على حالها للزوم الثقل به لانه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية تأمل (ودعى مجهول دعا والاصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كما مر ومنه غزى مجهول غزا والاصل غزو وقلبت الواو ياء فيه لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا (وقوى والاصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها أيضا لما مر (بكسر ماقبل الواو الطرفي في الكل) أي في غبو ودعو وقو وانما أورد ثلاثة أمثلة في الماضي ايذانا باحدها الى اللازم والمعلوم وبالثاني الى المتعدي والمجهول وبالثالث الى اللفيف والمضاعف غيرالمدغم وبكلها الى المفرد المذكر والمعتل والثلاثي وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض الى الصحيح لعدم امكانه والى المضارع الثلاثي والماضي الزائد عليه لعدم مجيئهما على هذا الوجه والى المضارع الزائد عليه وان وجد مثاله نحو يعطى من الرباعي ويتعدى من الخماسي ويسترشي من السداسي احترازا عن الاطناب ففي هذه الامثلة قدوقعت الواو في الطرف متحركة بالضم وماقبلها مكسور فقلبت في كلها ياء والى التثنية والجمع لكونهما معلومين من المفرد والى المؤنثة لكونها تابعة للمذكر في ذلك والى الاسم مفردا كان أومثنى أومجموعا مذكرا كان أومؤنثا وان وجد مثالها فيه نحو غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفي هذه الامثلة قدوقعت الواو في الطرف في الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر في حالة الجر في مفرد مذكره وماقبلها مكسور فقلبت ياء ولا اعتبار بالضمير والعلامة لكونهما عارضتين (وتقول في جمع المذكر من مجهول الناقص غزوا والاصل غزيوا) وأصله غزو وا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما مر فصار غزيوا (فاسكنت الزاي) لثقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة

بضم القاف وكسر الواو (فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو) لان في التنزل من العلو الى السفل تعسرا (فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو اليها) لكونها حرف علة وماقبلها ساكنا (فصارت (٨٢) القاف مكسورة والواو ساكنة) بنقل كسرتها (ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء) لان عريكة الساكن مع أنه حرف علة ضعيفة واستدعى كسر ماقبلها الى جنس الكسرة وهو الياء (والواو المتحركة) بأي حركة كانت (اذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ماقبلها قلبت ياء) للين عريكة حرف العلة وان كان متحركا ولحصول الخفة لان الياء خفيف بالنسبة الى الواو كما لايخفى (نحو غبي والاصل غبو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها واشتقاقه (من الغباوة) ذكره استشهادا على أن أصله واوي اذ المصدر مما يرد الاشياء الى أصولها (والغباوة عكس الادراك) وعدم الذكاء أظهر في موضع الضمير تنبيها على أن المراد بالاول اللفظ وبالثاني المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والاصل) في مجهوله (دعو بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لان ألف دعا دليل على أنه واوي قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها ومن هذا القبيل نحو يعطى ويهتدي ويسترشي فان الياء فيها مقلوبة من الواو وكذا في نحو غاز أصله غازو قلبت الواو ياء ثم أسكنت وحذفت اذ الكسرة تدل على الياء ولاتدل على الواو (وتقول في جمع المذكر في مجهول الناقص غزوا والاصل غزيوا) لم يقل أصله غزووا لان اعلال المفرد سابق على الحاق ضمير الجمع ولا اشكال بالتاء الضمير في نحو غزوت لانها ليست بعارضة على صيغة الغيبة (فاسكنت الزاي) بسلب كسرتها لدفع الخروج منها الى الضمة

(وأصل غزوا غزيوا الخ) وأصله غزووا ولم يذكره لانفهامه من سياقه فان قلت لم لايجوز أن يلحق الضمير بعد اعلال المفرد قلت يأباه قول المصنف فيما سبق أصل غزوا ورموا غزووا ورميوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلو صح ماذكرته لقيل غزات ورمات قوله

الحقيقية

(ثم نقلت ضمة الياء الى الزاى) لان الحرف الصحيح أولى بالحركة (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) التى هى ضمير الجمع (فبقى غزوا) بالضمتين (وكل واو وياء متحركتين) قوله (يكون ماقبلهما حرف صحيح ساكن) صفة أخرى لهما (نقلت) خبر كل (حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن) لانها أولى بتحمل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول ويكيل ويخوف) بسكون القاف والكاف والخاء نقلت ضمة الواو وكسرة الياء فى الاولين الى ماقبلهما ونقلت فتحة الواو فى الثالث الى الخاء ثم قلبت ألفا (وانما قلبت واو يخاف

الحقيقية الى الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء الى الزاى) لكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح ساكن ومع هذا ان الضمة ليست بجنسها فاستثقلت عليها الضمة لها (وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو) وانما لم تحذف الواو لانها ضمير الفاعل وحذفها يخل بالمقصود بخلاف الياء (فبقى غزوا وكل واو وياء متحركتين يكون ماقبلهما حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما الى الحرف الصحيح نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل يقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمتها الى القاف لاستثقال الضمة عليها وان كانت من جنسها لما مر من انها حرف علة ضعيف لايقدر على تحمل الحركة مع ان ماقبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لانه قوى يقدر على تحملها فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (ويكيل) بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء الى الكاف لما مر فى يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ويخوف) بسكون الخاء وفتح الواو نقلت فتحتها الى الخاء كما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو فلذلك قال (نقلت حركتهما لما قبلهما) أى ماقبل الواو والياء (فى الكل) أى فى يقول ويكيل ويخوف (وانما قلبت واو يخاف ألفا لكون سكونها غير أصلى) لانها متحركة فى الاصل كما مر (وانفتاح ماقبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين اذا وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أى الواو المتحركة والياء المتحركة (مالم تكونا منصوبتين) بسبب الناصب فان كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجز تسكينهما لئلا يلغو العمل عن العامل بسببه ولم يجز قلبهما ألفا عند ذلك فى مكان يقتضيه لانهما لاتقبلان الحركة كما على ذلك وانما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لان نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك فى الماضى نحو غزو ورمى قلبتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) بسكون الواو ولم تحذف بعد الاسكان لتناسب حركة ماقبلها (ويرمى) بسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ماقبلها أيضا (ويخشى) باسكان يائه بقلبها ألفا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرفى علة لايقدران على تحمل الحركات كما مر (والاصل يغزو ويرمى ويخشى بتحريكهما بالضم) أى بتحريك الواو والياء بالضم فى الكل ثم أسكنتا كما ترى الآن اسكان الواو والياء بسلب حركتهما فى الاولين وفى يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لانفهما وهو كون ماقبلهما مفتوحا بعد تحركهما وهذا موجود فى يخشى لانفهما ولهذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وبتحرك الواو والياء اذا كان كل واحد) منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزو ولن يرمى ولن يخشى) ومنه كى يغزو وكى يرمى وكى يخشى وأن يغزو وأن يرمى وأن يخشى واذن يغزو واذن يرمى واذن يخشى (لخفة الفتحة عليهما) والا يلزم الغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء يخشى ألفا فى حالة النصب مع وجود شرطه (وتقول فى التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وانما لم تقلب الواو

ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لاتقلب (لكون سكونها غير أصلى) أى عارض فوجد الشرط الاول وكذا الثانى أعنى (وانفتاح ماقبلها) فى الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا فى لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك) قوله (أسكنتا) خبر لكل (مالم يكن) أى لام الفعل (منصوبا) اذ لو كان منصوبا لاتسكان لئلا يلغو عمل الناصب (نحو يغزو ويرمى ويخشى) بسكون الواو والياء انما أسكنتا (لاستثقال الضمة على الواو والياء) لكونهما حرفى علة ضعيفة (والاصل فيهما يغزو ويرمى ويخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها) يعنى فى الاصل كما هو مقتضى سياق كلامه أو فى الحال ويعم اسكان الحرف لقلبها ألفا (وانفتاح الشين) ماقبل الياء (وتحرك الواو والياء) بالفتح (اذا كان) أى لام الفعل (منصوبا نحو لن يغزو ولن يرمى لخفة الفتحة عليهما) ولم يذكر لن يخشى لظهور أن الالف لاتقبل الحركة فيكون نصبه تقديريا (وتقول فى التثنية) من يغزو ويرمى ويخشى (يغزوان ويرميان ويخشيان) بفتح الواو والياء لاجل ألف التثنية ولذا لاتقلب ياء يخشيان ألفا لانها ساكنة تقديرا والياء الساكنة لاتقلب ألفا

(أسكنتا مالم يكن منصوبا) فيه اشارة الى ان كل واو وياء قلبت ألفا تسكن أولا بالنقل أو السلب ثم تقلب فتأمل (قوله وتحرك الواو والياء اذا كانتا منصوبتين) أى اذا لم يكن ماقبلهما مفتوحا والا قلبتا نحو لن يخشى وانما لم يذكرها لانفهامه من قوله وانما قلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها قوله (فى التثنية) أى فى تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله فى الجمع وقوله فى الواحدة المخاطبة بقرينة السياق والسباق قوله (ويخشيان) انما لم تقلب ياؤه ألفا لئلا يلتبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب قوله

(وتقول في الجمع المذكر) منها (يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بضم ماقبل واو الجمع (فاسكنت الواو والياء) يعنى فى الاولين (لاستثقال الضمة على الواو والياء) أى على اطلاقهما الاعلى المذكورتين بعينهما ولذا أظهر فى موضع الاضمار (وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) فى كل من الثلاث (ساكنان) أحدهما (الواو والياء) ادرج فيهما ألف يخشاون باعتبار انها مقلوبة منها (وبعدهما) يعنى ان الساكن الثانى (واو الجمع فحذف ما كان قبل واو الجمع) من الواو والياء والالف التى هى لام الكلمة فبقى يغزون بضم الزاى ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين (وضمت الميم من يرمون) مع ان كسرها دليل الياء (لتصح واو الجمع) لان كسر ماقبلها يقتضى قلبها ياء فابدلت الضمة منها لتسلم علامة الجمع وفى اعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء الى ماقبلها بعد حذف حركته وهذا أسهل الا انه لما فهم بماذكر فى غزوا أورده هنا وجه غير ماذكر اشارة الى توسع دائرة الاعلال وفى بعض النسخ وقع قوله وقلبت ياء يخشون ألفا بعد قوله فحذف ماكان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف ألفه للاكتفاء بما ذكر فى آخريه (وتقول فى الواحدة المخاطبة) من يغزو (تغزين والاصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو فاسكنت الزاى لاستثقالهم الضمة قبل واو مكسورة (ونقلت كسرة الواو اليها) لانها حرف صحيح أولى بالحركة (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما حذفت الواو دون الياء لانها ضمير الفاعل كواو الجمع عند الجمهور وعلامة الخطاب عند الاخفش وعلى المذهبين المناسب حذف لام الفعل وفى اعلاله وجه آخر وهو سلب حركة الواو وحذفها وابدال ضمة الزاى كسرة لتسلم ياء المخاطبة ولم يذكر اعلال ترمين وتخشين لان اسكان الياء الاولى وقلبها ألفا قد استفيد من اعلال جمع المذكر فاكتفى به (وتقول فى اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل) اعلم ان الهمزة ان كانت مقلوبة من الواو لاتكتب تحت مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوبة من الياء دلالة على الاصل

والياء ألفا فى هذه الامثلة بنقل حركتهما الى ماقبلهما بعد سلب حركته فى بعضها وفى بعضها بلا نقل لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجز حذف أحدهما او بقاء الآخر تامل (وتقول فى الجمع يغزون ويرمون ويخشون والاصل يغزوون ويرميون ويخشيون) بتحريك الواو والياء فى هذه الامثلة على الضم (فاسكنت الواو والياء) فى هذه الامثلة لاستثقال الضمة على الواو والياء لمامر (لوقوعهما فى لام الفعل) وهذا التعليل متروك فى بعض النسخ لئلا يفهم عدم استثقال الضمة عليهما لو كانتا فى عين الفعل ومع ذلك تثقل عليهما فيه كما فى يقول تنقل الضمة من الواو الى القاف لذلك ولكن الاولى عدم الترك لان استثقال الضمة فى عين الفعل يلزم بوجه واحد كمامر من أنهما حرفا علة لايقدران على تحمل الحركة وفى لام الفعل يلزم بوجهين الاول ماذكر فى عين الفعل والثانى أن لام الكلمة محل التغيير وأشد اعلالا من عين الكلمة حيث تحذف فى الجزم وتسكن فى الرفع وتثبت فى النصب فتثقل عليهما بهذا الوجه أيضا ولكن الاوجه ايراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزو ويرمى ويخشى (وقلبت ياء يخشون ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) فى يغزوون ويرميون والالف المقلوبة من الياء فى يخشاون لم يذكرها الشيخ لكن يلزم عليه ذكرها (وبعدهما) أى بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والاولى أن يقال وبعدها لماذكرنا (فحذف ما كان قبل واو الجمع) وهو واو الناقص فى الاول وياؤه فى الثانى والالف المقلوبة من يائه فى الثالث وانما لم تحذف واو الجمع لمامر أنها ضمير الفاعل وحذفها مخل بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وانما قيد ضم ماقبل واو الجمع فيه لانه فى يغزون مضموم لا احتياج اليه وفى يخشون لايضم بل يبقى على الفتح ليدل على الالف المحذوفة (لتصح واو الجمع) أى لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكر الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضموا الميم لتصح واو الجمع ويزول ذلك الالتباس (وتقول فى الواحدة المخاطبة تغزين والاصل تغزوين) بضم الزاى وكسر الواو (فاسكنت الزاى لاستثقال الضمة عليها) أى على الزاى وان لم تكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو اليها) أى الى الزاى (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وانما لم تحذف الياء لانها ضمير الفاعل عند العامة كواو يغزون وعند الاخفش علامة الخطاب فعلى كلا التقديرين لم يجز حذفها اتفاقا اما عند الاخفش فلانها علامة والعلامة لاتحذف واما عند العامة فلانها ضمير الفاعل والضمير لايحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التى ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقا فبقى تغزين (وتقول فى اسم الفاعل من الاجوف قائل وكائل) واعلم أن نقط مركز الهمزة فى نحو قائل وصائن

خطا

(وضمت الميم من يرمون) فى اعلال يرمون وجه آخر أسهل من هذا وهو ان تنقل ضمة الياء الى الميم بعد حذف حركتها استثقالا للكسرة قبل الضمة وتحذف الياء للساكنين ولما علم هذا الوجه بماذكر فى غزوا لم يتعرض له ههنا تفننا وتوسعا لطرق الاعلال قوله (لتصح واو الجمع) لانه لو لم تضم الميم لقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فيلزم تغيير الضمير وذلك لايجوز الا عند الضرورة كما فى مكيل ولا ضرورة ههنا قوله

خطأ الافى كائل وبائع فرقا بين الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو والياء لما روى عن أبي على الفارسى دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائراله فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحته فقال أبو على هذا خط من قال له خطى فنظر أبو على الى صاحبه فقال ضيعنا خطوتنا فى زيارته فقام وخرج مع صاحبه فى تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقطة تحت مركوز قائل خطأ ذ رقا بين الواوى واليائى وهو ليس بمتصف بما اشتهر به من العلوم (و)قد (كان فى الماضى قال وكال فزيدت الالف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الالف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) واعلم أن فى عبارة الشيخ من قوله وكان فى الماضى قال وكال الى هنا تسامحا لان عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضى وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الاجوف أو من غيره اذا عرفت هذا فنقول ان طريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزاد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كما مر فصار قاول ثم قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف كما فى كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى الطرف ولان اعلال الفعل يدور وجودا وعدما الى ما آل اليه لاعلال اسمه عند البعض وللمشاكلة عند البعض وفعله معلوما قد أعل بقلب واوه ألفا نحو قاول فاعل اسم فاعله بقلب واوه الى حرف أقرب الى الالف وهو الهمزة فصار قائل كذا المفهوم مما ذكره فى شرح الهارونية وذكر فى المراح وشرحه قلبت واو قاول ألفا أولا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف الساكنة الكائنة قبلها واو ليست بحاجز حصين لعدم اعتبارها فصار حرف العلة كأنه يلى الفتحة فقلبت واوه ألفا لذلك أو لان الالف تنزلت منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فصار ما قبلها فتحة فقلبت ألفا لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الالف المقلوبة من الواو ولم يجز حذف احداهما لانه يلتبس بالماضى عنده فحركت الالف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة لان الالف اذا تحركت تصير همزة كما فى كساء أصله كساو قلبت واوه ألفا أولا لتحركها وانفتاح ما قبلها للعلتين المذكورتين ثم قلبت همزة لاجتماع الالفين اللتين كره واحذف احداهما فصار كساء وهذا منقول وفيه ثلاثة أوجه فاطلبها فى شرح المراح فكان ماذكر فى شرح الهارونية أولى مما ذكر فى المراح لدفع تلك الانظار الثلاثة ومفهوم ماذكر فى شرح الزنجانى أن اعلال اسم الفاعل تابع لاعلال فعله واعلال فعله الماضى هنا بقلب العين ألفا ولم يمكن ذلك هنا لالتقاء الساكنين ولا يمكن الحذف لزوال صيغة الفاعل به وكانت الواو بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وحقها أن تقلب همزة فقلبت ألفا أولا قضاء لحق الاول وهو تبعية اعلال اسم الفاعل لاعلال فعله ثم قلبت الالف همزة دفعا لالتقاء الساكنين وقضاء لحق الثانى وهو قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وهذا هو الاشبه مما ذكر فى المراح (وكذلك كائل) أى وكذا اعلال كائل وفيه من التسامح ما فى قائل تأمل تفهم (واسم الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) والاصل غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازيا (ورامیا) وهو على أصله (فلا يتغير) أى لا تحذف الياء منهما فى حالة النصب لخفة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثنى مذكرا كان

(وكان) الاول (فى الماضى) لم يقل وكان فى الاصل (قال) تنصيصا على ان أصله الماضى عنده لانه خلاف مذهب القوم (فزيدت الالف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ألف اسم الفاعل والالف المقلوبة من عين الفعل) وحذف أحدهما مخل بالغرض من الزيادة ومؤد الى اللبس (فقلب الالف المقلوبة) من عين الفعل (همزة) لقربها من الالف ولم تقلب ألف الفاعل لان التغيير لا يناسب العلامة وكتبت الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة اذا سكن ما قبلها تكتب بصورة حرف من جنس حركتها (وكذلك) اعلال (كائل) عنده وعند البعض أصلهما قاول وكايل قلبت الواو والياء ألفا ثم الالف همزة أو قلبتا همزة ابتداء لوقوعها بعد ألف زائدة كما فى كساء ورداء (واسم الفاعل من الناقص منصوب فى حالة النصب نحو رأيت غازيا) ياؤه منقلبة عن الواو لتطرفها وانكسار ما قبلها (ورامیا فلا يتغير) أى الياء لخفة الفتحة عليها وتغير فى الجمع المذكر نحو غازين أصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها

(فقلبت الالف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم تقلب ألف الفاعل لانها علامة والعلامة لا تتغير كما سبق قوله

أومؤنثا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا ورامبا وغازيين و راميين وغازين و رامين أصلهما غازيون و راميون للجمع المذكر بحذف ياء الناقص ولهذا قيدنا الجمع بالمؤنث في ثبوت ياء الناقص فيه و رأيت غازية و رامية وغازيتين و راميتين وغازيات ورامبات وغوازى (وتقول في حالتى الرفع والجر هذا غاز و رام ومررت بغاز و رام والاصل غازى ورامى) ومررت بغازى ورامى وأصل هذا أولا غازو و قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازى (بالتنوين الضمنى في الرفع) لانه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعا مالم يعرض مانع (و بالكسرى) أى بالتنوين المنسوب الى الكسر (في الجر) لان الباء في بغاز و برام حرف جر وحقه أن يجر ماد خل عليه من الاسم المعرب مالم يعرض مانع (فاسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء أما الضمة ففي حالة الرفع وأما الكسرة ففي حالة الجر وأما استثقال الضمة عليها فبوجهين أحدهما ماذكرناه من أن حرف العلة ضعيف لايقدر على تحمل الحركة والثانى أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ماهو خلافها في الجنس اثقل واما استثقال الكسرة على الياء هنا فبثلاثة أوجه الاول ماذكر في الضمة أولا والثانى أن الكسرة أفصح الحركات فكرهوا حمل ماهو أفصح على الاضعف وان كانت جنسها والثالث ان الكسرة لوأبقيت هنا يلزم توالى الكسرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى في حالتى الرفع والجر (فحذفت الياء) أى في المفرد المذكر فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد وهو الفرق بين حالة النصب وحالتى الرفع والجر واما حذف الياء من الجمع المذكر فليس لاجل ذلك بل هو موجود في حالة النصب أيضا وفي البواقى لاتحذف في هاتين الحالتين كما لاتحذف في حالة النصب سواء كان مذكرا أومؤنثا (و بقى التنوين) وانما حذفت الياء دون التنوين لان الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكانه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ماقبل ذلك الحرف على تقدير حذف التنوين أيضا وان دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لكنها لاتقوم مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فنقل التنوين الى ماقبلها) أى في المفرد المذكر لافى البواقى كما في قولنا جاءنى غاز وغازيان وغازون والاصل غازوون فقلبت الواو ياء فصار غازيون فحذفت الياء فصار غازون وجاءتنى غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءنى رام الخ هذا في حالة الرفع وأما في حالة الجر فنحو قولنا مررت بغاز وغازيين وغازين بحذف ياء الناقص أيضا ومررت بغازية وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الالف واللام سقط التنوين) المذكور لان بينهما تضادا وذلك أن الالف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط التنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة في حالتى الرفع والجر (فتقول هذا الغازى والرامى) في حالة الرفع (ومررت بالغازى و بالرامى) في حالة الجر لافرق بينهما في المفرد عند دخولهما كما لافرق بينهما فيه عند التنوين وانما تعود الياء المحذوفة بدخول الالف واللام لان العلة في حذفها أولا اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الالف واللام حذف التنوين كما مر فزالت تلك العلة فتعود الياء وانما تعود ساكنة في هاتين الحالتين لان في حالة الرفع استثقلت الضمة على الياء لما مر وفي حالة الجر استثقلت الكسرة على الياء لما مر فلم تحرك الياء بالضم والكسر لهذا ولا بالفتح أيضا وان كان أخف لان الفتحة مخصوصة بحالة النصب

(وتقول في) حالة (الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت بغاز و رام) بتغير الياء وحذفها رفعا وجرا (والاصل غازى ورامى) بضم الياء رفعا و بكسرها جرا (فاسكنت الياء كما ذكرنا) أى في مضارع الناقص بقوله أسكنتا مالم يكن منصوبا يعنى لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وذلك لان الكسرة تحتاج الى تحريك شفة والضمة الى تحريك الشفتين فكرهوا ابقاءهما على الحرف الضعيف بخلاف الفتحة حيث لاتحتاج الى تحريك شفة أصلا فلم يعدوها ثقيلة (فاجتمع الساكنان الياء والتنوين) لانها نون ساكنة (فحذفت الياء وبقى التنوين) لانها علامة التمكن وذكر التفتازانى ان التنوين حرف صحيح فحذف حرف العلة أولى وفي بعض النسخ ونقل التنوين الى ماقبلها أى ماقبل الياء المحذوفة فصار غاز و رام بكسر ماقبل الياء رفعا وجرا وعلى هذا اعلال جمع المؤنث نحو غواز أصله غوازى (فان أدخلت الالف واللام) على مثل غاز ورام (سقط التنوين) لانه يقتضى التنكير الذى ينافى المقصود من ادخال حرف التعريف (وتعود الياء ساكنة) لزوال موجب حذفها وارتفاع مانع بقائها وهو اجتماع الساكنين بالتنوين الذى قد جعل عوضا عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) في الرفع (ومررت بالغازى والرمى) في الجر

(فحذفت الياء وبقى التنوين) لان التنوين علامة المتمكن قوله

(وتقول في مفعول الاجوف) الواوى (مقول والاصل مقوول فنقل به ماذ كرنا) أى في مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو الى القاف فالتقى ساكنان واو الاجوف و واو المفعول فحذفت واو المفعول عند سيبو يه لانها زائدة واستغنى عنها بالميم فحذفها أولى من حذف الاصلى بخلاف التنوين في نحو غاز لانها علامة التمكن لا يستغنى عنه وعند أبي الحسن الاخفش حذفت واو الاجوف لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على انها مع الميم علامة المفعول الثلاثى ولا يستغنى عنها بالميم المفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة ان تبقى ولا تغير فحذف واو الاجوف أدخل في القياس واولى (وتقول من بناء) الاجوف (اليائى مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف) لان الصحيح أولى بالحركة كما مر (فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) منها ومن واو المفعول فصار مكول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها هذا على رأى الاخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ماقبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس البناء اليائى بالواوى واختار الامام مذهب الاخفش لما مر وانقلاب واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا و بنو تميم لايغيرون البناء اليائى ويقولون مكيول (٨٧) تخفة بناء اليائى و يتمسكون في ذلك بقوله

واخال انك سيد معيون

والمعوث عنه حالة الرفع والجر (وتقول في مفعول الاجوف مقول والاصل مقوول فنقل به كما ذكرنا) وهو قوله من قبل كل واو و ياء متحركتين وماقبلهما حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما الى الحرف الصحيح الساكن وههنا كذلك لان القاف في مقوول ساكن فنقلت حركة الواو الى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الاجوف والآخر واو المفعول فحذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابه لانها زائدة وهى أولى بالحذف من الاصل وهو عين الكلمة أى واو الاجوف وعند أبي الحسن الاخفش حذفت الواو التى هى عين الكلمة لان واو المفعول علامة والعلامة لاتحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن العلامة انما لم تحذف اذا لم توجد علامة أخرى واذا وجدت تحذف وههنا قد وجدت علامة أخرى وهى الميم كذا في شرح المراح وعلى هذا الاختلاف اعلال مصون تامل هذا ابناء الواوى (وتقول في بناء اليائى مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة الياء الى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين) أحدهما ياء الاجوف والآخر واو المفعول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) واعلم أن هذا الاعلال على مذهب أبي الحسن الاخفش لا على مذهب

(وتقول في مفعول الاجوف) اعلم أن الصرفيين اختلفوا في المحذوف في مفعول الاجوف واويا كان أو يائيا فذهب الاخفش ومن تبعه أن المحذوف عين الفعل لان القياس اذا اجتمع الزائد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كما في غاز واذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قيل وغز واولان واو المفعول علامة والعلامة لاتحذف كما سبق وانما غيرت في الثانى لانه لما وجب كسر ماقبلها لدفع الالتباس والدلالة على الياء المحذوفة لزم الانقلاب أعنى لما لزم في الثانى ارتكاب أحد المحذورين حذف العلامة وتغييرها ارتكبنا الادنى وهو التغيير واختار المصنف هذا المذهب وذهب سيبويه الى أن المحذوف واو المفعول لانها زائدة والزائد بالحذف أولى ولان التقاء الساكنين انما يلزم عند الثانى فحذفه أولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الاخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هى اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم لامكرما ومعونا والعلامة انما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لان القياس الخ ممنوع أيضا وانما ذلك اذا كان حرفا صحيحا لان الاول حينئذ حرف علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه فكلاهما حرف علة وللاخفش أن يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين انما يكون أولى اذا لم يكن علامة و جائيا بمعنى وقول سيبويه لان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لان حاصل ماذكره أنه فيما قاله الاخفش يلزم قلب الضمة الى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب الا عند علة موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغز واو تغزين ونحوها ولا علة ولا ضرورة ههنا ودفع الالتباس انما يكون علة اذا لم يحصل الا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه هذا وانما لم يصح ماذكره لو لم تقلب الضمة الى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في اعلاله على مذهبه نقلت حركة العين الى ماقبلهما وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوى فلا فرق بين سيبويه والاخفش في قلب الضمة الى الكسرة لعلة الدفع على أن العلة فيما ذهب اليه الاخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على الياء علة أيضا ثم يرد عليه أن يقال انما تكون تلك علة ان لو حذفت الياء ولا ضرورة في حذفها و عجاب ببيان الضرورة في حذفها وفسادما قاله سيبويه وقوله بل هى اشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافى ذلك كونه علامة للمفعول ولا فساد أيضا في وجود العلامتين اذا لم تكونا من جنس واحد كما في حبليات وغيرها على أن الالتباس بالمكان لايدفع بالكلية بالميم فقط اذ الاعجام تترك كثيرا فيحتاج الى زيادة حرف آخر وقد تيسر ههنا فزيدت الواو فتكون هذه الثلاثة علامة واحدة اذ لا معنى لعلامة شئ سوى أن يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة انما هى الميم ممنوع اذ ضم العين منها علامة بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا كيف و يلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولان كون الشئ

سيبويه وصحابه لان عند سيبويه المحذوف واو المفعول لما مر فى مقول فصار بعد الحذف مكيل بفتح الميم وضم الكاف وسكون الياء على وزن مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فابدلت ضمة الكاف الى الكسرة لتسلم الياء لانه لولا ذلك لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار مكول على وزن مفول ووزنه بالاستقراء مفيل فابدلت الضمة كسرة لئلا يلزم ذلك فصار مكيل على وزن مفيل فصارت الحركة عنده تابعة للحرف وعند أبى الحسن الاخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر فى مقول وهو ما اختاره الشيخ فصار مكول بفتح الميم وضم الكاف وسكون الواو على وزن مفول بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين فكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكول بفتح الميم وكسر الكاف وسكون الواو فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار مكيل فصار الحرف عنده تابعا للحركة والاصح ما اختاره سيبويه عند البعض واليه مال صاحب الهادى ونبه وما اختاره أبو الحسن الاخفش مال الشيخ اليه فاختر أيها الطالب أيهما شئت وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون مكيول على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر

* فانه اتفاحة مطيوبة * البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبيع وعدم اعلاله (واذا اجتمعت الواوان الاولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الاولى) أى الواو التى هى واو المفعول فى المثال الآتى (فى الثانية) أى فى الواو الثانية التى هى لام الفعل (نحو مغزو والاصل مغزوو) فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف فتدغم الاولى فى الثانية فصار مغزو (واذا اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) لم يمكن الادغام لدفع الثقل ولم يجعل الامر بالعكس بان يجعل الياء واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لئلا يلتبس اليائى من الناقص بالواوى منه (وكسر ماقبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء فى الياء نحو مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء فيهما كما مر ثم أدغمت فى الياء فصار مرمى ومخشى بضم الميم الثانية وضم الشين وسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا مفهوم ماذكر فى شرح الزنجانى ومفهوم ما اختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم الياء ثم تدغم الياء فى الياء ولكلاهما وجه فاختر أيا شئت هذا اذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول وأما اذا كان اسم المفعول منه على وزن فعيل أو فعول فاجتمعت الواوان أو الواو والياء من الواوى واليائى أو الواو والياء من اليائى والسابقة منهما ساكنة فما لا يوجد وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين من الواوى واليائى فما يوجد نحو عدو من الواوى وبغى من اليائى من وزن الفعول ونحو صبى من الواوى وشرى من اليائى من وزن الفعيل أصل الاول عدوو بالواوين وأصل الثانى بغوى بالواو والياء وأصل الثالث صبيو بهما وأصل الرابع شريى بياءين أدغمت الواو فى الواو فى الاول والياء فى الياء فى الثانى والثالث بعد قلب الواو ياء والياء فى الياء فى الرابع (وتقول فى أمر الغائب من الاجوف ليقل والاصل ليقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو الى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فحذفت الواو لكونها حرف علة ولكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل (وفى المخاطب) أى تقول فى أمر الحاضر (قل والاصل أقول) بسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو الى القاف) أى فى المثالين

كما فى مقول لعدم الموجب ههنا (نحو مغزو والاصل مغزوو) أدغمت الواو الساكنة فى المتحركة (واذا اجتمعت الواو والياء) أى فى كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزو يوما ويقضى وطرا (الاولى ساكنة) سواء كانت واوا كما سيجىء مثاله أو ياء نحو صبى أصله صبيو لانه من الصبوة بمعنى الميل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) لم يمكن الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لان الياء أخف من الواو فابقاء الاخفيف أولى (وكسر ماقبل الاولى) من الياءين يعنى اذا انضم ماقبلها بانقلابها عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن الانقلاب الى جنس الضمة اما اذا انفتح ماقبلها فلا يغير اذ الياء الساكنة المفتوح ماقبلها لا تقلب ألفا نحو طى وريان أصل طوى وروبان (وأدغمت الياء فى الياء) للتخفيف (نحو مرمى ومخشى والاصل مرموى ومخشوى) قلبت الواو ياء ثم أبدلت ضمة ماقبلها كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت (وتقول فى الامر الغائب) من الاجوف (ليقل والاصل ليقول وفى الامر الحاضر قل والاصل أقول) بسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو الى القاف

علامة الشئ فى الثلاثى لا يستلزم كونه علامة له فى المزيدات كان الالف علامة للفاعل فى الثلاثى دون المزيدات وقوله وانما ذلك اذا كان الثانى حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوهما لو أريد واو الضمير بناء على أن الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لكن دليل الاخفش غير منحصر فيهما وأدلة سيبويه كلها فاسدة على ما بيناه ولهذا اختار المصنف ماذهب اليه الاخفش قوله (وكسر ماقبل الياء) هذا مطرد فى مفعول الناقص وأما فى غيره فقد لا يكسر نحو طى ومى ولى وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ هذا قوله

لان

فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهمزة) لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف وتقول فى التثنية) أى فى تثنية قل (قولا فعادت الواو لحركة اللام) أى لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لالف التثنية فجاءت حركتها فى حكم الاصلية

لان الثقل بعينهما وانما نقلت حركة الواو فيهما الى القاف لان القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وماقبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته الى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا فكذا ههنا (فحذفت الواو) أى فى هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) المام (فحذفت الهمزة) أى فى المثال الثانى لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول فى التثنية قولا فعادت الواو بحركة اللام) لان حذف الواو فى المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لالف التثنية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو (وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفى المخاطب اغز وارم بحذف الواو والياء) أى فى أمر الغائب والحاضر (لان جزم الناقص) هو راجع الى أمر الغائب لانه مجزوم بالاتفاق فاشار بالجزم اليه (ووقفه) راجع الى أمر الحاضر لانه مبنى على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لان الاصل فيه لتغز واترم فحذفت لام الامر لكثرة الاستعمال ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاى ساكنتين ووضعت موضع علامة الاستقبال فاعطى أثره وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لان الاصل فى الافعال البناء واعرب المضارع لمشابهته الاسم فلم تبق المشابهة بين الامر والاسم بحذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار اليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفى الناقص الواوى تقلب الواو ياء فى المستقبل) نحو يغزى الى اغزى ونغزى بضم حرف المضارعة فى الكل ثم تقلب الياء فى المفرد مذكرا كان أو مؤنثا و جمع المذكر ونفس المتكلم واحدا كان أو معه غيره ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف الالف فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لالتقاء الساكنين تامل (والامر) نحو ليغز ليغزوا الى لأغز لنغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس المتكلم مطلقا ومن المفرد مطلقا و جمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة لتحركها وانفتاح ماقبلها علامة للجزم فى نفس المتكلم والمفرد ودفعا لالتقاء الساكنين فى الجمع وعلامة الجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنية (والنهى) لايغز لايغزيا الى لاأغز لانغز بضم حرف المضارعة فى الكل أيضا ثم تحذف الياء فيه حيثما تحذف فى الامر فى البعض على صورة الالف وفى بعض على صورتها كما فى الامر تامل فى تصرفات هذه المذكورات فانه من مطارح الاذكياء (المجهولات) انما أورد المجهول بصيغة الجمع لانها صفة للجمع وهو المستقبل والامر والنهى أى الحكم المذكور فى هذه الاشياء اذا كن مجهولات فاهذا للمنافى كلها بضم حرف المضارعة وانما أورد هذا الحكم فى المجهول دون المعلوم لان واو الناقص فيه لاتقلب ياء فيما سوى يغبى بل تسقط الواو فى الامر والنهى فى المفرد و جمع المذكر ولواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن فى المستقبل حالة الرفع فى المفرد وتحذف فى المذكر والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب فى المفرد وتحذف أيضا فى الجمع المذكر والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وانما قلبت الواو ياء فى هذه الاشياء حال كونهن مجهولات تبعا للماضى المجهول عند

نظرا الى ان السكون عارض بخلاف حركة تاء غزتا ورمتا فاعتبر هنا السكون الاصلى فلم تعد ماحذف منهما وقس الامر الاجوف اليائى على الواوى نحو بع بيعا (وتقول فى أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفى أمر المخاطب اغز وارم بضم الزاى وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) فى أمر الغائب والمخاطب (لان جزم الناقص) ناظر الى أمر الغائب (ووقفه) ناظر الى أمر المخاطب (سقوط لام فعله) لكونها حرف علة ضعيفة بمنزلة الحركة فتسقط فى الجزم والوقف كالحركة (وفى الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) قدم الظرف على عامله لان القلب بلا موجب ظاهرى مخصوص بذلك (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) مع ان ماقبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى

(فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الاصلية من كل وجه لمجيئه لالف الضمير وكونه له جزأ من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمتا الان محله عارضة ليست فى حكم الجزء قوله (فى المستقبل والامر والنهى المجهولات) أما المستقبل فتقلب الواو فى جميع تصاريفه ياء ثم تقلب فى مفارديه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الامر والنهى فتقلب فى تثانيهما لوجوب حذفها فى مفارديهما وانما قدم القلب الاول لرعاية تبعية الفرع مع امكان القلب الثانى بعده فكان فيه رعاية السببين بخلاف ما لو قدم الثانى فان قلت فعلى هذا ينبغى أن تقلب الواو ولا ياء فى مفاريد لامر والنهى ثم تحذف فيكونان كالمستقبل قلت يلزم حينئذ تاخير عمل الجازم من غير أثر اذ لا يكتب اللام فى مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مفاريد المستقبل و بخلاف جوعهما فانها ان لم تكن فى قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تاخير عامل واجتماع الساكنين لا يلزم قبل القلب بل بعده فحكم بقلب الواو ياء أولا رعاية للفرعية قوله

(لانه من فروع الماضى وفى الماضى المجهول) الذى هو متبوع الافعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها نحو غزى والاصل غزو) فلبث الواو ياء لماذكر مثال مجهول المستقبل يغزى يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء فى جميع تصاريفه ثم الياء ألفا فى مفاريده ولذا تكتب على صورة الياء وانما لم تقلب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضى وتحذف لام الفعل أعنى الياء بعد قلبها ألفا من جمع المذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الامر ليغز ليغزيا ليغز والى لاغز لتغز ومثال مجهول النهى لايغز لايغزيا لايغزوا الى لاأغز بحذف لام الفعل للجزم قيد بكونها مجهولات اذفى معلوماتها ينضم ماقبل الواو فلا تقلب ياء ولما فرغ من اعلال الاجوف والناقص قال (وأما المعتل الفاء) الذى يقال له المثال (فيسقط فاء فعله فى المستقبل والامر والنهى المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد ولايوعد لعدم وجوب الحذف وهو استثقال الواو بين ياء وكسرة ولم يذكر المصدر نحو عدة أصله وعدة حذف الواو منه تبعا واطرادا لا للاستثقال لان نظره مقصور على المشتقات وأدرج فى المستقبل النفى والجحد لانهما على الفاعل ولك السقوط (اذا كان فاؤه واوا) بخلاف ما اذا كان ياء نحو ييسر لعدم ثقلها كالواو (تسقط من ثلاثة أبواب) متعلق بتسقط أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وأما حذفها من المخاطب والمتكلم فللاطراد والمشاكلة بالغائب

(وفعل يفعل بفتح العين فى الماضى والغابر) اعلم أنهم قالوا فى سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة وأوردعليهم نحو يهب ويضأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فاجابوا بانها فى الاصل يفعل بالكسر فحذف الواو ثم فتح العين طلبا للخفة فيما فيه حرف الحلق ثم أورد يذر فاجيب بانه محمول على يدع لكونه بمعناه فكلام المصنف محمول على الظاهر أوعلى أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المتبادر من كلامه وأرى أنه الحق لانه لادليل على ماذكروا وحذف الواو لايدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حلق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الابواب وان كان فيه حرف حلق وأما حذفه من يطأ ويسع فلان المعتل من الباب الرابع لايكون الالازما فلما جاء من بين اخواتهما متعديين خوالف بهما نظائرهما مع أن فيه حرف حلق ثقيل ويلزمهم أن يحمل يسع ويطأ على الشذوذ اذ يعاد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهم قالوا اذا أزيلت كسرة مابعدها أعيدت الواو نحو لم يوعد قوله والمخاطب

البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لانه من فروع الماضى وفى الماضى المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها) أى فى نحو غزى بضم الغين وكسر الزاى وفتح الياء التى هى فى الاصل واو وهذا هو الاصح ولهذا تقلب واوه ياء فى هذه الاشياء حال كونها معروفات تبعا للماضى المعروف الذى لم تقلب واوه ياء وكذا قلبت واو يغبى ياء أولا مجهولا كان أو معروفا تبعا لماضيه نحو غبى فان واوه تقلب ياء مجهولا كان أو معروفا لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يذكره الشيخ قيل لشذوذه وقيل لظنه قلبها ألفا أولا لا ياء وعند البعض ومنهم شارح الهارونية لوقوعها رابعة وفيه نظر لانه يلزم على هذا قلبها ياء فى هذه الاشياء اذا كن معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعى وغزى وأمرهما ونهيهما مجهولات لانهما واويان (وأما المعتل المثال فيسقط فاء فعله فى المستقبل من الاول الى الآخر) أى من المفرد الغائب الى نفس المتكلم (والامر) أى وفى أمر الغائب والحاضر (والنهى) أى وفى نهى الغائب والحاضر (المعروفات) وانما وصف المستقبل والامر والنهى بالمعروفات احترازا عن كونها مجهولات لان عند ذلك لاتحذف الواو من هذه الاشياء وانما لم يذكر الماضى والفاعل والمفعول لان الواو لاتحذف منها واعلم أنه لم يذكر مصدره الذى على فعلة بكسر الفاء مع أن الواو تحذف منه أيضا (اذا كان فاؤه واوا) وانما قال اذا كان فاؤه واوا احترازا عما كان فاؤه ياء فانه لاتحذف على أى حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط أحدها (فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين فى المستقبل حذفت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لئلا يثقل على اللسان ولو لم تحذف لثقل لانها وقعت بين الكسرات احداها الكسرة الملفوظة والاخريان الياء المتولدة من كسرتين فوقوعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لان الواو خلاف الياء فى الجنسية مع أن الفعل أثقل من الاسم ومايعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم فلو وقع هذا الثقل فى الاسم لدفع بالحذف ودفعه به فى الفعل الاثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طلبوا الخفة بحذف شئ منه فلم يمكن حذف الياء لانها علامة المضارع والعلامة لاتحذف لان حذفها مخل بالمقصود مع أن وقوع الواو فى الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك ولم يجز حذف الكسرة الملفوظة لانها لفرق الكلمة ولانه لو حذفت التقى الساكنان الواو والعين ولم يجز حذف العين مع وجود حرف العلة وهى الواو هنا فلم يبق محل للحذف الا الواو ولانها حرف علة ضعيفة فى الاصل وبالسكون يكون أضعف من الاول لانها عريكة الساكن فحذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا فى الامثلة التى لم تقع التاء فى أولها علامة الاستقبال بل لو وقع لها الياء والا فللمشاكلة وذلك فى المفردة المؤنثة الغائبة وتثنيتها مستقبلا كان أو أمرا أو نهيا

و المخاطب والمخاطبة مفردا كان أومثنى أومجموعا مستقبلا كان أوأمرا أونهيا وانما
تحذف الواو من هذه الاشياء للمشاكلة لالدفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين
ياء وكسرة وأما في الامر والنهي الغائبين مطلقا وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا
الثقل لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب)
أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت الهاء لانها حرف
حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وعلى هذا يلزم عليه ان يشير الى هذا بقوله
وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظا أوعارضا أولاجل حرف الحلق كما أشار
البعض اليه هكذا لان الواو لو وقعت بين ياء وفتحة أصلية لاتحذف كوجل يوجل
وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوسم يوسم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في
الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو منه لما مر
ومنه ومق يمق ووثق يثق (وتقول في الامر والنهي الحاضر) من الباب الاول (عد
لاتعد) الى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة لانهما قد تقع بين ياء وكسرة لان
أصلهما توعد حذفت واوه للمشاكلة ثم حذفت علامة الاستقبال في الامر والنهي
وابتدئ بحركة العين في الامر وزيدت لا في النهي فصارا عد لاتعد في الحاضر وفي
الغائب ليعد ولايعد وحذفت واوهما لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث
الغائب وتثنيته وفيهما حذفت للمشاكلة أيضا كما ذكرنا ومن الباب الثاني (وهب
لاتهب) الى آخرهما حذفت واوهما للمشاكلة أيضا لكونهما حاضرين وفي الغائب
ليهب ولايهب حذفت واوهما لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتثنيته كما مر
(و) من الباب السادس (رث لاترث) الى آخرهما حذفت واوهما حاضرين كانا
أوغائبين كما في البابين الاولين (و) قد (تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطئ يطأ ووسع يسع) وفيه نظر من وجهين
أحدهما ان عين المضارع من هذين اللفظين لو كان مفتوحا في الاصل فالقول بحذف
الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فانها لاتحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل
المذكور وان كانت فتحة عارضية ولفظية فالاشارة عليه الى ذلك لازمة والثاني ان
وطئ يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر
بل الامر بالعكس بان كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما
وقع يقع ووضع يضع وودع يدع ووزع يزع فوقعت الواو في كلها بين ياء وكسرة
فحذفت ثم فتحت عين المضارع في كلها لاجل حروف الحلق كذا المفهوم مما ذكر في
شرح الزنجاني ونزهة الظرفاء وفي شرح الهارونية والمراح وشرحه وأيضا قد جعل
الحذف من أربعة أبواب والحال انه من بابين أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا
لفظا أوتقديرا كيعد ويرث وأخواتهما والثاني ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا
لالفظا كيهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر في النزهة والهارونية
والمراح فيلزم عليه أن لايزيد على هذين البابين (وأما اللفيف المقرون فحكم عين
فعله كحكم الصحيح لايتغير) أي لاينقل ولايعل ولايحذف ولايقلب كعين الفعل
الصحيح لانه لو أعل بحسب مايقتضيه باحد هذه الاعلالات الثلاث واعلال لامه لازم
أيضا لانه أشد تغيرا منه للزم نقض البناء منهما فلم تعل عين فعله (وحكم لام فعله
كحكم لام فعل الناقص) أي في الاعلال وعدمه اما الاعلال فلايخلو اما حذف لامه

(و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي
والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب حذفت
الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحتين
كما يشهد به الذوق لان بين مخرجي الواو
والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق
مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يذر فالحمل
على يدع لانه بمعناه والمشهور حذف الواو
لان العين مكسورة في الاصل فلما حذفت
الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة
أوحكما كما في يذر يرد على ظاهره ان القياس
حينئذ اعادة الواو بزوال الكسرة كما في لم
يوعد اللهم الا ان يجعل الفتحة الضرورية
العارضة في حكم الكسرة الاصلية وأيضا
قلب كسرة العين فتحة يؤدي الى التباس
الابواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين
في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله
يورث (وتقول في الامر والنهي) من
الافعال الثلاثة (عد لاتعد وهب لاتهب
ورث لاترث) بحذف الواو كما في المستقبل
لانه فرعه ولم تحذف في اسم الفاعل واسم
المفعول نحو واعد وموعود بل لان المفعول
مشتق من المجهول والواو ثابت فيه واسم
الفاعل ان اشتق من المضارع فثبوت الواو
لصيانة مابعدها فافهم (وقد تسقط الواو من
باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي
وفتحها في الغابر نحو وطئ يطأ) أصله يوطأ
(ووسع يسع) أصله يوسع حذفت الواو
لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل
يوجل ولذا أتى بكلمة قد المفيدة للبعضية
والتقليل في المستقبل (وأما اللفيف
المقرون) من المعتلات (فحكم عين فعله
كحكم الصحيح) حيث (لايتغير) بالاعلال
لان لامه أولى تغيرا من عينه وقد اعتل
اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء
(وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص)
في قلبه ألفا وحذف حركته للاستثقال

(كحكم الصحيح الا في مصدره) وان
كانت عينه واوا ولامه ياء نحو طوى طيا
وروى ريا وشوى شيا ونوى نية قوله

عـلامة للجزم أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثـله فيهما كلم يطو واطو
وطووا مثل لم يرم وارم وارموا في ذلك وأما بالقلب ألفا في موضع يكون متحركا وماقبـله
مفتوحا نحو طوى فانه مثل رمى في ذلك وياء في الواوي نحو قوى فانه مثـل غنى في ذلك
واما بحـذف الحركة في موضع تكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثـل يرمى في ذلك
وغير ذلك وأما بعـدم الاعلال فلا يخلو اما أن يكون بان لا يوجد موجب الاعلال فيـه
نحو روى فانه مثل رضى في ذلك واما بان لا يجتمع الساكنان فيه نحو طويا فانه مثـل
رميا في ذلك وغير ذلك (نحو طوى يطوى) أشار بطوى الى قلب لامه ألفا كالناقص
وبيطوى الى حـذف حركة ضمتـه كالناقص ولم يتعرض الى غـيرهما احـترازا عن
الاطناب وانما حمـل لام فعله على لام فعل الناقص في هـذه المذكورات لكونه حرف
علة مثله (وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء فعل المعتل) لانه معتـل الفاء
أيضا فيحذف فاء فعله اذا كان واوا من مضارعه في موضع تحـذف واو مضارع المعتل
المثال نحو يقى فانه مثل يعد في ذلك وتثبت فيـه في موضع تثبت فيه نحو يوجى فانه مثل
يوجل في ذلك (وحكم لام فعله كحكم لام فعل الناقص) لانه معتل اللام أيضا فتحذف
لام فعل اللفيف المفروق في موضع تحـذف فيـه لام فعل الناقص نحو لم يق كلم يرم في
ذلك وغير ذلك وفي موضع تحذف حركة لامه أيضا نحو يلى فانه مثل يرمى في ذلك وفي موضع
تنقل حركته ثم تحـذف أيضا نحو ولوا فانه مثـل رضوا في ذلك وغـير ذلك وفي موضع
تثبت لامه بلا اعلال كما تثبت لامه أيضا نحو ولى كرضى في ذلك وغـير ذلك وفي موضع
تقلب لامه أيضا نحو وقى كرمى في ذلك وغير ذلك (نحو وقى يقى) أشار بوقى الى قلبـه
الفا وبيقى الى حـذف فاء فعله كالمعتـل المثال وبحـذف حركة لامه ضمـة كالناقص
ولم يتعرض الى ثبوته بلا اعـلال والى حـذفه بعد نقـل حركته حـذرا عن الاطناب
(وتقول في أمره قه فحذفت فاء فعله كالمعتـل الفاء نحو عد أصله أوعد وحذفت لام فعله
في الجزم) أي في الغائب والنهي الغائب مطلقا وأخواتهـما من المجزوم بسبب
الجازم نحو لم يق ولا يق ولم يقو وغيرها وكذلك أمر الحاضر عند الكوفيين لانه مجزوم عندهم
كما مر فلذا أورد لفظ الجزم مثالا لامر الحاضر (والوقف) أي أمر الحاضر عنـد
البصريين (كالناقص) أي كما تحـذف لام الناقص في الجزم والوقف في نحو لم يرم
ولا يرم ولم يرم وارم وانما جاز حذفهما في أمره لانهـما في الطرف فلم يجتمع الاعلالان في
جهة واحدة (فبقيت القاف مكسورة) لتـدل على الياء المحـذوفة كذا في شرح المراح
والزنجاني فصار ق (وزيدت الهاء عند الوقف في الواحـد المذكر فقط) فصار قه كما مر
وانما زيدت الهاء لذلك لا غـيرها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى
ماليه* وقيل انما زيدت الهاء لذلك لانها كالهمزة في التوصل بها الى بقاء شئ أما همزة
الوصل فيتوصل بها الى بقاء السكون في الابتداء وأما الهاء فيتوصل بها الى بقاء الحركة
في الوقف وانما كان الوقف بالزيادة هنا لئلا يلزم الابتـداء بالساكن عند الوقف على
حرف واحد ولئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحـد ومنه شه من وشى يشى وله من
ولى يلى (وتقول في التثنية قيا) بلا حذف الياء لانها علامة الجزم والوقف قد حصـل
فيهما بلا حذفها وهو سقوط نونهما فلا تحـذف الياء فيهما (وفي الجمع قوا) والاصـل قيوا
بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبـل ضمة الياء للزوم الخروج
من الكسرة الى الضمة فاسكنت القاف ثم نقلت ضمة اليـاء الى القـاف لاستثقال الضمـة

عليها

(نحو طوى يطوى) وكذا في الحـذف
عـلامة للجزم والوقف في الامر والنهي
ولالتقاء الساكنين نحو يطوون أصله
يطويون كـيرمون وكذا في اثبات اللام
اذا كان ياء وانكسر ماقبلها نحو روى مثل
رضى ثم ان المصنف لكون نظره مقصورا
عـلى المشـتقات لم يلتفت الى تغيير عين
المصدر نحو طوى طيا ونوى نية قلبت الواو
ياء لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون
(وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم
فاء فعل المعتل) أي المثال فـحذفت اذا
كانت واوا من المضارع والامر والنهي اذا
وجـد موجب الحذف كوقوعها بين ياء
وكسرة بخـلاف وجى يوجى (وحكم لام
فعله كحكم لام فعل الناقص) في قلبها ألفا
وفي حـذفه وحذف حركته وفي ثبوته على
حاله اذا انكسر ماقبلها نحو ولى (نحو وقى
يقى) أصـله يوقى حـذفت الواو كما في يعد
وأسكنت اللام كما في يرمى (فتقول في أمره)
أي في أمر هذا الباب (قه فحذفت فاء فعله)
اذ أصله يوقى (كالمعتل الفاء) أي كما تحذف
من المثال (وحذفت لام فعـله في الجزم
والوقف) نحو لم يق وق (كالناقص) أي كما
تحذف لامه في الحالتين نحو لم يرم وارم (وقي
القاف) بعد حذف ما حذف من أمر المثال
والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند
الوقف) لان الوقف عـلى المتحرك ممنوع
صناعة ولا مجال لاسكان الحرف المبتدا به
فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم
يزد شئ (في الواحد المذكر) بزيادة الهاء
فيه قد علمت من خصوص المثال الا انه أراد
به التنبيه على انه لا تزاد في غيره وان تبادر
الى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول في التثنية
قيا) بعود الياء لخروجها عن الآخرية
باتصال ضمير الفاعل (وفي الجمع) المذكر
(قوا) والاصل قيوا نقلت ضمة الياء الى
القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين كما في ارموا

علما ولكون ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا فالتقى ساكنان الواو والياء ثم حذفت الياء لا الواو لان الواو ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف وعلامة الجزم والوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (وفى الواحدة المخاطبة) المؤنثة (قى بالياء) والاصل فيه قيى بالياءين أولهما متحرك والثانى ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات فالتقى ساكنان أولهما ياء الناقص والثانى ضمير الفاعل فحذفت ياء الناقص لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصار قى وانما قلنا لا لعلامة الجزم والوقف لان علامتهما فى الواحد المؤنث سقوط نونه (وفى الجمع المؤنث قين) وهو على الاصل ولم يحذف الياء منه أصلا لان فيه لا يوجد التقاء الساكنين ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التى لم يجز حذفها فى كل حال فى محل الجزم والوقف وهو الطرف وانما لم يذكر تثنية المؤنث لانه لافرق بينها وبين تثنية المذكر ومثالهما قدمر (وأما المضاعف اذا كانت عين فعله ساكنة ولامه متحركة) نحو مدا مصدرا والاصل مددا بفتح الميم وبسكون الدال الاولى (أو كانتاهما متحركتين فالادغام لازم) أى واجب لدفع الثقل اللازم من العود الى التلفظ بحرف بعد التلفظ به وشبهه الخليل بوطء المقيد فان المقيد يمنعه القيد من توسيع الخطوة ويصير كانه يعيد قدمه الى موضعها الذى نقلها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم ووضعها فى حيز واحد وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا الخفة بادغام أحد المتماثلين أو المتقاربين فى الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللفظ وانما لم يطلبوا تلك الخفة بحذف أحدهما لئلا ينتقض البناء به (نحو مد يمد والاصل مدد يمدد) بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الاولى ليمكن الادغام فى الثانى لدفع الثقل المذكور فادغمت الدال الاولى فى الثانية وجوبا فصار مد ويمدد بسكون الميم وتحريك الدالين بالضم (فنقلت حركة الدال الاولى فى المستقبل الى الميم) وانما قيد النقل بالمستقبل لان حركة الماضى لا تنقل بل تحذف لوجود الميم متحركة بخلاف المستقبل (وبقيت) الدال الاولى (ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) وجوبا أيضا فصار يمد وهذان المثالان لما يكون المتماثلان فيه متحركين وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثانى متحركا فقد ذكرناه بقولنا نحو مدا مصدرا والاصل مددا بسكون الدال الاولى فادغمت الدال الاولى فى الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل واعلم أن الادغام على ثلاثة أوجه أحدها واجب وهو فيما اذا كان أول المتماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الاول حرف مد والا لا يدغم لئلا تزول المدية نحو جاءنى مسلمون وزيد ومررت بمسلمين وبزيد أو كلاهما متحرك سواء كانا فى كلمة واحدة أو فى كلمتين مثال الاول فى كلمة واحدة نحو مدا مصدرا فى المتماثلين وقد مر ذكره ونحو امحى وهمرش فى المتقاربين والاصل انمحى وهنمرش بسكون النون فيهما أدغمت النون فى الميم فيهما وجوبا بعد قلبها ميما عند البعض وفى كلمتين نحو قوله تعالى ألم أقلكم واذكربك وقلهم ومن يظلمنكم فى المتماثلين والاصل ألم أقل لكم واذكر ربك وقل لهم ومن يظلم منكم أدغم أحد المتماثلين فى هذه الامثلة فى الثانى وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى ودطائفة فى المتقاربين والاصل ودت طائفة بسكون التاء أدغمت التاء فى الطاء فى ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند البعض ومثال الثانى فى كلمة واحدة نحو مد يمد فى المتماثلين وقد مر ذكره

(وفى الواحدة المخاطبة قى) والاصل قيى استثقلت الكسرة على الياء الاولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفى الجمع المؤنث قين) باعادة الياء بلحوق ضمير الجمع أيضا ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (وأما المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقشعر (اذا كانت عين فعله ساكنة ولامه متحركة) كمصدر مد (أو) كانت (كلتاهما متحركتين فالادغام) فى الصورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرر فانه كانه يعيد مقيد الرجل الى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدهما فادرج أولهما فى الآخر والفرق بين الصورتين ان الادغام ضرورى فى الاولى وان وقع المتماثلان فى كلمتين نحو واذكر ربك بخلاف الثانية فانها قد لا تدغم لمانع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام بسكون الدال من عبارات الكوفيين وبتشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفتازانى وهو أى الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام فى الفرس أى أدخلته فى فيه وأدغمت الكتاب فى كمى أى أخفيته فيه وفى الاصطلاح اسكان الحرف الاول وادراجه فى الثانى (نحو مد يمد والاصل) فى الاولى (مدد) سلبت حركة الدال الاولى لئلا تفصل بين المتجانسين اذ الحركة بعد الحرف على المختار ثم أدغمت فى الثانية (و) فى الثانى (يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم وبقيت ساكنة فادغمت الدال الاولى فى الثانية) فصار يمد ويعلم بذلك ادغام الماضى وادغام ما يكون أول المتجانسين ساكنا فلا حاجة الى ذكرهما

(فالادغام لازم) اذا لم يكن مانع نحو الالحاق والالتباس كقردد وجدد وقول

قوله

﴿واذا كان عين فعله متحركة ولامه ساكنة سكونا لازما﴾ باتصال ضمير الفاعل (فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع (نحو مددن الى مددنا) لان ماقبل ضمير الفاعل لازم السكون لئلا يتوالى أربع (٩٤) حركات وفى الادغام لابد من حركة الثانية كما سيجىء (وان كانتا) أى العين واللام منه (ساكنتين) الاولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (فحركت الثانية) أى فالحكم ان تحرك الثانية حينئذ لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو المدغم الساكن (وأدغمت الاولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى ادغاما جائزا لانه يجوز ان ينظر الى ان سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها وهذا لغة أهل الحجاز ويجوز أن ينظر الى ان سكونها عارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بنى تميم والاول أقرب الى القياس وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر (نحو لم يمد والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) لاجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين فحركت الدال الثانية وأدغمت الاولى فيها) أى فى الثانية لا يقال لو حركت الاولى وأدرجت الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فما سبب ترجيح عكسه لانا نقول حركة الاولى اذا أخرها عنها فاصلة بينهما كما مر فلا مجال لاندراج الثانية فى الاولى المتحركة (ثم فتحت) أى اختيرت كون تلك الحركة فتحة لان الفتح أخف الحركات (ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية (بالضم) تبعا لعين مضارعه

(ولامه ساكنة سكونا أصليا) بان جاء من ضمير الفاعل قوله (وان كانتا ساكنتين) فى العبارة مسامحة يعنى ان كان سكونه عارضا بان لم يجئ من ضمير الفاعل فالادغام جائز بان أسكنت الاولى للتخفيف فيكونان ساكنين واذا كانتا ساكنتين حركت الثانية وأدغمت الاولى فيها قوله (ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلاتباع العين لكونه مضموما وأما الكسر فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة وكذا فى مد وأما فى فر وعض فلم يجز فيهما الضم لان عين مضارعهما البتة مضمومة حتى يتبع له قوله

ونحو اثاقل وادثر فى المتقاربين والاصل تثاقل وتدثر بتحريك المتقاربين فيهما فيسكن الاول منهما ويدغم فى الثانى وجوبا بعد جعله مثل الثانى عند البعض وفى كلمتين نحو قول القائل ننفر من ظللنا ونروح فى ظللك فى المتماثلين والاصل ننفر من ظل لنا ونروح فى ظل لك بتحريك المتماثلين أدغم أحد المتماثلين فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخرشطأه فى المتقاربين والاصل أخرج شطأه بتحريك المتقاربين أدغمت الجيم فى الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وانما قيدنا بقولنا عند البعض فى مواضع لان عند بعض يجوز الادغام وتركه فى تلك المواضع أما اذا كان المتماثلان والمتقاربان فى كلمتين فلعدم لزوم الثقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الاولى وأما اذا كان المتقاربان فى كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه على حاله نظرا الى قربهما فى المخرج وعدم اتحادهما فى الذات فلا يلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع المتماثلين فى كلمة واحدة والثانى جائز وهو فيما اذا كان الحرف الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه ليس باصلى بل بسبب عارض فعند ذلك لا يكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الادغام نظرا الى عدم سكونه فى الاصل وتركه نظرا الى سكونه فى الحال وذلك فى الامر الحاضر والمجزوم لان سكونهما غير أصلى نحو ردوا برد ولم يرد والاصل اردد وابردد ولم يردد جاز الادغام فيها وتركه وهذا مذهب بنى تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الادغام فيها وهم يقولون اردد وابردد ولم يردد والاول أصح ولذا مال أكثر الصرفيين اليه والثالث ممتنع وهو فيما اذا كان الثانى من المتماثلين ساكنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا يمكن الادغام لانه لابد عند الادغام من تسكين الحرف الاول من المتماثلين أو المتقاربين ليتصل بالثانى اذ لولا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع الساكنان على غير حده ولم يجز حذف أحدهما لنقض البناء واخلال المقصود به ولان الثانى مبين للاول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالميت اذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددت الى مددنا وامددن ولا تمددن ولم يمددن ولا يمددن فاشار الشيخ الى هذا القسم بقوله (وان كان عين فعله) أى عين فعل المضاعف (متحركة ولامه ساكنة) أى ساكنة سكونا لازما (فالاظهار لازم) أى الادغام ممتنع كما مر (نحو مددن الى مددنا) لان سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما وباخواتهما لئلا يلزم أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (وان كانا) أى الحرفان المتماثلان (ساكنين) بتسكين الاول للادغام والثانى للجزم (حركت الثانية) لانها لو لم تحرك تكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الاولى فيها) هذا اشارة من الشيخ الى الادغام الجائز (نحو لم يمد والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم) ليمكن الادغام أو لكون الميم ساكنة (فبقيتا) أى الدالان (ساكنتين فحركت الدال الثانية وأدغمت الدال الاولى فى الدال الثانية ثم فتحت) الدال الثانية (نحو لم يمد) بفتح الدال (لان الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يمد بضم الدال (اتباعا للعين) أى لعين فعله

(والكسر) لانه أصل في تحريك الساكن وذلك لمناسبة بين الكسر والسكون من حيث ان السكون أصل في البناء والكسر أبعد الحركات من المعربات ولذا لا يدخل المضارع وغير المتصرف وقيل في اصالته

لان الساكن كالميت وتحريكه من أسهله (كما يذكر) أي جواز التحريك بالثلاث (في الامر) مع هذا الباب ثم أورد بمثاله بقوله (وتقول في الامر) الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والاصل امدد نقلت ضمة الدال الاولى الى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به في نحو لم يمدد ثم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السباق من انه جائز على ضعف (والميم مضمومة في الصور الثلاث) لان الحركة المنقولة اليها هي الضم (ويجوز امدد بالاظهار) كما هو رأى الحجازيين في كلامه اشعار بان أكثر استعماله بالادغام كما هو مذهب بني تميم (وتقول في الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر) أي بكسر الراء تبعا لعين مضارعه ولاصالته في تحريك الساكن (وفر بالفتح) لخفته ولا يجوز ضم الراء لاستلزامه الخروج من الكسرة الى الضمة مع انه لا داعي له كاتباع العين (والفاء مكسورة فيهما) أي في صورتي كسر الراء وفتحها لان المنقول اليها هو الكسر (ويجوز افرر بالاظهار) لسكون الثاني في الاصل (وتقول) في الامر الحاضر (من يفعل بفتح العين) أي الباب الرابع لان المضاعف لا يجيء من الباب الثالث كما صرحوا به (عض بالفتح) للاتباع بعين مضارعه وللخفة (وعض بالكسر) لاصالته في تحريك الساكن ولم يضم لعدم داعيه (والعين مفتوحة فيهما) لان الاصل اعضض بفتح الضاد الاولى ثم نقلت الى العين (ويجوز أعضض بالاظهار) كما مر هذا في الثلاثي (وتقول) من المضاعف (من أفعل أحب يحب والاصل أحبب يحبب على وزن أكرم يكرم

(والكسر) أي يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يمد بكسر الدال لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (كما يذكر) جواز هذه الحركات (في أمر المضاعف وتقول في الامر) أي في أمر الحاضر (من يفعل بضم العين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية اما جواز تحريكها بالضم فلاتباع العين لانه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فلخفة الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلان من القاعدة اذا حرك الساكن حرك بالكسر كما ذكرنا وانما لم يبق على السكون لاجتماع الساكنين على غير حده اذ لم يمكن التلفظ بهما ولم يجز حذف أحدهما لما مر فحرك جوازا باحدى هذه الحركات وكذلك الحكم في أمر الغائب والنهي غائبا كان أو حاضرا نحو ليمد بالحركات الثلاث ولا يمد ولا تمد بالحركات الثلاث أيضا فيهما وكذا في غيرهما من الجازم تأمل (والميم مضمومة في الثلاث) أي في تحريك الدال الثانية بالحركات الثلاث (ويجوز امدد بالاظهار) أي بفك الادغام لان الادغام وتركه جائز في هذا القسم (وتقول في الامر من يفعل بكسر العين فر بالكسر وفر بالفتح) أما جواز التحريك بالكسر فلانه ساكن بسبب الوقف والساكن اذا حرك حرك بالكسر كما مر وأما جواز التحريك بالفتح فلخفته كما مر وأما عدم جواز التحريك بالضم فلعدم الاتباع بكسر عين فعله ولانه لو أجيز ذلك يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وذلك ثقيل وأما عدم ابقائه على السكون فلما مر من انه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده الذين لم يمكن التلفظ بهما تأمل (والفاء مكسورة فيهما) أي في تحريك الراء الثانية بالكسر أو الفتح (ويجوز افرر بالاظهار) أي بفك الادغام لان هذا القسم من الادغام الجائز كما مر (وتقول في الامر من يفعل بفتح العين عض بالفتح) أي بفتح الضاد الثانية لخفة الفتحة كما مر (وعض بالكسر) لانه ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر كما مر وانما لم يبق على السكون ولم يجز التحريك بالضم لما مر من عدم جوازهما في يفعل بكسر العين (والعين مفتوحة فيهما) أي في تحريك الضاد الثانية بالفتح والكسر (ويجوز اعضض بالاظهار) أي بفك الادغام لما مر في المثالين الاولين (وتقول في الماضي من أفعل يفعل أحب) بفتح الحاء والباء المدغمة فيها (يحب) بكسر الحاء وضم الباء (والاصل أحبب يحبب) بسكون الحاء فيهما (فنقلت حركة الباء في الماضي والمضارع) (الى الحاء) ليمكن الادغام ولسكون الحاء ساكنة (وأدغمت الباء) الاولى (في الباء الثانية) (فيهما) أي في الماضي والمضارع لدفع الثقل المذكور في الثلاثي الواجب ازالته به ومزيد الثلاثي فرع الثلاثي (وتقول في الامر) أي في أمر الحاضر (أحب) بكسر الحاء وفتح الباء ويجوز كسرها لكن لم يذكره اكتفاء بما ذكره في الثلاثي المجرد من قبل ولم يجز الضم فيه لعدم الاتباع وللزوم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية تأمل ولم يجز ابقاؤه على السكون لما مر في الثلاثي واعلم انه لا فرق بين ماضي هذا الباب وبين أمره في الصورة سواء كان قبل الادغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الاولى قبل الادغام فانها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الامر وبحركة الحاء بعد الادغام فانها مفتوحة في الماضي

(فنقلت حركة الباء) الاولى (الى الحاء وأدغمت الباء في الباء فيهما) اي في الماضي والمضارع (وتقول في الامر) منه (أحب) بكسر الحاء المفتوحة من الباء الاولى والباء المدغم فيها مفتوحة أو مكسورة على قياس فر

(وتقول في الماضي) أي في ماضي المضاعف ومضارعه من أفعل وا كتفى بذكر الماضي بناء على الظاهر رقوله

أيضا ومكسورة فى الامر لانها فى الحقيقة حركة الباء فيهما التى هى مفتوحة فى الماضى ومكسورة فى الامر (وأحبب) بكسر الباء الاولى (بالادغام) أى فى المثال الاول (والاظهار) أى بفك الادغام فى المثال الثانى وكذا الحكم فى أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تامل وقس على هذا المضاعف من الخماسى نحو اشمادّ والسداسى نحو استعدّ وغير ذلك (وكلما أدغمت حرفا فى حرف أدخل) بسكون اللام لانه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما المهموز فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها) سواء كانت فى الفعل أو فى الاسم وهذا الحالة للهمزة وانما تثبت اذا كانت فى غير الاول لان كونها ساكنة فى الاول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة مثلها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وائمان وغيرها فى الاسم ويأكل ويؤمن وائذر وائدم ونحوها فى الفعل وانما جاز ترك الهمزة فى مثل هذه الامثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون فى الجملة من الثقل الحاصل من كونها متحركة لكونها حرفا شديدا أو لحقها بحروف العلة التى تثقل الحركة عليها فى بعض الاحكام ومنها التسكين للتخفيف ولذا عدها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما فى حروف العلة وذلك بخمسة أشياء اما بالتسكين اذا كانت متحركة واما بالقلب اذا كانت ساكنة سواء كان أصليا أو عارضيا وماقبلها متحركا واما بالحذف اذا كانت متحركة وماقبلها ساكنا واما بالادغام اذا كانت متحركة وماقبلها واوا أو ياء مدة أو ما شبههما كياء التصغير واما بجعلها بين بين اذا كانت متحركة وماقبلها متحركا أو ألفا أما مثال الاول فهو أن تسكن الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فبقى يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك أن تبقيها على حالها لحصول الخفة به فى الجملة كما فى اسكان حرف العلة من يقول ويكيل وأما مثال الثانى فهو أن تقلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل ولاين عريكة الساكن واقتضاء حركة ماقبلها لجنسها فى كلها كما فى حرف العلة نحو يخاف فتقلب واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وماقبلها مفتوحا وياء ييسر واوا حال كونها ساكنة وماقبلها مضموما وواو قول ياء حال كونها ساكنة وماقبلها مكسورا فصارت هذه على وزن راس ولوم وبير وعلى هذا تقلب همزة يؤيؤ واوا بعدما أسكنت الثانية فصار يويو ومنه آدم وآمن ويومن وايمان وذيب ونحو ذلك والى هذين التخفيفين أشار الشيخ بقوله فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا ثم قال ويجوز قلبها كما سيجىء لكن التخفيف بالقلب بعدما كانت ساكنة أبلغ من التخفيف بالسكون فلهذا بعدما حصل التخفيف به جوّزوا القلب به والالزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز وأما مثال الثالث فبأن تحذف حركة همزة مسئلة وملأك وجيئل وجوأبة وشىء وسوء ونحوها للتخفيف ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها الى ماقبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشى وسو كما قلت حركة حرف العلة كذلك فى نحو مقول ومبيع تامل أما جواز تحمل حرف العلة للحركة فى بعض الامثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز ابقاء الهمزة فى هذه الامثلة على حالها

(واحبب) على وزن أكرم (بالادغام) فى الاول (والاظهار) فى الثانى ومثال الممتنع احببن الى احببنا وقس على هذا مضاعف الخماسى والسداسى نحو اشمادّ واستعدّ ولم يتعرض لمضاعف الرباعى نحو زلزل اذ ليس له حكم خفى ولم يذكر حذف أحد المتجانسين وابداله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والاصل ظللت وأحسست ونحو أمليت وتقضى البازى والاصل أمللت وتقضض لقلة وقوعهما واقتصر على بيان كون أحد المتجانسين فى كلمة لان حال كونهما فى كلمتين معلوم بالمقايسة نحو ألم أقل لكم فى الواجب ورسول الحسن فى الممتنع والمال لزيد فى الجائز وقد يجرى الادغام فى المتقاربين مخرجا كالجيم والشين فى أخرج شطأه ومن لم يدغم ينظر الى عدم تجانسهما وعدم تلازم الكلمتين ومن الادغام الجائز نحو ولى يزيد وعد وولد بامكان المشددة لفظا وادراجه فيما بعده ويسمى اخفاء وشأنه ان لا يشدد الدرج فيه كما يشدد فى الادغام ولذا قال (وكلما أدغمت) أنت (حرفا فى حرف ادخل) أمر من الادخال وفى بعض النسخ أدخلت (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف فى بحث تقديم المسند اليه أى مكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له ولما فرغ من المضاعف قال (وأما المهموز) أخره عن المضاعف لان حرف التضعيف قلما يخلو عن تغيير باسكان وادراج أو قلب أو حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فالمضاعف أقرب الى المعتل ثم المهموز وربما يكون أحد حروفه الاصلية همزة (فان كانت الهمزة) الواقعة فيه (ساكنة يجوز تركها على حالها) لحصول الخفة بسكونها فى الجملة لا الخفة الكاملة لان الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق

(أدخلت بدله تشديدا) أى شدة فى التلفظ للحرف الثانى فيكون المدغم والمدغم فيه كأنهما حرف وبعض حرف يرتفع اللسان منهما معا قوله (ويجوز تركها على حالها) ينبغى أن يستثنى ما كان قبلها همزة بعد فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من التكرار نحو آمن واومن وايمانا فاراد ابدن فى المثال فى الماضى ايش بوجه لان القلب فيه واجب

بعدما كانت ساكنا ما قبلها لحصول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها كما يجوز ابقاء حرف
العلة كذلك في قول وبيع مصدر بن وقد أشار الشيخ الى هذا التخفيف بقوله تعالى
وسل القرية كما سيجيء وأما مثال الرابع فبان تقلب همزة خطيئة وافؤس ياء وهمزة
مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الاولين في الياء والواو في الثالث للتخفيف فصار على
وزن خطية وافيس ومقروة كما يعمل حرف العلة بالادغام في نحو مغزوة وشربة وأما
عدم نقل حركة الهمزة الى ما قبلها في هذه الامثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث وفي
نحو جيئل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيئل وأخواته وان كان
مثلها في طر والحركة وكونها فتحة لان حرف العلة في جيل وجوبة وزيد اعني واحد وهو
الالحاق وفي شيء وسوء أصلي وفي خطيئة وأخواتها زيدت لالمعنى واحد لان الياء في افيس
للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول وأما الياء الثانية في هذه الامثلة فليست
بضعيفة لانها أصلية لكونها مقلوبة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على
الضعيف فيها ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع
الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لا من الهمزة لان تخفيفها قد حصل
بالقلب ولذا لم يذكره صاحب المراح لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم
زيدت همزة للالحاق بفعال فصار رأأس بهمزتين على وزن فعال ثم أدغمت الهمزة
الاولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل فاذا لك ذكرناه وأما مثال الخامس
فبان تجعل الهمزة المتحركة اذا كان ما قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها
لان هذا تخفيف مع بقائها نحو سال ولوم وسئم وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة
ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل واذا كان ما قبلها ألفا وكذلك تخفيفها بجعلها بين
بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع وانما قيدنا هنا بالمشهور لانه بغير المشهور ولا يمكن
لسكون ما قبلها وانما تخفف الهمزة في هذه الامثلة بين بين وان لم يوجد ذلك التخفيف
في حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تامل وقد
أشار الشيخ الى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء (ويجوز قلبها) أي
قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا (بجنس حركة ما قبلها) وهذا هو
الاشارة من الشيخ الى تخفيفها بالقلب بعدما كانت ساكنة وما قبلها متحركا كما أشرنا
(فان كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا) لان الالف جنس حركة ما قبلها وهي هنا بالفتحة
(وان كان مكسورا قلبت ياء) لان الياء جنس حركة ما قبلها وهي الكسرة (وان كان
مضموما قلبت واوا) لان الواو جنس حركة ما قبلها وهي الضمة (نحو يا كل) بالمد وهو
مثال لقلبها ألفا أصله يأكل ويجوز تركها على حالها لحصول الخفة من سكونها ويجوز
قلبها بجنس حركة ما قبلها للمبالغة فيها وهي الفتحة هنا وجنسها الالف فصار يا كل
(ويومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من أأمن ويجوز تركها على حالها ويجوز
قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي الضمة هنا فصار يومن (وايذن أمر من أذن)
بكسر الذال وهذا مثال لقلبها ياء أصله ائذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها
بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي الكسرة هنا فصار ايذن (واذا كانت الهمزة متحركة
فان كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أي لا تخفف لا بالتسكين ولا بالحذف
ولا بالقلب ولا بالادغام ولكن هذا اذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها
مكسورة ومضمومة والا فقلت بقلبها ياء اذا كانت مكسورة حركة ما قبلها واذا كانت

(ويجوز قلبها) ألفا أو ياء أو واوا لانها
حروف خفيفة فالقلب الى أحدها أبلغ
في الخفة من ابقاء الهمزة ساكنة ثم فصل
القلب بقوله (فان كان ما قبلها) أي ما قبل
الهمزة (مفتوحا قلبت) الهمزة (ألفا
وان كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء وان
كان مضموما قلبت واوا) أي تقلب حرفا
من جنس حركة ما قبلها اللين عريكة
الساكن واستدعاء حركة ما قبلها وذلك
القلب (نحو يا كل) بقلب الهمزة ألفا
(ويومن) بقلبها واوا (وايذن) بقلب
الهمزة الثانية ياء (أمر من أذن) بكسر
الذال أخر مثال المكسور عن المضموم مع
تقديم المكسور واشارة الى انه كالخارج
عما نحن فيه من حيث انه ليس من جائز
القلب بل من واجب القلب كآمن وأومن
اما لشدة الثقل باجتماع الهمزتين
فوجه ايراده ههنا التنبيه على ان الواجب
لا ينافي الجواز فيصح التمثيل به للجواز
وانما بينه بقوله أمر من أذن ليتضح ان
أصله بالهمزتين المكسورة أولاهما (وان
كانت الهمزة متحركة فان كان ما قبلها حرفا
متحركا لا تتغير الهمزة

قوله (تتغير الهمزة

كما) لحرف (الصحيح) لقوة عريكتها بسبب حركتها (نحو قرأ) الا أن يكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة أو كسرة نحو جؤن ومير لجنائذ يجوز قلبها واوا أو ياء لان الفتحة كالسكون في اللين ولا تقلب ألفا اذا انفتح ما قبلها لقوة فتحتها بفتحة ما قبلها اذ الشئ يتقوى بجنسه ونحو لاهناك المرتع * شاذ والمصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جؤن ومير لقلتهما ولعدم وزنها في المشتقات وبحثه مقصور عليها ثم ان الهمزة المتحركة اذا تحرك ما قبلها فقد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين بين والمشهور فيه ان تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والالف (وهى) أعنى الهمزة التى جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذلك لا تقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح المراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد المصنف بقوله لا تتغير التغيير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (وان كان ما قبلها حرفا ساكنا فيجوز تركها على حالها) لحصول الخفة في الجملة بسكون ما قبلها غيران باب يرى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها) أى لاجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى وسل القرية بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والاصل اسئل القرية) بفتح (٩٨) همزة العين (فنقلت حركة الهمزة الى السين تخفيفا لها) لانها حرف شديد كما مر فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة) التى هى العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) فلما وصل الى القرية حركت اللام لالتقاء الساكنين وبالكسر لاصالته (وقد قرئ) أى المثال المذكور (باثبات الهمزة) على الاصل وتركها بالاعلال المذكور فثبت بالقراءتين الاصل المذكور من ان الهمزة المتحركة اذا أسكنت ما قبلها يجوز ابقاؤها وحذفها ثم ان قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بان يكون ما قبلها قابلا

مضمومة تخفف بقلبها واوا نحو مير وجون والاصل مئر وجؤن وانما تخفف كذلك عند ذلك لان الفتحة كالسكون في اللين وأما فتحة همزة سأل فانها تقوت بفتح ما قبلها وأما نحو *لاهناك المرتع* فشاذ فلا يعتد به (كالصحيح) أى كما لا يتغير الصحيح لان حكمها كحكمه في تحمل الحركات اذا لم يكن ما قبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فان همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ اشارة الى ذلك التخفيف ضمنا لان الهمزة لا تتغير عن صورتها اذا جعلت بين بين لكن هذا على مذهب البصريين لان الهمزة التى جعلت بين بين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب الكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة اذا جعلت بين بين والاول أصح (وان كان ما قبلها حرفا ساكنا فيجوز تركها على حالها) لما مر من انه تحصل الخفة بسكون ما قبلها (ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها ثم حذفها) فهذا اشارة منه الى التخفيف بالحذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية) بحذف الهمزة (والاصل واسأل القرية فنقلت حركة الهمزة الى السين للتخفيف) فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين فحذفت همزة الوصل ثم التقى ساكنان أحدهما الهمزة والثانى اللام فخففت الهمزة بالحذف لدفع ذلك ولهذا قال الشيخ (وحذفت لسكونها وسكون اللام بعدها) أى بعد الهمزة ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللام والثانى الالف واللام فى لفظة القرية وانما حرك بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (وقد قرئ باثبات الهمزة) نحو واسأل القرية فلذا يجوز تركها على حالها فيما اذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا كنا (وتركها) أى قرئ بترك الهمزة نحو وسل

كالصحيح) ينبغى أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والمضموم ما قبلها نحو مؤجل والمكسورة نحو مائة لان فى الاول يجوز قلبها واوا وفى الثانى ياء وان علم أن الهمزة وما قبلها اذا كانتا متحركتين فى غير الصورتين المذكورتين يجعل بين بين المشهور فيكون مراد المصنف من غير الكامل فى نفس الهمزة كالحذف والابدال أو فى وضعه كالاسكان فلا يكون جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها هذا اذا لم يكن ما قبل القرية الهمزة همزة متحركة والا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها أو انكسرت واوا فى غيره وهذا أيضا اذا لم يكونا فى كلمتين والا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما وفى كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت وكيفية تخفيف احداهما أنه لا يخلو اما أن يكونا متفقين فى الحركة فان كان الاولى آخر كلمة جاز أن تحذف احداهما أو تسهل الاخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة وان لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين نخفف أيهما اراد على حسب ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت وهذا كله اذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها والا لا تتغير أصلا قوله (ويجوز تركها) ينبغى أن يستثنى باب يرى فان النقل والحذف فيه واجب قوله (ويجوز نقل حركتها الى ما قبلها) هذا اذا لم يكن ما قبلها ألفا والا يجعل بين بين المشهور ولم يكن واوا أو ياء زائدتين لغير الالحاق والا قلبت الى جنس ما قبلها فادغمت جوازا نحو خطية ومقر وة وأفيس ولم يكن همزة والابنيت بغير تخفيف نحو سال قوله

القرينة فلهذا يجوز تخفيفها بالحذف كما ذكرناه هذه التخفيفات المذكورات كلها اذا
كانت الهمزة فى غير الاول وان كانت فى الاول فلا تخفف أصلا لقوة المتكلم فى الابتداء
وأما تخفيفها بالحذف من الاول فى ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداد به وكذا شاذ
تخفيف الهمزتين من الاول معا بالحذف فى خذ ومر وكل أمرا والى هذا أشار الشيخ
بقوله (والامر من الاخذ والاكل والامر خذ وكل ومر) أى بحذف الهمزتين
(على غير القياس) أى على الشذوذ لا اعتداد به والاصل فيها أأخذ وأأكل وأأمر
بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمر يأمر بفتح العين فى الماضى
وضمها فى الغابر فتخفيفها على القياس بالقلب لا بالحذف لما مر أن الهمزة اذا كانت
ساكنة وماقبلها متحركا قلبت بجنس حركة ماقبلها فصار تخفيفها بهذا الاعتبار
أوخذ وأوكل وأومر الا أن العرب حذفوا الهمزة الثانية التى هى فاء الفعل تخفيفا
بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك مابعدها وهو عين
الفعل فحذفوها فبقى خذ وكل ومر والتزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو
شاذ لا يقاس عليه غيره وقيل انما حذفوا الهمزتين معا فى هذه الامور لئلا يفوت
الغرض الذى هو المراد من الامر وهو كون المامور آخذا آكلا وآمرا فيلحقه عن ذلك
غير المامور لو ابتدأ مقدار تلفظ الهمزتين معا لئلا يفوت ذلك الغرض واعلم أن الهمزتين
اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة يجب تخفيفها لما مر واذا اجتمعتا فى كلمتين فتخفيف الثانية
بالحذف عند الخليل لان الثقل انما حصل بالثانية وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف
الاولى به لان الثقل لا يحصل الا باجتماعهما معا فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن
قدر ان المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كما فى المضاعف وعند البعض لا يخفف واحد
منهما به بل بالحاق الالف بينهما مستدلا بقول ذى الرمة

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل * وبين النقا آ أنت أم أم سالم

وعند البعض لا تخفف أصلا لان اجتماعهما عارض يهون أمر الثقل مثاله فقد
جاء أشراطها فعلى قراءة الخليل فقد جاء شراطها بحذف الهمزة الثانية مع
تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبى
عمرو فقد جا أشراطها بحذف الهمزة الاولى وفتح الهمزة الثانية مع سكون الشين
لانه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة وعلى قراءة من ألحق
الالف بينهما فقد جا آأشراطها بابدال الهمزة الاولى وعلى قراءة من لا يخفف أصلا فقد
جاء أشراطها بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما فى التلفظ (ثم اعلم أن الهمزة اذا وقعت
فى أول الكلمة تكتب على صورة الالف فى كل حال) أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة
أو مكسورة وسواء كانت فى الفعل أو فى الاسم وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء
كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وآخذ واضرب فهما فى الاولين للقطع أصلية
وفى الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأم وابل فى كلها للقطع أصلية ونحو أحمر وأحمد
للوصل زائدة وانما كتبت على صورة الالف فى الابتداء لخفة الالف وقوة الكاتب
عند الابتداء على وضع الحركات ولكونهما متشاركتين فى المخرج واذا وقعت فى الوسط
فاذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ماقبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس
بالالف ولوم بالواو وذيب بالياء للمشاكلة كما أن تخفيفها كذلك واذا كانت متحركة تكتب
على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم واذا وقعت فى آخر الكلمة

الحركة فتخرج الالف فى نحو سائل والياء
فى نحو خطيئة وافيئس والواو فى نحو موؤدة
لانها ممنوعة عن الحركة فالهمزة فى الاول
تجعل بين بين وفيما عداه تقلب بجنس
ماقبلها وتدغم جوازا وحصل كلاما ان
الهمزة اذا انفردت فلا تخلو من الحركة
والسكون فعلى الاول ان كان ماقبلها
ساكنا غير ممنوع عن الحركة يجوز
حذفها او تركها على حالها وان كان متحركا
لا تتغير الهمزة كما تغير حرف العلة الا نادرا
وعلى الثانى يجوز تركها على حالها وقلبها
بجنس حركة ماقبلها وان اجتمعت
الهمزتان فى كلمة والثانية ساكنة فقلبها
بجنس حركة ماقبلها واجب نحو آدم واوتى
وايذن الا ان تشذ فتحذف والى هذا
أشار بقوله (والامر من الاخذ والاكل
والامر خذ وكل ومر) بحذف الهمزة
الثانية (على غير القياس) والاستغناء عن
همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة
الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ
الاولين فى كثرة الاستعمال قد يستعمل
على الاصل قال الله تعالى وأمر أهلك
بالصلاة وان كانت الثانية متحركة فان
انكسرت أو انكسر ماقبلها تقلب ياء والا
فواوا نحو اوادم جمع آدم وان كان
اجتماعهما من كلمتين نحو جاء أحد
يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع
وتخفيفهما وتمام البحث فى المفصلات

تكتب على وفق حركة ماقبلها ان كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها لكون الحركة الطارفية عارضة نحو قرأ وطرؤ وفتئ وان كانت ساكنة لا تكتب على صورة في الطرو حركتها او عدم حركة ماقبلها نحو خبء وبرء ودفء (وباقى تصريف المهموز) أى من تصريف الماضى والمضارع والامر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا (على قياس الصحيح) أى على قياس تصريف الصحيح فى هذه الاشياء وتصريفها فى الصحيح قدمر (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح فقسه على الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف) أى تصريف الماضى والمضارع والامر والنهى معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وبدخول نونى التاكيد والجازم والناصب فى محله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ثلاثيا كان أو مزيدا (فان اقتضى القياس) أى فى تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح سواء كانت فى أفعاله أو فى أسمائه (ابدال حرف) الابدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء كان ذلك الابدال من حرف علة الى حرف علة أخرى أو الى ملحقها أو على العكس أما مثال ابدال حرف علة الى مثلها فى الفعل مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال الى آخره من ابدال الواو الى الالف وكال الى آخره من ابدال الياء الى الالف ويسر الى آخره من ابدال الياء الى الواو وقيل الى آخره من ابدال الواو الى الياء وأما مثال ابدالها الى ملحقها فى الفعل نحو قائل الى آخره أصله قاول عند النقل الى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كايل عند النقل اليه قلبت الواو والياء همزة عند البعض لوقوعها بعد الالف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول الى آخره من ابدال الواو الى التضعيف وكيل الى آخره من ابدال الياء اليه عند النقل فيهما الى فعال أو فعل وكذلك قو ووحى فى المضاعف بالنقل الى أحدهما عند البعض تامل وأما مثال العكس وهو أن تقلب الهمزة الى حرف العلة نحو آمن الخ من أأمن ويومن الى آخره من يؤمن وايذن من ائذن وكذا الابدال فى اسمى الفاعل والمفعول عنده فى الامثلة تامل وقد يذكر الابدال ويراد به ابدال حرف الصحيح الى حرف العلة كما فى المضاعف نحو أمليت أبدلت ياء من اللام الاولى فى أملت وفى تقضى البازى أبدلت ياء من الضاد الثانية فى تقضض وقد يذكر الابدال ويراد به الحذف مع العرض كالميم فى نحو مقول ومكيل كالضمة والكسرة فيهما تامل (أو نقلا) أى كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها الى حرف الصحيح سواء كان فى الفعل أو فى الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا أما مثاله من الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب الى آخره وغيرها تامل وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون الى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة وأما النقل من ملحقها فكما مر من تخفيف الهمزة ان كانت همزة وان كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد يعد وغيرهما وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول منهما وقد يذكر النقل ويراد به قلب حرف الى حرف كما مر مثاله وقد يذكر النقل ويراد به نقل حرف من مكان الى مكان للاعلال نحو شاك أصله شايك نقلت الياء الى موضع الكاف والكاف الى موضع الياء فصار شاكى فاعل كاعلال قاض ونحو حاد أصله واحد نقلت الواو الى موضع اللام فلم يمكن الابتداء بالالف لكونها ساكنة فقدم الحاء على الالف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار حادى

(وباقى تصريف المهموز على قياس الصحيح) اذ الهمزة ليست كحرف العلة من كل الوجوه ولهذا لا تحذف فى مثل تقرؤن وتقرئين باستثقال الضمة والكسرة عليها فلا تتغير فيما عدا المذكور ولما فرغ من تفصيل الاقسام الستة أراد ايراد ضابطة اجمالية لتكون أعون للحفظ فقال (وكلما وجدت فعلا غير الصحيح) من المعتلات وما يلحق بها (فقسه على) الفعل (الصحيح فى جميع الوجوه التى ذكرناها فى باب الصحيح من التصريف) بيان للوجوه أى من تصريف الماضى والامر وغيرهما (فان اقتضى القياس) ودعا (الى ابدال حرف) كقلب الواو ياء اذا انكسر ماقبلها كما فى قيل (أو نقل) أى نقل حركة حرف العلة كما فى يخوف

ثم اعل كاعلال قاض ونحو أينق أصله أنوق فنقلت الواو الى موضع النون والنون الى موضع
الواو فصار أونق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار أينق ونحو قسي أصله قووس
فقـدم السين على الواوين فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم في آخر الاسم
واو ماقبلها ضمة فصار قسوي ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق
احـداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء فصار قسي ثم كسرت السـين لتسلم الياء ثم
أبدلت ضمة القاف الى الكسرة لئلا يلزم النزول من الضمة الى الكسرة لان ذلك ثقيل
فصار قسي وعنـد البعض أدغمت الواو في الواو بعـد تقـديم السين على الواوين فصار
قسو الى آخره (أو اسكانا) وهو ان تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان
في الفعل أو في الاسم وهو على أربعـة اضرب أحـدها أن تسكن الحرف بنقل حركته الى
ماقبله ثم تقلب الى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أقوم وأقيم أصـله أقوم وغـير ذلك
هذا في الفعل وأما في الاسم نحو مقيم أصله مقوم ومخيف أصله مخوف وغير ذلك والثاني
أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرمي والاصل يغزو ويرمي بتحريك
الواو والياء بالضم وفي الاسم نحو جاءني القاضي والغازي وغيرهما والثالث أن تسكن
الحرف وتنقل حركته الى ماقبـله وتبقيه على حاله بلا عرض قلب وبلا حـذف نحو يقول
ويبيع وغـيرهما أصـلهما يقول ويبيع بتحريك الواو والياء وفي الاسم مسورة
ومعيشة ونحوهما والاصـل مسورة ومعيشـة بتحريك الواو والياء وسكون ماقبلهـما
فنقلت حركتهما الى ماقبلهما في هذه الامثلة والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته الى ماقبـله
ثم تحذفه نحو يرمون ويغزون وغيرهما والاصل يرميون ويغزوون وقد مر ذكرهما
وفي الاسم نحو مقول ومكيل وغيرهـما والاصـل مقوول ومكيول وقد مر ذكرهـما
هذا في حرف العلة وأما في الهمزة فكما في تخفيف الهمزة اذا كانت همزة واذا كانت
تضعيفا نحو عد وأعد وغـيرهما والاصل عدد واعـدد فتسكن حرف التضعيف الاول ثم
تنقل حركته الى ماقبـله ثم تدغم وكذلك اسما الفاعل والمفعول منهما (فافعل) أي من
الابدال المذكور أو النقـل المذكور أو الاسكان المذكور (على مقتضى القياس والا)
أي وان لم يقتض القياس الابدال والنقل والاسكان أو يقتض أحـدها ولكن يمنعـه
مانع كما سيجيء عن قريب (صرف الفـعل الغـير الصحيح) من صيغ الماضي والمضارع
والامر والنهـي واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أي كتصريف الصحيح
في هـذه الاشـياء بلا تغيير نحو خشي ورضي وروي ورجي وغـير ذلك كعلم في
التصريف ماضيا نحو وجـل يوجل الى آخره كعلم يعـلم في التصريف ماضيا ومضارعا
وأمرا غائبا أو نهيا واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو وسم يوسم الى آخرهـما
كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا واسمي الفاعل والمفعول وغـير ذلك (وقـد
يكون في بعض المواضع لا تتغـير المعتلات فيه مع وجود مقتضى الاعلال) لمانع يمنع عن
ذلك (نحو عور واعتور) فان وجـد المقتضي فيهـما قلبت واوهـما ألفا لتحركهما
لكن لا تقلبان لان احـدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لا تكون فتحة ماقبـله في حكم
السكون وفي عور واعتور في حكم السكون أما في عور فلان فتحة عينـه في حكم عـين
اعور وعينـه ساكنة وكذا ما كان في حكمه فـلم تقلب الواو فيـه ألفا وأما في اعتور
فلان فتحة التاء في حكم ألف تعاور وألفه ساكنة لانها وضعت في أصـل الوضع ساكنة
لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب واوه ألفا أيضا (واسـتوى وغـير

(أو اسكان) بلا نقل كاف يرمي (فافعل)
كلا منها عـلى مقتضى القياس المعلوم من
باب المعتـلات (والا) أي وان لم يقتض
القياس شـيأ منها (صرف الفعل الغير
الصحيح كالصحيح) نحـو وخشي فانه
لا موجب لتغـيير بانه وكذا واو يوجـل
فصرفهما تصريف علم يعلم في مطرداتهما
(وقد يكون) اسمه ضمير الشأن المحذوف
(في بعض المواضـع) أي الكلمات
والظرف متعلق بقوله (لا تتغير المعتلات)
والجملة خبر كان (فيـه) أي في ذلك
البعض (مع وجود المقتضي) الظاهر
للاعلال (نحو عور واعتور واستوى
ونحو

(وقد يكون في بعض المواضـع لا تتغـير
المعتـلات) اسم يكون ضمير شان
محـذوف والمراد بالمواضـع الـكلمات
فتقـديره وقـد كان الشان في بعض
الـكلمات لا تتغـير المعتـلات أي لا يقع
التغـيير في بعض الـكلمات المعتـلة ولو
لم يكن لفظة في لاستقام الـكلام بلا كلفة
قوله

(لايتغير لصحة البناء) نحو استوى اذلو قلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فحذف أحدهما ولا يعلم أنه افتعل أواستفعل (وبعضها) لايتغير (لعلة أخرى) كالمحافظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه والالتباس وقد نبهت على تفصيل مواضع الاعلال فى أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب الحمد لله على الاختتام والصلاة على رسوله أفضل الانام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام

(وبعضها لايتغير لصحة البناء) الواو للحال أى لاتتغير المعتلات فى بعض المواضع حال كون بعضها لايتغير لصحة البناء وبعضها لعلة أخرى أى حال كون عدم تغير بعضها لصحة البناء وبعضها لعلة أخرى كدلالة حركته على حركة معناه نحو حيوان وجولان وطيران ونزوان وسيلان وميلان وفيضان ولزوم الالتباس على تقدير الاعلال كما فى باب جوار واعلالين متواليين فى كلمة واحدة كما فى باب استوى والحمل على نظيره أونقيضه وكون حركة ماقبلها فى حكم السكون وغير ذلك مما بين فى المطولات هذا آخر ما كتبه الفقير محمد بن بيرعلى البركوى غفر الله تعالى له ولجميع المؤمنين من شرح كتاب المقصود للامام الاعظم والهمام الافخم سراج الامة ومقتدى الائمة أبى حنيفة الكوفى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والخفى وأكثر ماذكرنا فيه من التوجيهات والتعليلات والتحقيقات والاعتراضات والاجوبة والاسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطالع باطنى من غير انتحال غيرى فليس الخبر كالمعاينة وقد وقع فراغى من تسويده وسنى ثلاثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله تعالى على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا واستغفر الله تعالى لى ولوالدى ولجميع المؤمنين والمؤمنات اللهم عاملنا بلطفك ياأرحم الراحمين آمين

ذلك) نحو قود واستحوذ ودعوا القوم والحوكة والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحيى وانما لم تقلب واواستوى ألفا مع كونها متحركة وماقبلها مفتوحا لعدم صحة بنائه ولو قلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه فى الاصل استوى بتحريك الياء من باب افتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لو قلبت الواو الفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلالين اللذين لزم منهما نقض البناء للزوم حذف احدى هذين الالفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ملبس بوزن الفعل ولذا شرط فى قلب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ماقبلها أن لايجتمع فى الكلمة الاعلالات اللذان لزم بهما نقض البناء نعم لو قلبت الواو ألفا أولا ولم تقلب الياء فيه بقى على وزن اختار من ذلك الباب الا أن الياء لما كانت متحركة وماقبلها مفتوحا سبقت الواو فى ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغيير وعلى هذا اعلال طوى وشوى وانما لم تقلب فى نحو قود واستحوذ للدلالة على الاصل وفى دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم نقض البناء بهما وفى نحو الحوكة والحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل باتصالها بالهاء وفى الحيوان لوجود الاضطراب فى معناه فى نحو حيى لئلا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه وقد ذكرنا هذه العلل فى احترازات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ماقبله عند اعلال قال وكال (فبعضها) أى بعض هذه الابنية (لايتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع الى استوى وأشباهه لما ذكرنا (وبعضها لعلة أخرى) وهى ماذكرناها فى عور واعتور وغيرهما فيرجع هذا الكلام منه الى عور واعتور وغير ذلك تأمل والله أعلم

بعد حمد من بيده تصريف الامور والصلاة والسلام على أشرف آمر وأكمل مأمور وعلى آله وأصحابه وسائر أحبابه فقد تم طبع الشرح المسمى بالمطلوب بشرح المقصود فى التصريف وهو كتاب حوى من هذا العلم ثمراته وجاء منسجما مع وجازة اللفظ بأكمل تحقيقاته خصوصا وقد ترصعت غرره بشرحين لهذا الكتاب وهما روح الشروح على المقصود وامعان الانظار عليه أيضا فراق منظره المستطاب وقد جعل روح الشروح بأعلى الصحيفة والآخر بأسفلها فحاز من المحاسن جمعا يهتدى لمنارها وذلك

بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابى الحلبى ذى العجز والتقصير وذلك فى شهر ذى الحجة سنة ١٣١٠ هجريه على صاحبها أزكى الصلاة وأتم التحيه آمين

(فهرسة كتاب المطلوب بشرح المقصود وأيضا هو فهرسة روح الشروح والامعان اللذين بالهامش)

صحيفة

(تمت الفهرست)